

بش نه جاملو كما له بو ما لا بق اولم

عصام الدين على الجامي

حواشي
عصام الدين
حواشي كافيه اسم
لعصام الدين

اشتريته [illegible] في محمية [illegible]
[illegible] الفقير اليه سبحانه [illegible]
ابن سنان عفي عنهما

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك لمحامدك ويا سامعا الجامع مسائل حامدك اهدنا الصراط
المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا
بضلالاتنا وصل على افضلهم صلوات وافية لشكر ما انعم علينا في اصطلاحاتنا
وعلى اله المفضلين علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين
الينا بفضل اثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر
الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد عربشاه الاسفرايني عصام الدين خواش



كالشمس للنجوم درر البر غواش ما فيه للفوائد الضيائية واش لا يوجد عن
مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه ذام او واش لا يرده ناظر كابر عن تكابر لكثرة
ما فيه من الابتداع ولا يوقه شاعر فاجر لا بجوافه الا بمحاسن الاختراع من لم
يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه الا النزاع ومن ليس له غاية التجديد
لنظره السديد فليتنزه عنه فلا يزيد هنا الا الوداع انفع بها اهل السعادة
بايقاع واردع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في الترقي الى يفاع
العلم الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل الاختياري من
انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة
الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي الافعال
اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمل الحمد فيه مجازا ولان المحمود عليه ليس
بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا اذ المحمود عليه حقيقة امر آخر
قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا
وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لمحبه كل حمد وهو الله
تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من

يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه
وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح
ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول
اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو
الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب ارادة كل ما يطلق
عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد لله تعالى دون
غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا لله
تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بقرينة المقام حمده
تعالى فيكون المعنى الحامد لله تعالى مختصة به لا تتاتى من غيره تعالى
فيكون حمدا لله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا
اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى
ما في جميع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة
الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة على نبيه
النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه
وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد
فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس
والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على
الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر
لانه اشمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة
بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله
وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه التزم اهل السنة ادخال على الآل ردا
على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله ايضا عنه هذا ولو حمل على
الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين
آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب

الدرس ولايخفى ان الله واصحابه مناد بون باداب نفسه واداب درسه
وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لانه من
قسم الادب **قوله** فهذه اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى
سيذكرها فى كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة المحسوسة صح
ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة
فى نظر المخاطب لكن لابد من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى اتقانه هذه
المعانى حتى صارت بكمال علمه بها كانها مبصرة عنده وتقدر على الاشارة
اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت
المعانى معه كالمبصرات عنده ويستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة
الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى **قوله** فوائد جمع
فائدة وهو ما استفدت من علم او مال وجاه فاد له المال يفيد اى
ثبت له المال فكان تريد الفوائد الثوابت يعنى هذه امور ثابتة
بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اى كثيرة تامة يقال وفى الشئ وفيا على
فعول اى كثر وتم فقوله بحل متعلق بوافية على تضمن معنى التعلق وذلك
ان تجعل الوافية من وفى بعهده اى لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية
لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم لكتاب فى المعانى والوافية اسم
للمتوسط والمشارق كتاب فى الحديث وفى درج اسماء الكتب بلا شائبة
تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهرة
فى المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعى
بحسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعى بحسب
اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه
المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت ههنا جانب
اللفظ بجواز الحال لابد ان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية
مضاف اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل والجواب
منه انه ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح حذف

المضاف

المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه ان يقال
هذه فوائد بحل الكافية الثانى الظاهر ان تقول للعلامة المشتهرة فان وافيه
الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب
المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر وكذلك الاختيار فى رعاية التذكير والتانيث
اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان فى وصف
ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من
جمع جميع اقسام العلوم اما من علم الا وهو فيه اوحدى وما من مقصد انواع
الا وهو فيه المحقق وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتقاد بالعلوم الفلسفية
الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضل بل
تفضيلا للاشتهار واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة الخامس انه جمع
المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذى يستدعيه
صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقى والمغربى فيصح جمعهما بلا مرية **قوله** الشيخ
ابن الحاجب فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من
خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على
من لم يبلغ على هذا السن للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور ان الشيخ ابن
الحاجب قتل شابا **قوله** تغمده الله بغفرانه فى الصحاح تغمده الله برحمته
غمره بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته فى غلافه والغمد غلاف
السيف ففى الجملة استعارة بتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة الطبع وقطع المشكلات
قوله واسكنه بحبوحة جنانه اى وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح
القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل **قوله** نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اى
جمعته فى السلك والسلك الخيط والتقرير جعل الشئ فى قراره والحمل على الاقرار والحمل على
الثانى ابلغ فى مدح الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير
التقويم وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد
التى كاللآلى الغرة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء والفضل فوصفه

قوله للمولد الموزع

كان هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء فى النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم صح

وستينها

بالعزة فى قوة وصفه بالذكاء او الفضل قوله التلهف هو كالتأسف الحزن وجمع الالفاظ المراد فيه فى الحفظ مستفيض له وصمة له عند البلغاء قوله وسميته بالفوايد الضيائية فان قلت قد تقرر فى محله ان النسبة الى ابن زبير زبيرى فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين ضيائية قلت مبنى النسبة فى التركيب الاضافى الى الجزء الثانى ان كان مقصودا فى التركيب الاضافى وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود فى الضياء الدين الجزء الاول ليحصل التشخص ضياء للدين والمقصود فى ابن الزبير الزبير ليتضح قدر التشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار كماله فى العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد ~~المضاف للعبد باسم العبد كان العبد~~ فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه ابعد من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان فى اللقب ما يمدحه وتجعل حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتاليف والاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة قوله كالعلة الغائية ما تقدم فى التصور وتاخر فى الوجود وضياء الدين يوسف متقدم فى التصور لكن لم يتاخر فى الوجود والعلة الغائية تعليم هذا الشرح ولو قال لان تعلم العلة الغائية لصح واتضح وكفى فى النسبة قوله وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقى فى الكشاف ان العرب هو السائر بمعنى الباقى واستعماله فى كلام المصنفين بمعنى الجمع غير ثبت فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه تكرر الدعاء فى حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب تحصيل الضايع قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق فى جمع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللغة نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن ضرب

وتوجيه ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود ان تقدير مضاف حيث قال وما كونى موافقا الا بمعونته وتوفيقه

يقال

بن زيد والضارب زيد وانما ضرب من زيد فالعربى وما توفيقى الا من الله قوله وهو حسبى ونعم الوكيل فيه بحث تجده فى حواشى المطول قوله تخييل ان كتابه يعنى تخييل نفسه نقصان كتابته بهذا الترك والتخييل ما في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعلا يتوهم متوهم تتابع القول كما نحن فيه وهضم النفس عمن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد المحشى المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوى والشارح حفظ كلامه بما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبدء بالحمد هضما للنفس تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم هضما للنفس تخييل انه ليس فى عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزء من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يتعرض به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لروم الاختصار الذي هو المطلوب فى هذا التاليف قوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه فى هذا الكتاب عن احوالهما كان داب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة فى طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد من مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا

6

الخاص الى متعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة

... انما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع

5

لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا تحقيقه في شرح الرسالة العضدية قوله من الكلم وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم قوله لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح انما اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر الخ يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بالتعبير عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان اللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله والكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم بادنى مناسبة لهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله جنس لا جمع كتمرة وتمر والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الثلث بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر كما باق على وضعه قوله والكلم الطيب يأوله ببعض الكلم الطيب هذا التاويل بعيد من مظان الاستعمال اذ ليس هذا من ذاء باللغة ان يقال في مقام يراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخاله بعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لم يذكر القول الاول ويمكن دفعه بانه جنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كان باقيا لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يصر جماعة من الكلم قوله اللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد

الكلم

والغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا تقريبا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقرره المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه قوله فمتى لم يعرفا هو من التعريف اي المعرفة وعلى التقدير مبني البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال يتوقف على تعريفهما فان تمت تم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجه ارجحه للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتحقق توقف معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قبل هي ~~الكلمة~~ والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى للفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ فدار تكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر الى المطلق الحقم من افراد مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويتقدح هناك وجه اخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق

أصل

ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لان الابدان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو الملفوظ به ... الا ان اللفظ بدون الصلة صفة للمتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعيد فيه ... التعلق فيصح نقلا اسم ... المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يتحقق اللفظ ... صح صح

لمخاص

الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد
مافهي الجنس في لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له
فهي لام الاستغراق كما في قوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان شار بها الى قسم من مفهوم اللفظ
معهود بينك وبين مخاطبك لسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهو لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسولا
سولا ثم الجنس لا محالة تحته كثيرة وبهذا الاعتبار يتوهم تنافي لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا
منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافات بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان
وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من ذوي الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بالجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى
ان دفع المنافات بمنع المنافات بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس بوحدة جنس اشار اليه
اللام بل يجعل افراد هذا الجنس مشروطا بالوحدة في كونها افراده حتى لا يصح جعل كلمتين معا فردا لهذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستد
عيها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان
كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة
المذكورة على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة
النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تامل قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح
بقوله اي رميتها فقالان يتوهم ان المقصود رميتها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين علم انه لم يقصد
الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد جاء في اللغة
اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبة بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لان لابد ان يتعدى بالباء قال في القاموس
لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة للمتكلم دون الكلمة بخلاف
اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن
الثاني اقرب لانه بحسب الاستعمال اخص باللفظ

الخاص الى متعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة
مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع
لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن
استعماله وبعد ما ذكره اوله لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله
واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ بما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
فالمستكن في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ به الحقيقي قوله لم يوضع
له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ
واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء
الكلام الملفوظ ايضا بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون لفظا واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة
الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة في الصوت
اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا
ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه قوله والدوال الاربع وكذا المثال مثل
نقارة الدال على ركوب السلطان والنصب نصبته وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء على الكلمة الواحدة
بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظ الواحدة عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمنا
الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة
ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فعبد الله عنده ليس كلمة
لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي قوله والمطابقة غير لازم
بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنى والجمع وان اريد به
معنى الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى حتى تكون حرضا او
من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي قوله مع كون
اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون
المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع

تخصيص الشيء بشيء الاولى تعيين شيء بشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شيء لشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله يحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد بالحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم يقال احست اذا ابصرته او علمه على ما في القاموس والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته مع احس اذ السماع كالاحساس فعل المتقيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المقيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع ضمه الضمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا وكذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب للاول ايضا قيدا اذا بدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجازي ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نول اخر نجدها ان اويت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه ينال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد بشيء اي لغة ويرد عليه ان كان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ تحت

او تفصيلا وعند سماع اللازم يفهم معنى اجمالا

اصطلاحا

مندرجا

المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد لشيء او لا والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص وكذلك ان لحظه منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما يدعو اليه المعنى قوله او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى الفا وبهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاقتصار على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر يدع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه قوله يخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بلا ملاحظة حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة واقتضائها لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة لاجل مطابقة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقلية

فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه كما اذا ذكر المعنى مع انه لا ينافي مقام التعريف ومقتضى الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى بالافراد الاتي بهذا التعيين كون المفرد قيدا للمعنى

الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالث لا يخرج بقيد الوضع
بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات الا ان
يقال صرح بها لمزيد الاهتمام بشان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلم لدلالتها
والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلمة بقرينة قوله وبقيت حروف
الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف
تقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ قوله وخرجت بقوله لمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف
الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء
الى غير ذلك ولا تخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا
القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد
حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج فقوله لمعنى
بعض حروف الهجاء لا نقول حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع
لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع
لمعنى عنها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى
من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار
قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
اخر الا ولي قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر ليتضح فساد التعريف
لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه
لو قال المفرد وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه اختار المعنى لفائدة
ستعرفها فان قلت نعم المعنى ما يقصد بشيء كيف صح هذا السوال قلت
لما تقرر عند السايل مقدمة وهمية هي ان المعنى اللغوي لكثرة استعمال
اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وخصص
كلمة ما في التعريفات سنه مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه
ان اراد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان
لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد

القصد

القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون
المعنى اعم منه الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم
من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في
القصد العهد الخارجي فيؤول الى القصد بشيء نعم لو قال ما يقصد لشيء لكان
اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية
طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا ان يقال يفي اساس الطبيعة
في كبرى الشكل الاول هي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج
في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي
قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا
لمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه
باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السوال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة
للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفرد، والالفاظ مركبة فيقول
ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث
انه معنى مفرد اذ كان لا من حيث انه معنى مركب فاحفظ الفائدة الموعودة
قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في ما بين الالفاظ
المستعملة في الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع
اي لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين
الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض
خارجة عن قانون المناظرة وانما اللائق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال
الضمائر الواجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في
مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان يكون ههنا
لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون
موضوعا لمفهوم كلي ولا يحتاج الى الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم

بتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على
الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض
مثبتا للقوة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة
فلا ينفع نفعا يعتد به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذي يراد به
لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمفردات فباستعماله
المجازي في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض فقط فان الوضع فيها وان كان
عاما اتفاقا وان كان عاما اشارة الى ما قيل الوضع فيه عاما فانه
اولى بهذا الحكم مثل اسماء الحروف التهجي والسور والكتب فقط فليس هناك
مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى
اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم فقط هو الموضوع له
في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هنا كمفهوم كلي يجعلونه الموضوع
له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوما ما تقدم
ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم فقط وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى الاقتصار على مفرد لما مر فقط ومعناه
ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول
بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف الدوال
الاربع ولا معانيها بالافراد او التركيب بل الافراد مخصوصان بالالفاظ
الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع او العقل لشيء منهما فا
طلاق التعريف مبني على الاهمال او مبني على الاغفال والتعريف الصحيح ما
لا يدل جزء لفظ الموضوع على جزئه فقط وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع
للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة كان
~~اللفظ موضوع للمعنى~~ يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به
ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد
خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما لان
~~[illegible]~~ المعتاد لا لضعف الدلالة فانه كما ينتاض بالمعنى الثاني جاء
لضعف

والتركيب صح

المعنى الاول وقيل [illegible] عن ضعف الدلالة فانه لظهور ارادة التجوز بحسب
كني به
المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود به بشيء مع ان المقصود
به بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه منه لم يتعرض له لانه بصدد [illegible]
جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما لا يتاتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة
للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا انبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة
المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل للتوجيه ما يتوجه
على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض فقط كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه فقط ولا بد من بيان نكته في ايراد
احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذا
المخصوصة عن نكتة فقط والاخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان فقط وكانت
النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول احتاج
فيه صفة الفعل والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد وانما تقدم
الصفة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه
جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة
للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب
ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من
غير عكس ومن قال تقديم الوضع للتنبيه على تقدمه فقد قنع في مقام الثروة
بما لا يقنع به الا عديم القدرة فقط او من المعنى ولم يتقدم عليه مع نكرة لانه
لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور فقط وهذا القدر كاف لصحة الحالية
ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية فقط
مثل الرجل قيل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان عد تا
كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرينة بلا مرية لان الاعراب جرى

تزييف

مطلب

لا دخل للمعية الذاتية في الحالية صح

على الوجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب باعراب
واحد الانسب ان يجعل واحد مضاف اليه لا اعراب لا صفة وان يدعو
اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب به
مجموع اللفظين باعراب لفظ واحدٍ وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من
العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب
بواحد وليس كذلك اذ تا التانيث مبنى الاصل واجاب بان المراد باعرب باعراب
واحد كيّف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين
بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون
الوجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب
بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان
يجعل اعرابًا اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعراب باعراب لفظ واحد واما الوجل
وان صح ان يجعل المعرف فيه المعرب دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة
لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا بجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا
اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذايقة الناظر الاجاج قوله ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به
قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة وجه ذلك بان اللفظة ما
لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار قال وصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار
وضعه الاعلامي وفيه ما ذكره العلامة التفتازاني محقق التفتازاني في شرح
الشرح لمختصر الاصول للعضد ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة
كذلك ونحن نظن ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل قرينة بلا مرية كيف
وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف ومن جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه
غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو
زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي

كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس و
كنى ثم انه يخرج من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل
في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال
اجزاء الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة
حقيقة وما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله
داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار كونها كلمة حكما وذلك
يقتضي كون عبد الله الحال بل باعتبار الاصل وكون بصريا خارجا عنه ليتبين
ان اعرابه على ضرب من الملاحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولم يخرجه بتركه لكان
انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء اخر فان كان منشاء تلك الحيثية جعل الشيء الاول بازاء
الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول يقتضي الطبع عند
عروض الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث
يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة
الا ان يقال ليس ذلك الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى قوم
لا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل
لفظ دَيز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيَّده بالسماع قيد ح
من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ لسماع دَيز ودلالة اللفظ لذلك المتلفظ . المدلول ح
العقلي فنظر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ فظهر ح
دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى فهم ح
لمن هذه اولدلالة اللفظ قوله وبعد تقديم الدلالة لانه الخ فيه نظر لانه يجوز
ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به من ذكر الوضع كما في تعريف
المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى
ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به

تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها لحصل اقساما لها كما
حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة
تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم
يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك والكلمة لم
تدل كذلك وليس تعميم الشيء الاضم قيود اليه وتحصل بعد القيود
مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء يسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة
اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم اخر قسيما والغالب في التقسيم
قصد حصر المقسم في ما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا به قال منحصرة
فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة
التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي هذا هو المشهور
لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له باستقراء بل
يستعان فيه الى تنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى
حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه
في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها تعلق بما يفهم من الجملة
من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر للظرفية عند بعض النحاة من غير حاجة
الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه ينتظم سوق كلام الشارح وبعض
النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا انحصرت لانها قوله اي الكلمة لما كانت لما
ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا
هذا كلام الرضي فقوله فهي الخ جملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال
ولا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال
الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى
قوله اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف فمن اسم
ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولهذا احسن لانه يحوج الى حرف
قوله

11
قوله الثاني الحرف واخواته عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط
كلمة من السند عنه لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد صفتها على ان يكون
مبتداء خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر الصفة
في الدلالة في وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وبينها لان حصر بعض
الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها
ان من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس المقسم خارجا عن ما ذكر في التقسيم
وليس المعنى على انه ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى
قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج بينهما
الا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير
اخر خفي اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى
الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين المشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد
بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره سند المحققين
وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين الصريح المصدر والفعل
الماول به بدخول كلمة أن او أنّ لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول
لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة
الى شيء منهما قوله حيث يقعان عمدة في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى
في نفسه بحال فيما قوله في الفهم عنها لا في التحقق حتى يكون المصادر مثلا
افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان المتكلم
بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه قوله
ماخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة
الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر
كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر
انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ
الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء في القاموس اسم الشيء
بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامته اللفظ الموضوع على الجوهر

بحث فاعل

والعرض للتبيين نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن
بعيدًا فتامل قوله لتضمنه الفعل ولك ان تقول لمشابهته الفعل في ان
له مصدرا كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر الاولى
اي به قد علم بوجه الحصر والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى
بتركه لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له فيما هو بصدده من انه
علم به لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان
يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق
المعرف لكل وتوضيحه ايضًا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف
في مختصر الاصول فلا يرد منع ان ما علم حد لجواز ان يكون المميز
او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا يحتاج الى الرفع بان
حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في
مفهومها وجميع ما ذكره ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم
من المعرفات حدودا لها قوله ولله در المصنف جملة يمدح بها نكتة
الحبر وتحقيقه يجيء في بحث التمييز والمراد هنا لله در المصنف شفقة
على المتعلمين حيث لم يهمل في التعلم جانب الذكي والغبي اللغوي للكلمة و
هو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة
انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون
الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص من اللفظين
بما خصصا به اصطلاحا ليس لمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعاني اللغوية
الكلام ما يكون تكيفا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه
قوله فالمتضمن اسم فاعل انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه
لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل
فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان ~~يكون اسم~~ فاعل ولا يقرأ فاحفظ و

يرد

ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فانه نقول وقد علم قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الاظهر داع الى ترك بيان المعنى صح

لا تغفل عنه في نظايره وعدة من هذا يا ناواجمعه مع عشائره قوله فلا يلزم اتحاد
هما في الكلام المنافي فقد ضيق على نفسه المذهب ولو جعل الهيئة جزءا للكلام
كان المتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى تدقيق لكنه لم يلتفت
اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال
ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين
الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد بينها لان شيئا منهما ليس جزء الكلام بل مدلوله
له او صفة لاجزائه تامل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب اسنادها سببية الاسناد
باعتبار لان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل بالتضمن
كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الحرفية لكنه بقي زيد جسق
فنجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة
بينهما اسناد يفيد المخاطب الى الاولى نسبة يفيد الخ قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه
قايم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبان في كون
الخبر في زيد قام ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب
عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم
من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولهذا لذلك اعرب باعراب
الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين الخ فان المراد
بالاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص
الاسم ~~انه من خواص الاسم~~ الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل زيد
مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لجعله قوله بالاسناد على ما حمل عليه
حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد ثم لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل قيل جسق قوله اعلم ان كلام
المصنف ظاهر في ان ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن
كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قلت
لا يخفى تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراد منه في ضرب اقوم رجلا ضرب
وهو نايم على تعريف المفصل ايضًا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في قولنا

اي اتحادهما
اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمين كل الكل جزء من قال المعنى فلا يلزم اتحادهما صح

لكن اي فانه المجموع يصدق عليه الحد وعبارة خليلين مشتملا على ضعف وان ابيت كراهي نعمه كر موضوعة

فعله صح

زيد ضرب عمرو في داره بمجموع ما ذكر لا بجزء ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المبتداء
هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع
ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول
المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى
على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا
والواقعة خبرا مثل زيدا اضربه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه ويجد تجد ان
مادة المادة الافتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما توهمه البيان بل من
مادة الافتراق اضربه في زيد سواء كان خبرا او متعلق خبره وقوله اخبارا او اوصافا | اضربه صح
اذا براد عليه او اجوالا او حملة قسميه او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المصنف والا لم
يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون بدونه جامعا قوله وفي بعض الحواشي
اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه
بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام
عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرفا الاستفهام ان لهما صدر الكلام
قوله ولا يتاتى ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب المقام وحمله على التضمن
او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا تحقق هذا التمام الا في
ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بتيم المتعلم
ان تجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان نعلم ان لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من
اسم الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل
نعم يتاتى من اسم وفعل اي كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال
الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله
لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال
ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون
المسند اليه ثم لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله وتجوز يا
زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد

اي ما دل المعنى

ولذا صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان التعريف الكلام
يرشد في بادي الرأي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه
صفة اي معتبر في حد ذاته لمعنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضميره
اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفة اعني غير مقترن
بل ليس صفته لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب ومن الفهم اقرب قوله
اي نفس ما دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور | في
قوله فتذكير الضمير على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه
لا من لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لوانث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى
ما دل ليس بمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل الحرف اي يحصل
اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة
المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره او لا بمعنى لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان
قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب العرفي ما دل على معنى في نفسه
كما يقال الدار في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع
ما يوافق لا في نفسه في المعنى بوضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه ولا وهم
وصحه في التعريف به قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف
قدس سره كانه اراد دان رح الشيخ على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره
كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف
ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا
بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر في الايضاح ان الفرق بين اسماء
لازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق
ولم يشترط نحو ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض اخر غير
كون دلالتها مشروطة لذكر المضاف اليه ولا اشتباه في انه بعد الوضع لا دخل | لذكر المضاف اليه
للواضع في الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصد

مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في نجم
الايمة حيث قال في الحواشي شرحه على الكافيه في هذا المقام يقرب من تحقيق
معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج موجودا
قايما بذاته هو موجود بذاته وموجودا بغيره هو موجود في غيره لكان غايه في اتضاح
معنى الحرف وما نقلناه وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود الثلثة فان في قولهم
السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد
من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد قولنا الدار لا في نفسها من
واد واحد فمن قال يظهر من هذا التنبيه وجه اخر الاستعمال لفظة في ومراده لما شابه المعنى
الحرفي التابع لامر العرض التابع التابع للمحل صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما نسب العرض
الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كاين في نفسه بمعنى انه لم يكن في
غيره كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير قايم بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله
كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوة بين المشبه والمشبه به
بان القايم بذاته لا يصير قايما بغيره والقائم بغيره لا يصير قايما بذاته بخلاف المدرك
قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا
ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان
يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة
اضافية كانت او تعلقية فالاولى ان توسع الدايرة بحيث يستفاد منهما اختصاص
الموصوفية وكون الشيء صفة وكون كون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء
مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين
بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول
الا تبعا والة بملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي
يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل اله لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم الملحوظ معه
تبعا من لفظه من وكلا الامرين باطلان فانه كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة
افراد الرجل والة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم

ذكر الغير الذي هو الة لملاحظته معه يفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
محكوما عليه اذا لم يكن الة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره وانما يتوقف
فهمه من لفظ على ذكر متعلقه اذا لم يحصر المتعلق بحيث ذكره فان قلت اذ كان كلي موضوعا
لمعنى هو الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ كانه
بالذات ليصح جعل النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب
الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع والة لملاحظة الافراد فان قلت فلا تتم ما سبق ان
الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة
يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع ثم فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح
ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه قوله
فلا يتداء مثلا اذا لاحظ العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم
الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد يقال
فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ فجعل الضمير راجعا الى ما جعل مدلوله
الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من كل الابتداء من حيث انه اضيف الى
السير والبصرة ولبس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد وحقيقة قوله كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته لزمه تعقل اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان مدلول من
لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كانه معقول كل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في دلالته عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن المتكلم
احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دل على كذا قوله لكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها الى اشار الحال
الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان
وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير
بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمن دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه
لازم ما وضع له التزاما والمعنى التضمني هو جزء الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف

على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي
صرح به المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع ان لا تحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف لان هناك صارف وهو ان المعنى المذكور في تتمة الكلام هو المعنى الاعم قرينة
وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف
الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترنت زيد بيدك ولولا ان المراد بالمعنى هو بيان
اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن بخروج الفعل بقيد الدلالة على
معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث
والزمان ونسبة الحدث الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة
فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء
فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر
واورد عليه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ
كيف وقد حققوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية
بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه
استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على
الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك
في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم
ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون بدل من الله عزّ وجلّ المطابقة وهذا مما تحير فيه
العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه جهدا بلطف الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية
الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور المرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع
المياه الصافية في هذا المقام صرفناها لروي الاكباد العطش وان كنا من طعن الحاسد
بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول بالله التوفيق لا خفاء ان اللفظ
لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر
الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر لوضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده
في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن احضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى
سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة لان المفروض ان تلك الدلالة متاخرة عنه

يقال ح الضعف ع

بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد
للافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام
لفظ يذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم
يعلم مخصوص الموضوع له بالضميمة فاذا احضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ
من حيث انه مراد لمشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية
ولا شك ان لم يتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ٥
ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي سينا ان الارادة شرط الدلالة وعلى انه كلام
بلغ غاية التحقيق وليس مما سمح من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الان فان
الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ
لم يتوجه البال مع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة على المراد ولا على الجزء منه ولا على
لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما سمي تحقيقا من ان
الارادة متوقعة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذله ونظن فكرة عميقا فكان ان تنبهك
على ان القرينة ليس شرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة
احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ اخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاج
في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسألك عن
الانسان من افاضل بعد التحقيق لتعلمك بما عودت نفسك فقبوله من غير توشق
وتصغي الى التتمة ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع
للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا اليه ليس لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فلا جائم
تصحيح ستر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل ليلا يكون له بد من الفاعل
ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزق نصره فنقول لك مما الهمني ربي ان الفعل موضوع
لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على
منصف على انه لا يناسب جعل هيئة زيد قام للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن
امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة منفصلة وقد اتفقوا
ان دلالة المفرد لا يكون منفصلة ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين

بما عودت نفسك ح

وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون
مستعدا لان ينسب الى شيء فيلتزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على
هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف
بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن
الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال
المنسلخة والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة
صريح تعريف المصنف لهما بالوضع وانما نفع التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان
مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول هو الوضع
الفعلي لانه لم يكن الذات داخل في الوضع الفعلي واسماء الافعال دال على معنى مستقل
هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا
المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دال على معان
مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار الوضع
الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق
ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضعا لغوا ومعتبرا لاعتبار شيء
وفي اسماء الافعال دونك وصفة الاول وهو الطرف عن لغو في اعتبار اسميتها و
والا لم يكن كلمة معتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانه
باعتباره لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقاة كتب على الحاشية الدجاج تفوقى
اى تصيح فوقاة وعلى فعلل فعللة وفعلالا قوله اوعن المصادر التي كانت تلك المصادر
في الاصل اصواتا اعتبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل قوله اوعن الظرف
يعني اوعن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير اشتراكه الى الاختلاف
اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال
قوله ثانيها دال على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما
قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله
لما فرغ عن بيان حد الاسم في الجملة واستبانه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف

[Margin: الا انما اعتبارا بكون كلمة ومعنى] [Margin: وتسمية] [Margin: فانه يدل]
[Margin, lower: ... يعني خواصه ... تمييزه ... الاسم ...]

الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل
به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وكذلك ان تقول هذه لبيان احكام مشتركة بين
قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجزء على سبيل التقريب لشركته مع ماذكر في الاختصاص
قوله ومن خواصه منها اي بعضها من اول الامر ولذا قدمه على المبتداء وليس التقديم
للحصر والالغاء عما ذكرنا لم يجز ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من
شاهدة ماذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثيرة بالامور
الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط متأخرة
عن ملاحظة العطف واللام بعد كل من الكل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص
وليس التنبيه المذكور رخيصا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لان افادة ان كل
واحد من الخمسة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ماهو اوضح
من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيد لا يرضى قوله خاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ارباب الادب واغرق في استعمال بلغاء العرب فيكون ماله ان
يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص محمولا كان اولا ومن
جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء اوجب في كلام المصنف تكلفات لا تحصى وتعسفات
لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيها بينهم في هذا القسم بحيث تنصرف اليه
من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن المضاف اليه يخرجها من عداد قرائنها
ولو لم تأب عن ادنى تكلف لاولية بلام التعريف وما على صورته فيشتمل اللام الموصول
فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا اسم الفاعل او اسم المفعول كما تعرف في بحث
الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في
النجم ولو قيل المتبادر من اللام جمع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام على لغة حمير ليس من
امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص للامور المذكورة
بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر

من اللام ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان مثلا
للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما تعرض بعد عدم التعرض لبعض
اقسام اداة التعريف دون ساير الخواص لان في تخصيص التعريف باللام ايهام
عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين
اقسام الاعراب الدالة على عدم اختصاص باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام
على الالف واللام والالف واللام ويستفاد من اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم
يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف
درجا وابتداء بخلاف الهمزة والالف فهو احق بجعله علامة تعرف بها الاسم قوله
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لانه الحق في هذه المسئلة معه
وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف
ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف
احدا مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا
او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول
الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام ونصر مذهب سيبويه
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان دليله ايضا
حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به
دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزة في الاصل للقطع
جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد الى
انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكر قوله لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع
في ذلك الشيخ الرضي هو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرائي
لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا يتكون
متصف ان التعيين للذات المعتبر في مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة
في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير تبعا فبان
على اللفظ وكذلك علامتهما فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه

اللام

اللام قوله كالموصولة قد حقق في موضعه ان الذي في الاصل لذي زيد
عليه يدخل عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون
مصدريا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة والنون
الساكنة منهما اسبق فما اختاره الشارح اليق قوله وفي المجرور به تقديرا الاولى
او تقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فرع فهي للمعنوية هذا اولى مما يقال ان
الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل
والحرف لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية
والمفعولية بالاسم قوله المراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر اسنادا اليه بالاسناد ح
الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد
الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول
انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة تعرف بها الاسم لان معرفته
بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظرا الى التخفيف في غير
مسئلة الحسن الوجه لا تجري فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين او نون التثنية
وشيء منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان امكن في الفعل لكنه
لم يتصف باعتباره طردا للباب وكذلك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير
حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول
ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية
فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله والجر
علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ويحوج
الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل او الجملة مع الاتفاق في ان
ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال
هذا اي احد الامرين من الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول ههنا
مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المصنف للمضاف

اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضًا لا تنازع فی ترجح التاويل وانما اشار بكلمة
قد الى ضعف ما بنی علی هذا الدعوی من حمل قول المصنف علی المعنی الشامل لكون
الشیء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدًا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلزم
استيفاء الخواص فليحمل علی ما هو اظهر اختصاصًا فيريد بقوله لان الفعل او الجملة
قد يقع كذلك حسب الظاهر لانه يكفی فی ترجيح ما اختاره فی تفسير عبارته قوله
فالاضافة بتقدير حرف الجر مختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشیء
مضافا او كون الشیء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنی اختصاصها بالاسم مطلقا انك
شئنا من طرفيه لا يكون الا اسمًا قوله معرب قال المصنف فی الايضاح هو من
الاعراب بمعنی الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانی وازالة الفساد
والالتباس او من اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه
ظاهر لا من الاعراب العرفی باعتبار ان الاعراب يحقق فيه لان القياس
معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفی ما هو مذهب
المفصل الی اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب
به لا يصح ان يشتق منه بشیء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ
صنعة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتی يكون القياس ما ذكره لم
يات بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الآخر لا محل الاختلاف فاذا لا يجعل على الفا
مكان الحدث ولا يسمی بالاسم المكان كما لا يخفی قوله فالمعرب الذی هو
قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبنی قيدين للقسم لا نفس القسم
لانهما يشتملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركًا الا
انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان
البيان علی مذهب البصری لانه لم يثبت فی المعرب معانی مقتضية للاعراب
بخلاف الكوفی وعلی ای تقدير يلزم تخصيص تعريف الاعراب باعراب الاسم
قوله ای الاسم الذی اندرج بهذا الاعتبار ورود مبنی الاصل علی التعريف
لانه لم يشبه مبنی الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيًا بالمشابهة
لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضًا يخرج سقسد التركيب بقوله

تركيبا

تركيبًا يحقق معه العامل ولا يخفی ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن
اعتبار هذا القيد فی كمال البعد ولا يهدی اليه قرينة قوله دكت مع الخبر
يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب علی هذا المعنی بعيد و
الظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف علی بعلبك ضعيف قوله لم
يشبه ای لم يناسب فسر المشابهة التی هی المشاركة فی الكيف بالمناسبة التی
هی اعم اذ يتدارك المشابهة فی الاضافة الی المبنی ليلا يدخل فی تعريف المعرب
المناسب الغير المشابهة نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنی مبنی الاصل ومشابهته فی الاحتياج الی الضمية
فی المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهته الواقع موقعه
كنزال وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادی المضموم او
اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات
فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم علی المعربات فلذا قدمها صاحب
اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل فی البناء اعم من وجه من
المبنی بل اخص مطلقا واضافة الاعم الی الاخص لامية انما البيانية اضافة
الاعم من وجه كما لا يخفی علی من له اضافة معنوية الی هذا الفن فالوجه
فی الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل فی البناء بل يطلق فيشمل
المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فی الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه فی
الواقع اصل فی البناء وللتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له فی فهم المعانی استقلال
قوله وهو الماضی قال المحقق الشريف فی حواشی المتوسط وجعل بعضهم الجملة
من حيث هی جملة قسمًا رابعًا وقوله والامر بغير اللام لان النحوی لا يسمی ما هو
باللام امرا بل مضارعًا مجزومًا والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله
فاعتبر العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب الخ لم يقل اعتبر العلامة
مجردًا لصلاحيته للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة
لان المصنف ايضًا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق
اعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحيته الاستحقاق

الاعراب

لا حاجة الی قوله بغير اللام صح

عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة
من الفعل وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال
لم يعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحي لم يعرب لانه
لا يخلوا عن اعراب محقق او مقدر وكانه تسلب الاعراب بحسب الذات لان ذاة
الاعراب منا خرج عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه
على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده، والاول تدقيق فلسيفي لا يناسب
النحاة قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الاواخر
الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام
بل من الغرض منه معرفة الهيآت التركيبية وتقديم ما حقه التقديم و
تاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقدم المتضمن لمعنى الاستفهام على
سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض
من علم النحو الخ قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار
بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان
العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين
ان يكون معرفته اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلم في هذا الفن
يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته
وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف
على نفسه وهذا من افحش المعايب للتعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المصنف
بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا
يحتاج الى معرفة الدور قبلا والمها والتجيب فالا اشار بقوله فالمقصود
من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه
تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة و
يكون الصغرى عين للنتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف
اخره به ينتج ان هذا يختلف اخره به وقولنا هذا يختلف اخره به عين
هذا معرب فقد طرفا الكلام اي نحو لم يقصد به في المقام واخرجه

الاستفهام

بالتبع

لان المقصود منه

عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان
احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتدربين على ملازمة مجلسه الجميل..
الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد آدم مفيض نعمة البيان على العرب ولدهم
والعجم نضّر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه
الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استادي ومن هو جدي انه جدي
واعتمادي حام الملة والدين داود القوي في استاد امة زمانه بالبيان الصافي
افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المصنف انه ليس
الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع الى العارف اختلاف
اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم
المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفته
المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات
في التراكيب اسال الله الحق هداية الطريق انه قريب ومجيب قوله فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره اغا مثلا لان هذا من
جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه واثاره اشار
الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى
الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه
تقديم مقدمة لما سيورد بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم
معرب ركب مع عامله ابتداء ونفس الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به
اقوام بعد اقوام وان اعترض على ما اخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد
بحكمه ما حكم به عليه فيكون فيه الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب
ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل فان قلت النا على الا جمع
على فواعل الاسماء قلت فليكن جمع عاملة لان العامل فلما يكون غير كلمة
وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف الداخلة
عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف

فالعم

العوامل فی وقت ما ولا یختلف آخره به وانما یختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة
علیه وهذا اولی مما قیل حرج بهذا القید اختلاف اخر المستفهم بکلمة من باعتبار
العوامل الداخلة علی المستفهم عنه نحو من زید ومن زیدا ومن زید اذا قیل
جاءنی زید ورایت زیدا ومررت بزید لم تتقید العوامل بالداخلة علیه
یخرج عامل المبتداء والخبر لان الدخول اما اللحوق بالاخر او الاول واذا تصور
فی الامور المعنویة کمامر **قوله** وانما خصصنا اختلاف فیما یکون فی العمل لئلا
ینتقض الخ ولیکون اللفظ محمولا علی ما لا یقصد به فی عرفهم الا هو **قوله** او علی
مصدر به ای یختلف اختلاف لفظ وایاك ان تفرق بین هذا التوجیه والتوجیه
الذی بانه یحتمل ان یتعلق ح باختلاف العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل
یوجب کون قاصر العدم حصر العامل فی الملفوظ والمقدر علی انهما سیان **قوله** فان اصله
نتی ونبتا ویغنی ذکر الیاء لئلا یسوی المبتدی بنیه وبین فتی لاتحاد مما خطأه
قوله والاختلاف اللفظی والتقدیری اعم من ان یکون حقیقة او حکما کما اشرنا
الیه لئلا ینتقض الخ قلت لا انتقاض وان لا یجعل اختلاف العوامل اعم فانا
نقول المراد باختلاف العوامل فی العمل ان یطلب کل منهما اثرا مباینا لاثر
الاخر فی الاخر فقولنا رایت والیا لیسا بعاملین مختلفین فی غیر المنصرف وعاملان
مختلفان فی المنصرف **قوله** لئلا ینتقض بمثل قولنا رایت احمد ومررت باحمد
وقولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین مثنی کان او مجموعا **قوله** وقولنا معطوف
علی قولنا فهو فی تقدیر لئلا ینتقض بمثل قولنا رایت مسلمین ومررت بمسلمین فقوله
مثنی ومجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا یتوجه انه لا یصح الا ان یکون
مثنی ومجموعا ومما ینقضی منه العجب ما قیل المراد بعد لولا هاتین الصورتین فاذن
ظهر شموله للمثنی والمجموع فخذ ما اتیك وکن من الشاکرین **قوله** فان قلت
لا یتحقق الاختلاف لا فی اخر المعرب ولا فی العوامل سواء ارید بالعوامل الجماعة
او ما فوق الواحد **قوله** اذا رکب بعض الاسماء المعدودة الغیر المشابهة
لمبنی الاصل مع عامله ابتداء ای اذا رکب کاینا مع عامله ونحققنا معه
نقول مع لیس ظرفا للترکیب ومن جعله ظرفا للترکیب اورد علیه

ان الترکیب مع العامل لا یکون الا اذا کان لفظیا فیجوز ان یکون الترکیب مع العامل
ابتداء ویتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملین معنویین فیتحقق الاختلاف فی آخر
المعرب وفی العامل واجاب بانه لا یتحقق بعاملین معنویین وعامل لفظی اختلاف
العوامل اذ لا اختلاف فی العمل بین العاملین المعنویین هذا وفیه نظر من وجوه
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد کما لا یخفی والثانی انه لا یصح قوله انه
لیس فیه اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث
ان العامل المعنوی لا ینحصر فی عامل الرفع وانما ینحصر فیه عامل معنوی لیس بمعنی
الفعل وللعامل المعنوی الذی هو بمعنی الفعل اقسام متعددة ناصبة للظرف و
المفعول معه فصلنا ما فی الفوائد وشرح الرابع لا اتحاد للسوال لانه لم یقل کلما رکب
مع عامله ابتداء حتی یصح شیء لانا نقول اذا سبق علی الترکیب مع العامل عاملان
معنویان لم یکن الترکیب للاسم المعدد مع العامل لانا نقول الترکیب للاسم المعدد
لکن لا ابتداء بل ثانیا مع ذلک ترکیب الاسم المعدد مع العامل ابتداء اذ لم یسبق
علیه ترکیب الاسم المعدد مع العامل وان سبق علیه ترکیبه لا مع العامل ولم
یکن الترکیب ثانیا للاسم المعدد لم یکن لقید الترکیب بابتداء معنی فاعرفه **قوله**
غایة الامر ان هذا الحکم لا یکون من خواص الشاملة فیه انه اذا کان المعنی ان هذا الحکم
بعض المعرب لم ینتفع المبتدی المتعلم ببیان هذا الحکم فانه اذا اورد علیه معرب
لا یعرف انه هل یجری فیه هذا الحکم او لا قیل فلیکن المراد اختلاف اخره باختلاف
وقت ما وهذا الحکم کما لا ینبغی ان یرد بانه یحتمل ان یکون معرب لا یرد علیه
العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا یکفی لنقض الاحکام الادبیة وقیل
المراد لتعداد الاختلاف ونح جواب الشارح علیهما بانه اوفق بالعبارة اذ
المتبادر الاختلاف بالفعل من غیر تقیید بوقت ما ولیس بمرجح لما عرفت
ان الظاهر بیان الحکم الکلی لینتفع به المتعلم **قوله** وحین یراد بما الموصولة
الحرکة او الحرف لا یرد العامل والمقتضی فان قلت قد فسر الکلمة ما حرفا وحرکة
فلم یجعلها موصولة بل موصوفة فینبغی ان نقول وحین یراد بما الموصولة
حرکة او حرف قلت کلمة کلما وقع هکذا یحتمل للامرین فینبه علی الامر الاول
تنبه

اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فتعرف
للحركة او الحروف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب
في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة
المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان مفهوم من قوله
لا يرد العامل والمقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية
ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد انه بعيد عن
الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخفى
تخصيص كلمة ما صح بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى
ان يحمل الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك
ان قوله ولو اعتبرت يدل على توجيه تخصيص كلمة ما الاشعار كلمة لو على امتناع الاعتبار
فاذ ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا اعتبرت لدلالة اذا
على التحقق فتامل ذلك ان نقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرفا او حركة فلا يرد
ما ورد من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف المباني وهو المتبادر حينئذ
مقارنته بالحركة لم يصح عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل واخراج
العامل واخراج المقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى ومن اخراج مجموع
العامل والمقتضى والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين ٥
اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع
من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه
وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او المجموع ومن قال
ليس للمجموع سببية السببية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم تات بكلمة
واضح فقد اختص تخصيص كلمة ما بزيادة اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي
هو السبب القريب الحقيقي للاختلاف فتحمح بل نعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي
الابصار قوله خروج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي مالي ونظائره ومن
قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم



لم

بجر تدقيق نظره الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون الجر الجوار والجار الزائد من
الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ارجح في الدخول لشموله ياء
ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاءني وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة
الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب تمام في
اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه شيء عليه فتامل
قوله ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه واراد
التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على
المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين بعيد عن
الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل قوله حيث قال في شرحه
على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال هو علة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق
بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى
على تقديره تخلفه باختلاف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض
لا يستدعي اختلاف الاعراب مطلق قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف واسناد
الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف على ما ينفصل
والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حين
قالوا الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المصنف لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى
لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه معنوي اعتباري ولانه لازم لكل
معرب بخلاف هذا فنقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع
الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المفرد
على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب باخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على
تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذا
للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم
المفعول والشارح لما استحسن ترك ما هو المشهور الدائر السنة الكافة لمجرد
افهمه هذا الاعتبار حكم انه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان

المواد المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه
المخالف لما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة
الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد
اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد
الكل يظهر بانبا عها لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صيغة فعل هذا
الفاعلية ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ وذهب الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى
ان الظ من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر المدلول والا وجه ان
تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب
ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة وتوضيح ولا
بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه
لا مدخل في الهيئة ولذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئته ما ضبط قوله اي
انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا تشكل الحمل على الانواع
ووجه تقديم العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها
من حركات غير الاخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها
من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة
من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او شبيها
بها كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير
اضافة اليه اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود ومن المقابلة بالفاعلية
والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم
يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة
اللفظية وقولنا يعجبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف المضاف اليه حيث
قال المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تمم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة
او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا

لالاالالفاظ صح

نسب صح

تم

المفعول

المفعول قوله لم يحتج الى التاء المصدرية الاولى لم وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه التسمية
مما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا ما اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل
للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول
المتاخر على الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل
فصار مال المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل
مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان
يجعل عارضا له فالمال فاعطي عارضا للقليل ذلك ان يجعل للقليل
تعليله والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي القليل ما اعطي من المرفوعات
لاجل هذا التعليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله ولما لم يبق للمضاف
اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة
اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم
الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة الفاعل فاعطي المتوسط في الكثرة
المتوسط في الثقل قوله العامل احتياج الى بيانه لا يحتاج معرفة المعرف
اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن
بيان الاعراب لان تعريفه يتوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب
ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب
القريب فقد خرج من سواء الطريق والطلب المنتهي من فج العميق قوله
ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببيته للتقوم ليس
كسببيته الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
لا نقول ينتقض بالاسناد وما يقوم المعنى به المقتضي والمركب منهما والعامل
لانا نقول لا يفهم في العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون
نفس الماء ولا مجاورة النار الماء تامل قوله المعنى المقتضي اي معنى الخ
يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد
في العقل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالبادي في

عنك زيد كون الثنى مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يال
لجروجه لتلته قوله في مررت بزيد الباء عامل اما في غلام زيد فالعامل
عند بعض حروف الجر المقدر وعند بعض المضاف النايب عن حرف الجر
قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد
ان يفصل اقتضاء المعنى المقتضى فانه تارة يقتضي حركات الثلث وتارة
ما سوى الفتح وتارة ما سوى الكسره وتارة يقتضي الحروف الثلث وتاره
ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه ستة اقسام قوله اي
الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد وسمي مفردين
اخر بين كل منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق
المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير
المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه
لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين
ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة
الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالي به ايضا
لانه يعلم من بيانها على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء من
قاعدة غير المنصرف اولى من ادخالها المفرد في قاعدة المنصرف لاشتماله
على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع قوله اي
الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما نقض سنين وثبين ونظايرها لكن
لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن
القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه ولانها اخف
الدال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه
بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم فلا ينتقض للاصالة بحسب
الذات لا في الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمول عاملين مختلفين لكن المعمول

الغلام

المقدم مجرور واجازه المص هذا كلامه قوله والمصدر رتبة فيكون التقدير
برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من
الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الحاشية على انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب
رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله قيل جاء في رجل الاحسن
الالطف ان يمثل كالى طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قدمه
لانه اوضح او معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولانه اعرابه لازم
له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع
للجر كثير بخلاف العكس ولغيرها لكاتب آخر تركناها وينبغي ان يضم اليه
الات جمع ذات من غير لفظ كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية
السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث
كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف
الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفردة قوله وهو ما يكون بالالف
والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفردة مذكر وخرج ثبون مع ان مفردة
مؤنث قوله والاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا ث ذكر في هذا هذا
الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه الاسماء الستة
نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء الستة بل على مطلقها لا يمتنع الحكم
عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون
التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر بالتلفظ به
يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصيته حصل
لما في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه
ويراد بالعلم الصفة المشتهرة بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف
الاسماء الستة لانه مرتب لتعريف كون اللفظ موضوعا وانما لم يذكرها مقطوعة
عن الاضافة لغوا براولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب
عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها هدايته

وخرج ثبون مع ان مفردة

عند التر

29

المتعلم لاعراب ثم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه
قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه ملم
الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد
ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد
والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضا فه نقل المتن على خلاف
ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال
بتحقيق القيود واما لنسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد
من قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن
ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي وغير عبارة المتن الى ما هو
انسب ولغير المصنف ان يغير عبارته الى ما هو انسب فقد نبه بذلك
على انه بلغ بدقة انظاره الى ما لا يخطر بقلب البشر قوله وانما اختاروا
ستة لان اعرابها لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب
منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا و
اثنان والجمع والو والعشرون يحلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبهة
على تعدد الاولى في كونها مبنية على تعدد او في كون معانيها مستلزمة
للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك في ما سوى الفم والهن
ظاهر واما في فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيها
حرف لين بعد ما يتم به الاسم فان لام الاسم هو ان التثنية والجمع والمضاف
اليه واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب دون غير حال الاعراب فنابه الاعراب في الطريان و
التغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي الاخيرين
عنها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين
واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كانت
يكلفا بل تعسفا لم يلتفت الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من
الابناء

الابناء عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد
والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى
ووجود بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف
والالف للتانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطة وما اضيف
اليه وكلتا يحال ان يكون مثنى او ضمير ولا يجوز ان يكون متعددا كلام
غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا
الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء
والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهرات
يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته ومعناها معنى التثنية لا نه
تكرار الواحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده قولهم
مؤنثا او مذكرا سالما او مكسرا وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع
في شرحه ان قولي وان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع
انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للغافل عن التعبير او المتوهم عن التعبير سالمه
انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح
اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن
ادخالهما في اخوات عشرين بان يراد بهما ما على صورة الجمع المذكر
وليس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار
اليه بقوله ونظايرها وبه فسر التنزيل حيث قرر كلما دخلت امة لعنت
اختها الاخت فالاستعارة للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة
قوله والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه
لم تلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يخفى
عليك ان ما ذكر لا يفيد ان ثلثين فما فوقها ليست جموعا في الاصل
غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيد هو ان قوله

يقال الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار سوابنا الاعداد فهذه الالفاظ كاولى في انها لا واحد لها من لفظها **قوله** واطلاق ثلاثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا ه **قوله** وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال بجموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة **قوله** وانما جعل الاعراب المبني مع ملحقاته الخ الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنته البيان في الملحق ولانه يباعد لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف والياء تبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا بتغير العلامة **قوله** وكثرة التثنية والاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والشروط الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة **قوله** وحملوا النصب على الجر لانه السنة في الحمل **قوله** اشار الى تتمة اليها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا لتداريج في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او تقديرا متصل لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقديري معرف بتعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال **قوله** ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقدم ولا سعد ان بيان التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان **قوله** التقديري اي تقدير الاعراب الانسب تسميته بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه **قوله** فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشار الى ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر والى

ترجيح جعل ما موصولة لمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان الفهم يتبادر اليه ومنهم من طال عليه طريقة الترجيح واطال ومع ذلك فانه هذا الوجه والظاهر الصريح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن حرف اخر اي في حرف اخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر **قوله** في اخره الاولى اخره **قوله** كعصا نبه بذكر عصا على الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستقل ايضا فان قلنا الاعراب في عصا قبل الاعلال المستقل كما في قاض وبعد الاعلال متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل يوجب تقدير الاعراب في قاض الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى القلب وكذلك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى وقاض بالقاضي والفضل للمتقدم فليعتصم به المعتصم **قوله** وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل سلماني وماجدي وعبادي قيل الاولى ان تقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بانه تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبله الاضافة على انه يخرج عنه حينئذ نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع داخل فيه نعم ينبغي ان تفسره قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضيه الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ذلك ان يجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الخلاف لهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل

والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين
ومعنى التثنية لتحصيل احدهما لا التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما ٥
في هذين النوعين سناط فان ثم تعيم مطلقا هو غلامي وان تحمل ذكره لدفع
توهم الاختصاص المخصوص بغلامي بل جعله الداعي حسن المقابلة بينه قوله
قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم
المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان الفه بحذو فا وما كان
ياؤه مذكورا وما كان ياؤه بحذو فا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالف
يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو يا غلامي انه لما استثقل آخر
الاسم بالكسرة يقدر الاعراب فاصروا في انه لما استثقل بالكسرة او الفتحة
لتنا ولد نحو يا غلاما يا ابت ويا امت ويا ابتا وامتا **قوله** كما في الاسم
الذي في آخره ياء مكسورا ما قبلها بخلاف الذي الياء ما قبلها ساكن
كظبي **قوله** ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون
مجرورا ووجه النظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك تجد ان الاخصر
ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض **قوله** يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحرف يعني ان غرض المص من تكثير الامثلة بيان ان التعدد
في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب لاستيفاء
الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه
ومنا فاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيانه
لكنه ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب
فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب فانك لا تهدي من
احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم يرد على الشارح ان
ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة
من يجوز ذلك في نحو زيدان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف ونحو
يقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون
في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلث

قوله يعني الاعراب تقديرا ح

متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل ح

وبين ح

ونحو غلامي مطلقا ما كان ح

ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون
المتعذر وكان مقصودا من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون
الاعراب المستثقل تقديرا في الاحوال الثلث نحو جاء في اخو القوم ورايت
اخا القوم ومررت باخي القوم وجاء في مسلموي القوم ورايت مسلمي القوم
ومررت بمسلمي القوم واما جاء في مسلمي القوم رفعا فقط في حكم مسلمي **قوله**
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث للاستثقال
وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلواة
بجر الصلوة ونصبها فخرج نحو مصطفوا القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه
لا يكون مدة اصلا **قوله** اي في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او
استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا ما عدا
ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي
فما اورده بعض فاضل تلامذة الشارح رحمهم الله على بيان اللفظي من الامثلة
وتكلف في دفعه بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض
الامثلة لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يسنح عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر
يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر و
المستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد
لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز
افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع **قوله** لما ذكر
في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج
تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى
معرفته ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اكتفى بالتعريف وترك المنصرف ٥
بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المونث والمذكر وبيان
المثنى والمجموع فينبغي ان تذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع
في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه

بعض الامثلة ح

علي الموضوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير ما يهم
ومباحث المبتداء والخبر ومبحث الحال والنعت فينبغي تاخيرها اخلال ببيان
هذه المباحث وكان غير المنصرف اقل يرد عليه انه في المعرفة بالتعداد
يستحق بيان الاقل ان يوثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة
لما اشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت
فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال
لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر اوثر في البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد قوله
واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال
في الاعراب للنقطي لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه
بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف
وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري
في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة ~~والتنوين على ما~~ واسطة فح لا يصح
ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه
واما عند المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان للمعرب
بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن
معرفة المنصرف بالمقايسة الا اختصار هذا المعرب يقتضي تعريفه فيما
كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف
المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حالة الاصلية
بالتركيب اكثر من تاثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف
لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر والتنوين او زيادة
التمكن قوله اي اسم معرب اختيار تنكير كلمة ما لا بالنكرة وهو احد حتما
لبه لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوضوح
امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض الافاضل

قوله ح

فلذا الكلم لا يخلو

ثلاثة منها ان الشارح الا في هذا المقام واطنب بما يتبدا الا الاشام فاعرضنا عنه
بالمرة كما هو داب الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير
من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى
للعارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان
نكاة لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا تعنيه قوله والعلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف
وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام اوله
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها في ~~الاعراب~~ تصويب هذا وهذه
الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والصواب النزول ولم يذكر الا ساير
كلها ليستغني عن التعريف لاشتماله ببيان غير المنصرف الذي يستفاد من
البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان
يصح منه ما فيه واحدة يقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع
سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه
يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف
للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالف قوله وذلك الجموع عدل لقد بلغ تكرير
الاسباب في هذين البيتين نهاية اذا السبب عدل ما لا كل عدل وهو
عدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي
وهكذا وحين حينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم
فما احسن ما قال ان رحين ان الالف واللام فيه زايدة قوله والعدول
في عطف هاتين الح ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون
ما بعدها اعلى رتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله و
فكلمة ثم في العلتين لحسن النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله
زايده الح هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ
لا يقصد به الا التقدم في الذكر فهمه في عباراتهم بعيد جدا قوله هذا
هذا القول تقريب ما ثبت كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة قولنا وجه

مالا يعنيه

ثم للعرف ح

تنكير ح

ومما بعده ح

رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات
لعدم مساعدة النظم بان المقصود ترتيب غير المنصرف والعلل من الحفظ
لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعد النظم وقد عرفت بعض مسامحات
في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ايهام العلل كما في تنكيرها ومنها ما في
قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك من ان السبب مجموع
الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه ما سبق ذكرناها في شرح
المزيد قوله اولى القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت
المَوانِعُ جمعُ مانِعِه والتانيث لانها تقديرا للعلل موانع الصرف
قوله وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة المقول بين الاخيرين
فلذا لم نبينهما ونحن اقتفيناه قوله ومن حيث اشتماله على علتين انما
قيد بذلك لان الغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكام اخر من حيث انه
معرب حكمه ما مرّ ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه
ادرج فيه التناسب او انه دخل حكم الضرورة او دعي فيه الاصل
كما في سلاسلا علا الكسر والتنوين الا ظهر الاخصر ان يقول اي حكم
غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم في وجه الحيثية ما يكاد
سلب عن القائل به الحيثية قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين ذلك
مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخل الكسرة
والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيعم
الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين
لم يكن الاشارة الى فقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او
للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا اصالة لا بالتبع
فانه لو اكتفى بالتنوين لا التوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير
غير المنصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال كثير ون
ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا فشبه الفعل شابهه

الاسم الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واو
سطها الفعل ولا يسع المقام لتفصيل قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة
المعروض للتا والقائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء هو المذكر وكذا المعروض
للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التانيث
والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية
قوله اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان الاخر وخلاف الاصل متبوع
المتوقف على المبني لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف
الاصل تبع لتحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل
فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا الفرعية الموقوف على الموقوف عليه
والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف
وليس للفرعية معنى ليشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى
الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر قوله
اي لا يمنع الجواز حتى بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الامتناع
والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن
فلذا فسره بقوله يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم
عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان تؤثران يجوز ان يجعل مانع
التاثير بالضرورة او اعتبارا للتناسب فلا حاجة الى صرف الصرف
عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي الظاهر من الصرف
معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة يندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر
الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها و
لا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز صرف غير المنصرف لها عند الجمهور من
البصريين كما لم يجعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة
وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة

قوله مكفوله ضبطت فى الحاشيه هذا البيت مما قالت فاطمة رضي الله
عنها فى مرثية النبى صلى الله عليه وآله وسلم واوله ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الدهر غواليا وفى حاشيتها جمع غاليه بوي خوش
وانتهى مرثية بالتخفيف بومرد، ستا يش كودن التوبة خاك المدى غاية
والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى
الزمان وامتداد، انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه
شئ لانه استغنى شمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد
الى اد الاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء من شم
الغوالى قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير
هناءنى الشئ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى ومنه فى التنزيل يبدى الخلق ويعيده
واللغة المشهورة يبدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب
باحار فان الركب قد حار واي بضم الراء فى باحار فقال الكاتب بل تبدى
الا فصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لا هتمامه بامر التناسب وفى قوله وان
لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه
وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف
فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف
ومفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ
منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه
قد يكون غير منصرف فحينئذ للعلمية وسبب آخر فنون قوله المص
فيما بعد واما فوازنه بنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه
وموزنا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف
سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه وقرئ قواريرا لتناسب
الفواصل الاى قوله يليه لم يقصد به اتمام التعلل قوله فقوله سلاسلا
واغلالا لا مثال المجموع الخ اراد ان يذكرا غلالا ليس زايدا الا ان المقصود

تمثيل للجموع والاظهران التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب قوله
وما تقوم مقامهما قيل هذا من بيان تتمة التعريف فنيبغى ان تقدم على قوله
وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جمله معترضة
ولا مشاحة فى وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح
للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه تكرر فيه الجمعة فقام مقام السببين
لهذا التكرر عند المص ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له
فى الاحاد عند بعض وانما يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب فى
الحاشية فاكالب جمع اكلب واساور جمع اسورة جمع سوار وانا عم جمع انعام
جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساور واكثر ما يقع النعم على الابل والجمع الجمع
اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما فى الصحاح قوله فالعدل
مصدر مبنى للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل
اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان
المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشئ ضاربا وقد يكون
مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا فى الكلام
ينبغى ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى
مصدرى حاصل بالحاق التاء المصدرى الى كما يقال مضروبية بمعنى كون
الشئ مضروبا والمعنى المصدرى الحاصل بالحاق تلك التاء فى غاية
السعة يسع فيما لا يسع فى الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت
لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل
يكاد يرده ما ذكر المص فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به
حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه
يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد
فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد على صيغة المعروف دالا على
قيام المبنى للفاعل فيه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع

مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى
الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي تدل عليه صيغة الفعل المجهول
اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي
لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه
اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل
الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي ليس
بمعنى التبعيد دون الميل الا استحقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا و
نحوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن
الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مال عن الهيئة الاولى الى
الثانية فيسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه
لان المادة عدلت الى هيئته ولله در ابن الحاجب صائبا فلا تخدع
بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل
اذ لا يسمى عدلا **قوله** اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان
الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب
صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما حكمه في كونه
لازمه للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد صار علما بالغلبة فيكون
سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال ازالة تغيير
تعريف العدل بالخروج عما حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى
معه واما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في
صمت يوم الجمعة فانه لا مدخل فانه خرج عما حقه من استلزام كلمة اخرى
وهي في بخلاف تعريف المصر فانه لا مدخل له في الصورة حكما كاللام
للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد
بخلاف فتنبه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان
تعذر في ايضا ما هو حقه **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر الخ فيه
انه صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول

فهيئة الضرب هيئة للضارب وان كان ما تعرض المادة في وصفه لمعناه
فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له
ثلث الموصوف به فالوجه ان تخرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد
الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست مقتضاة اصل و
قاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية
قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج
الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل
وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة
منع الصرف الى ان الحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة
فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر
الى عمر **قوله** فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة
الاعجاز وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاوسط كقول في
وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال الحرف اصلي الى حرف
آخر كالقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية كالقام ح
الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان تحقق
هذا المقام كما قيل في بيان قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام بعيد
عن المقام **قوله** المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل فدار تقضي
بهذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من
تفصيل العلل وبيانها تميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على
هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود **قوله** اعلم انا نعلم قطعا الخ قد دل كلامه
على ان ما اشتهر في كتب النحو من خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل يوهم القطعي صح
تحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له
اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما
يكون اصلا بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد
بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه

ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا لاضطرار فح نقول
ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج تحقق عما هو القياس لا الخروج عما يثبت
للمادة ويتجه على ما اعتبره والمفترات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ذكره
انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف
بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم
تلتفتوا اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق
العدل ويندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو فقط لا انهم تنبهوا
للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة بخلوه بحكمه غير المنصرف للعدل التنبه
لذات السبب في ساير الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفته
منع الصرف فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون
منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما
العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة
منع الصرف في ساير الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف
الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك
بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل
فدار الفرق بينه وبين ساير الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون
الحكم بوجود الساير فقط اي خروجا كاينا عن اصل محقق يعني تحقيقا
يعني محقق صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهو بعيد عن العبارة
جدا في قوله او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان
يكون وصفا للخروج بحال نفسه يبعد عن الفهم جدا فقط جاء في القوم
القوم ثلثه ثلثه حال من القوم ماوّل بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل
فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما فقط و
الصواب مجيئهما الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف خمسة الاخرى قال الشيخ
الرضي رحمة الله يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو
الخماسي فقط وكذا احاد وموحد وثناء مثنى الى رباع ومربع الا ان

لاوجه لقوله
الى رباع ومربع
مصحح

يحمل الى يجيء مع فقط والسبب في منع الصرف لا قصد بهذا الكلام دفع
اشكال عرض في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا الا ان الاعداد
ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها
فان مما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار
او لانسبة الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب
ان يقتصر على قدر الحاجة فقط لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة
وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا
في ماله الوحدات ومنع كون ثلث ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها
موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا
فقط لانه معناه في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يهتدي اليه ليس الا ان
اصله اشد تأخرا او اقل تأخرا بل يولد الثاني انه لا يستعمل الا في غيرها هو
من جنس المذكور او لا فلا يقال جاء في زيد وامراة اخر بل رجل اخر قلت
ولهم على ما قالوا يجيء الاستعمال في الاشد تأخرا على يقال جاء في زيد في ارباب
الناس اي في جماعات هم اشد تاخرا على صيغة التفضيل موضوع للموصوف بالزيادة
لا للموصوف بالنقصان واقل تأخرا ليس فيه تفضيل في التأخر بل بنقص فيه
فقط علم انه معدول من احدها هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من
فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره فقط وانما لم يذهب
الى تقدير الاضافة اي لم يذهبوا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة
اذ لو ذهبوا لاحتاجوا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور
الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة
في الكلام لا في فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان
جاء في الرجل والرجل الاخر وجاء رجل ورجل اخر لو فرض للتفصيل لم يكن
المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا التفصيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي
المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين بتصورهم
فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين فتذكر ترفع درجات من تشاء وفوق

كل ذي علم عليم قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعاً للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يتعرض الشارح ببيانه ولا ببيان شيء من اخويه لان لكل منها محلا لا يتوقف المقصود هنا على بيان قوله فاصلها اما جمع او جماعى او جماوات لا يخفى ان القياس في جمع المكسر الذي هو جمع جماوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد المجموع الشاذة بل شيء من المعدولات الغير القياسية وانما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول قوله ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد المجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر الخ فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد المجموع الشاذة لتوطئة لذكر واقوى من ما يرد ح ما ذكر ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع وآخر ايضا معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا فاعلة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذ في اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدول قوله كمرغل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع وانما اخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كغدر مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره وجاء اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل كقثم فانه وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اذا فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن العباس ابن العباس ابن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم والمجموع للخير وللمال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا بد له دليل على ثبوت اصل في هذا القسم

كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاضافة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى ثلث قوله نحو بلع خصار في الحواشي الهندية اسم كوكب في القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والبهان او للحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الاسببان فيه انه لو اراد انه ليس فيه شيء الا سببان فهو ظاهر المعنى وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا سببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها وان يقال وهو موجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهر الضمير لبني تميم ولك ان تجعل للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراداً لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله فاعتبر فيها العدل لحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا ابتدا ذكر باب قطام ههنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة على ما في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المص في هذا الباب ولا العدل لان غيره اما يعرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية ما لم يفسره المص في محله قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعتبر بتقيد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لا في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم تقيد الابهام لم تخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقوله وبعض صفاتها تلك الذات لكن لكان موضحا

والبجان

انه مبهم الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفاته

لكن اسود للحية غير صفة حالا نقول لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية
الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل
له الصغر والغباض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان الغيض الذي
احد هو منه معناه كثرة الماء لا نقول زجيل معناه رجل صغير لاجل ان
صغر فهو تدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا
ومعنى الغباض شيء ما له كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ما له المبداء واما
استبعاد من قال كون معنى الغباض شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس
بشيء فانه كون كان المأخوذ في مفهوم الغباض الماء لكان المعنى ماء له
الغيض فيكون المعنى ماء له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت
ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف
بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم
الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح
فتدبر **قوله** لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة
ايضا **قوله** مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب منصرف **قوله** شرط
اي شرط الوصف الخ ينبغي ان نقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه
وان لا يكون زايلا بالعلمية عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع
كتب رحمه الله في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة
عليه هذا اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة و
الاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة
نسبة الدلالة اليه بتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على
المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال
لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت
بحسب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده من حيث
انه فرده لا لذات الفرد بحيث لا لذات لا يشعر اللفظ بالوصف
صرح به الرضي وكما انه لا يبقى النقل من الوصفية الى الاسمية بالغلبة

لا

لا يبقى النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لم يطلع على مثال له لم يذكره في التوضيح
واكتفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صرح به المص في التوضيح ايضا
فاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يبق منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود
الخ **قوله** الخ فلذلك لتفاء لتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور
المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء يدل على ترتب العلم واللام
للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجايب
كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العلم
واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم الغلبة واللام لترتب الصرف
قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار
الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما
جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد
امتناع الجعد المضترة ورد ضعفا نفي الى الاصالة بجعل مجموع الامور
الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب
من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه
وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا الكل واحد ثم نقول فيما
ارتكب الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضر الغلبة لتقرير
اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك
اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط تجرد الاصالة
علة لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في
قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن
حتى قال الرضي لم نظر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطوطوا الكلام في
الاعتذار عن عدم بقبول التاء بما لا طائل فيها فاعرضنا عن الاطالة

اي اراد بالعلمية غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بناء الشارح ايضا صح

مع الخ

انما بدهم

الى الطول وقلنا لا حاجة فى عدم الوصف العرضى الى قاطع انما الحاجة
الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكد تقدم الطرف على عامله ان
المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع
اسود مع قولهم للحية لانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض
الوصف لا فى اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود والعجب من محقق قال قوله وامتنع اسود اى صرف
اسود وامتنع اسود عن الصرف ولم يحصن ان الشارح افاد الثانى
قوله الاول للحية السوداء هو الحية العظيم السوداء على ما فى الصحاح
قوله وضعف منع افعى الخ فان قلت لو اوجب تقدير اصلي الوصفية من غير
تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق منع
الصرف فى عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع
الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف فى افعى كما فى عمر قوله اشتقاقه
من الخال لتخيل مصدر قوله ذى خيلاء من جمع خال وهو المعروف قوله التانيث
اللفظى الحاصل بالتاء قيده باللفظى ليقابل المعنوي ولا يقابل بالتاء لاشتراكهما
بينهما وانا اظن ان مراد المص التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف
بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاقتنا
حينئذ يقال المراد تاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمى به مذكر لا يمتنع
ولو سمى به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري ينصرف ولذا اجري
عليه الكسر والتنوين لان هذا التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير
تاء التانيث اذا لم يعهد فى كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث وقال غيره
يمنع من الصرف ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين
قوله لصيرالتانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التى
هى جزء الكلمة كحجارة اشترط فيها العلمية لانها فى منع الصرف فرع تاء التانيث
فجعلت على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر

الامكان

٢٤

الامكان اشار الى التصرف فيها فى الترخيم قوله كما اشار اليه بقوله
وبشرط تحتم تانيثه اى اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية
فى المعنوى شرط الجواز واحد الامور شرط الجواز واحد الامور شرط
الوجوب قوله وشرط تحتم تانيثه اى مع العلمية احد الامور الثلثة
فعبارة المصنف قاصرة ولا يبعد ان يحمل الضمير المعنوي وحده شرط
العلمية قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط
الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة وح لزم ان يكون التحرك شرط
الوجوب فى الثلاثى وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب فى اسكن
الاوسط والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا
كان او خماسيا فاذا سمى بابرهيم من لغات ابرهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرايط
الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة الى اخره لا يظهر
اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من
العدل بل هو منشاء الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام فى
غير كلام فاضل الهندي فى هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط
تحتم تانيث العلمية لان العلمية يجتمع مع اسباب مع كل منها شرط فى التانيث يخالف
شرط مع الاخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية
تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط لتانيث التانيث
لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغى ان يجعله شرطا للعلمية فى بحثنا وقد يقال
العلمية سبب قوي لا يحتاج الى تقويته ولهذا يمنع وحدها فى ضرورة الشعر
عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك قوله وسقر علما لطبقة من
طبقات النار فى القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين للبلد نبه
اشار بقوله البلد تين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم
تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان وقد يختير فيها فى
اعتباره اى ما شاء المتكلم والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا فى كلام العرب

جوز والوجهين وكذا اسماء القبايل فى تاويلها بالقبيلة والحي اقول مالم يسمع
فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل فى الاسم الصرف **قوله** ممتنع صرفها
عن الصرف كما قال المصنف وامتنع السوداي عن الصرف كما كشفنا الوجوه
توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة وبينه وبين قوله فهند يجوز صرفه
وبناء يقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العايد الى هذا المؤنثات الحقيقي
التاويل ولم نذكر الى وجه التاويل لظهوره وهو انه عومل معها معامله
والاسم **قوله** فان به مذكر فشرط فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة
قيل فانه شروط ثلثة ان لا يكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم
امرأة فاذا سمي به مذكرا انصرف وان لا يكون تانيثه بتأويل فرجال اذا سمي
مذكرا انصرف لان تانيث الجمع لتاويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا
نظرا الى المعنى الجنسي فان ساوي تذكيره وتانيثه المعنوي الصرف ومنعه
وان غلب تانيثه يرجح منع الصرف وان وجب تانيثه وجب قلت اولاً
المراد ان شرط من بين الثلثة المذكوره الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان
الاخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي فى الاصل مذكرا لا يسميه
العرب المذكر تانيثا بل بالمذكر الذي كان فى الاصل وكذا المنقول من المؤنث
بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمي به بالتاويل واما ما المعنوي فيه
الطرفان فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمي بالمذكر
منصرف فيجوز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لا لانه تسمية اللفظ بالمؤنث
المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه واما ما غلب
فيه التذكير بالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه
بالمؤنث فالمصنف لم يفته بيان شرط **قوله** لان الحرف الرابع قيل وكذا
الخامس فما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فى الزايد على الثلثة
سادة مسد التاء لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة قلت جعل
الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ولا تقصير لهم فى البيان
والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف الميزان التصغير

فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي فى ميزان التصغير اربعة لا يزيد قسموا اما بمقابل
اللام الثاني فى المصغر حرفا رابعا الا يرى ان فى جحيرش الراء فيه قايم مقام حرف
التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحمرش وفى يصبح
على المؤنث وان نايب الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوا حرفا رابعا
لانه فى مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغيره على فُعَيليل فنقول مُصَيبيح
فالياءان بمنزلة الزايد لانهما ليسا فى مقابلة الفاء والعين واللام فلم
يعتد وابهما وجعلوا حاء مصيبيح حرفا رابعا **قوله** المعرفة اي التعريف ان
كان المعرفة فى باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظ وكان مشتركا بين
الموصوف والصفة فالاظهار وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب
بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا لتوافق الاجمال التفصيل **قوله** ان يكون
علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا
فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف علميا
او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه موافقته بما فى بيان العجمة
قوله بان يكون حاصله فى ضمن الاولى فيه فيه **قوله** كما جعل البعض اي
جار الله ولستغني عن الاشتراط **قوله** لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر الخ او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما يخصص
بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة يجعل العلمية سببا وانما وضعت
بالتانيث لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على
التجوز لم يات بشيء يعتد به **قوله** كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب الفوائد
قوله وكان فى العجم اسم جنس بمعنى الجيد **قوله** لئلا تصرف فيها اي فى
الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فى كلامهم فيمتنع من الاضافة واللام ومايعا
قبهما اى التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول
الياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو
جرجان فى كركان وجبريل وجبرايل وجبران وجبرين وجبرائل

ضمير وضميرًا امر معنوي وسبب تذكيره امر معنوي
قه لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره
لاعتبارها العجمة ايضًا قه فان قلت قد اعتبرت العجمة هذا وان يندفع
ما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر المانع من الصرف في ماه وجور العجمة
شرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قه قلنا
اعتبارها في سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو التا نيث
اذا العلمية ستغنية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية
سبب اخذوون ان نقول لتقوية سببين قه وابراهيم ممتنع صرفها
لوجود الشرطين فيه قه وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس
قلعة بارّان بين بردعه وكنجة هذا وايا ما كان فلسبولا عتبار العجمة فيه
قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك
الاوسط ولم يرد وابدا من الزيادة على الثلثة لان لكا ابا نوح عليه السلام
منصرف ولم يجوز والامرين في المحرك الاوسط ايضًا استدلا للمجموع
لك وشتر لاحتمال شتر مع الصرف بالتانيث وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ان منع صرف نحو شتر ايضًا
خلاف فيه ففي ذكر شتر ايضًا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس
لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضًا وبهذا
ظهر ضعف قوله ولهذا اقدم انصرافه الخ ايضًا ولا يخفى عليك ان منع
صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه
النحاة وسهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو مرجح
مذهبًا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة
وهذا تنبيه على ما هو الحق او الانصراف لاصالته يستحق التقديم قه
اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة حتى كاد ان يكون مجمعًا عليه
عندهم وعليه شاهدًا صدق شث وعزير فلا عجب ان يقضي فيه
العجب قه وقيل ان هودًا كنوح اختير نوح عليه السلام في التمثيل
لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قه لان سيبويه قرنه معه

فقال محمد، وصالح وشعيب ونوح، وهود، ولوط فقرن هودًا بنوح
لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح شعيب وقوله ويويده يحتمل
ان يكون من تتمة ما قبل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كقفل
وقفل مفردا وجمعًا والاولى والعرب اسما عبل واولاد، وقعله ذلك
يحتمل الاشارة الى اسما عبل والى اولاده قه للجمع هو كالمعرفة في
الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قه شرطه اي
شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط تاثيره وما ذكره بعيد من الفهم
قه وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين
مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نظاير
جعافر وجماهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري
لا كما لات ايضًا على الوهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير
فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه
لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله
الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لا لف التانيث قه ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد
وجمع الجمع اعني المصدر قه كما يجمع ايا من الاولى كما جمع فافهم قه
بغير هاء غير هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه
يلزم من ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو
خبر اخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف
لا يروج عند الناقدين الا للضرورة قه او المراد بها فيه لطافته
وعلى الوجهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معه هاء حال الوقف و
لا ان يكون معه هاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم التقييد
ويكون قاصرًا وقدينه على كلمتي عبارتي تاء التاء التانيث وهما الهاء
والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغير هاء قه فلا يرد نحو
فوارة جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل

قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة
ويقال للعرس جواد هذا كلامه والانسب بحمله جمع فارهة ما في
القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او الشديدة
الاكل فقط وانما اشترط كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة
يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المص بغير هاء وفي وزن الفعل غير
قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف
مع خلوه عن التاء لمجي يعملة وجوارب جمع جورب بمعنى لفافة
الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة فقط ولا حاجة الى اخراج مدائني
فيه تعريض لمن قال ان تقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا
ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق
بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا
حاجة الى انه لا الشبهة بشيء ولا الجواب وليس بذلك والله اعلم
بالصواب فان فرازنة ومدائني بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع
لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازين ومدائن
فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة وتاء التانيث
حكم يجري على حرف النسبة والتانيث لشدة الامتزاج وصير وتهما كلمة
واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فهو اعتبار
جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء
اعراب مدائن فقط واما فرازنة اتى بكلمة التفصيل مع عدم عديل
لان مساجد ومصابيح عديلان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير
منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا بالتمثيل
في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي
بكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عد سبق كلام نقل
الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله واما نا له على وجه
تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضحا و

ولتذكير

ولتذكير وجه اخر هو في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال
الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو
علم وتنوينها بنا كله متحاه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا
اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود
احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم
من غفل وقال لك ان ينون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم
يكن القائل عبد الغفور لكان امرا سهلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا
المسلمين فقط وحضاجر علما حال من المبتدا الى صرح بجوازه ابن
مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما
نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام
يأبى عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير العبارة وجعله
بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه
مع اطلاقه فلا باس بالتقييد لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فقط هذا جواب عن سوال مقدر شاع هذا البيان في الشروح
حتى صار مجمعا عليه وانما عن تقدير السوال لو كان ناشيا عما سبق وليس
كذلك فالاولى انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم
للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان
هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغوا فيه سائر الاسباب
ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يقيد بالتانيث والعلمية
وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد
على سبيل البدل ويوهم ان المنافي لجمعيته اطلاقه على الواحد دون الكثير مع
ان الاطلاق على الكثير ايضا منافيها فالاولى ترك الكثير فقط لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية بناء على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية
الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان

قوله لانه منقول عن الجمع متليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافاة
للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين
في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد **فقط** لان الضبع هي انثى
الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباع عين
كسرحان وسراحين انتهى قلنا علمية غير موثره والا لكان بعد التنكير
منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مونة
تساوي للجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالف لا تاثير لسبب دفع
اخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتانيث غير
المستمد وان قل يغلب المستمد وان كثر **فقط** والتانيث غير مسلم هذا المنع وغير المستمد
حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه
كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك من اهل اللغة هي مونثة
ومرادهم انها مونثة سماعية فان قلت فحضاجر مونثة لتانيث الضبع قلت
تانيث احد المترادفين لا يستلزم تانيث الاخر واعلم ان الغرض من منع
التانيث تحقق حال التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر لوجود
ان العلمية لا توثر او تكثير للجواب ويوافق سوق الخطاب **فقط** لانه علم لجنس الضبع الجنس
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع
لا الجنس هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه **فقط** لئلا يتوهم بل لانه
لا شرط له حتى يشترط به **فقط** جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت
عن الاشكال في القاموس فصى يتخلص من خير او شر كتفصى هذا كلامه
وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر
وله وجهان اخران هما انه اقوى ودفعه اوضح **فقط** وهو الاكثر الضمير
لعدم الصرف اي عدم صرفها الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد
الاستعمال وجعله في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا لانه وصحة تنوينه
على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فقيه **فقط** حمل على موازنه لانه الدخيل

والدخيل

٣٩

والدخيل الى الجنس بمثل **فقط** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في
بعض الشروح انه حينئذ يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون
منها الحمل على الموازن ونحن نقول في ما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون
سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان
يكون في الرجوع سبب منع الصرف الجمعية لكونه على وزن الفلوس وهو ح
الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو
على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها
ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى الانسب ان يجعل شرط
الجمعية صيغة منتهى الجموع او العلمية في الجمعية مع تحرك الاوسط او زيادة على
الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للجمعية بهذا الشرط قائما مقام السببين
فقط فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ذكر كلام القاموس انه
جاء سروالة وسرواله وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي او جمع
سروالة او سروال او سرويل بكسرهن ولم يجئ فعويل غيره في كلامهم
هذا وقال ان عر **فقط** عليه من اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل
جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى
الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشياء كذا ابن يزيد حضاجر فانه موضوع كذا في ح
للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال
ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى قطعة مطلقا فلذا لم
يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل السراويل الى الازار
على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع
انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في
الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه لاختصاص ح
بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه
الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلنا لان العربي لا يقبل
المتابعة للعربي سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة

للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب نيبنى من بؤبؤه ويجعله
من تابعه قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا
جاءت بهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واتقا على اعلى درجات البلاغة
لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى واذا صرف
فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان نفي الجنس الاشكال لانهم
لا نصحح انه مفرد وجد على وزن الجمع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة
منتهى الجموع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنه لكونها على
وزن كوهية او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينبغي جنس الاشكال والمقام
لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال موازن مفرد عربي او هو جمع سروا
تقديرا قوله ونحو جوار اي كل جمع منقوص لو قال نحو جوار كل جمع منقوص
منقوص ليشمل قاض امرادة واعيل مصغرا على النحو لكان اعم فائدة قوله
اي في حالة الرفع والجر يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما تقيد
المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلح الشارح بتاويل
قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الخ والاظهر
ان مراده به ان المراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون
حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى نفسه
بل بعد التركيب فهو متاخر عن عروضه في التركيب فاولى ان الاعلال الذي سببه
ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي قوله فاصل
جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا
من احوال الكلمة بعد تمامها قوله فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري
بالضم والتنوين ولو قال بالضمة او الكسرة والتنوين لاستغنى عن قوله
فيما بعد وعلى هذا القياس حالة حالة الجر بلا تفاوت قوله وفي لغة بعض
العرب وهي لغة تميم وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم

منقوص (١)

للهجو

فيها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة
عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف للاشباع وفيه
مزيد هجو وفيه انه لا وجه بحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض
عن ياء المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو بخت نصر و برد
عليه انه غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وامثاله واجيب
بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم
جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه
بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول
التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان
حرفية الحرف لا يمنع من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي
من مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية
جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب
لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى
بصري رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب
المبنيات وهو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط
العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر في منع
الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية قوله
فلا يرد النجم وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء قوله شرط
العلمية ليامن من الزوال ومن قال او لتحقق السبب الآخر فقد بعد عن الفهم يرد
عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم هذا
الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواتها تحكم على انه
لو سمي بجعلك مونث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب
الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعرب الحكمة

ولا يخفى ما في هذا البيت من التوجه
لاحتمال المدح بارادة
انه لو كان عبد الله سيدا
من السادة لاحراب
على هجوه ولكن
عبد الله سيد
السادات فكيف
يسهل هجوه
منه

بخت نصر
بالتشديد
بوخت معناه
ابن ونصر اسم صنم
وكان وجد عند الصنم
ولم يعرف له اب
فنسب اليه
خرب القدس كما
في القاموس
منه

...فيه انه لامعنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف

عند جمع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلم ان انما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصـ
في بحث المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني فقط كانه اكتفى
انما قال كانه لاحتمال ان تكون مذهبه صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب
بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنات بل المركب
الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال بقرينة
جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه
ونحوه من قبيل المبنات بل ما ذكر وهو كون المركب الذي لم يتضمن
الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون
مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال في قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج
سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير
حرفية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال
فتامل فقط من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في نحو عبد الله
علما فانه بين جزئيه نسبة في الاصل فقط الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير
الاسباب فلما اختص بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص
لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج الى التنبيه على الخصوص المستفاد من
لام العهد دون ساير المواضع او لما كان الذكر هنا محل لما ذكر في مقام
عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا
هذا او مخالفة صورة البيان السابق بهذا البيان لضيق البيان في ذلك
المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب فقط
تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوايد وهي حروف هويت السمان
او لانهما من الحروف الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح
فقط والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على الاول

نظائرهما

الاول غير ظاهر فان قيل انه يتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل
التاء لكانا اصلين للتاء الزايد عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة
شيء عليه لضعف بزيادة في التنبيه فقط يعني به ما يقابل الصفة يعني
لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل
والمقابل للظرف اللازم الظرفية اتى بما لا نعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا
المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه فقط وافراد
الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه
واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كانتان
هذا من فوائد من هو استادي وجدي وبه طلع انار جدي وظهر ازهار
جدي مولانا حسام الملة والدين داود الخوافي افاض الله على روحه الجنان
بحث غفرانه الوافي فقط او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان
يلائمه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية فقط او كانا في صفة
لم يقل او ان كانا في صفة فيكون من عطف شرطه على شرطية لنستغني عن حذف
ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وحذف كان بعد
ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف
واحد من قبيل العطف على معمولي واحد بحرف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من
العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط واما العطف بكلمة او وان شاع في نظائرين
العطف بكلمة الواو فللتنبيه على تباين الشرطين فتامل فقط يعني امتناع دخول
تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه
فيلزم عدم انصراف عريان وانصراف عريانة منونة بامتناع دخول التاء
والتانيث تغيير الاعم باخص بقرينته وقيل وجود فعلى فانه يدل على التاكيد
المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون فقط ولهذا
انصراف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء
وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه تكون

الى آخره

على الاوزان الثلثة **قوله** لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلان نه يعنى قطعًا
لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى
الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله
مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب **قوله** فى رحمن
فى انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه اتفق فى انه غير منصرف
احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف فى دفع انه منصرف او غير منصرف
اى فى دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء
الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول
ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المحمول عند البلغاء قلت
كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفًا باللام او مضافًا او منادى
قوله دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف فى سكران ليس
الاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق ايضًا والجواب ان عدم الاختلاف
فى سكران الاختلاف فى الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف
المخصوص لاحتمل ان ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران فافهم **قوله**
وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل
على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغوا ذكر الشرط وذلك
لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه
عن الظاهر للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل
قاصر فى هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان الفعل بعد ما لا يزيد
اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفى
تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا
بل كيفية تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا المعنى
فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط ثانيه له
وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط ثانيه



مع انه لا نظر الى فرعه الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل فى كل نوع
ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية
المناسبة بين الاسباب فى كون كل منهما مؤثرًا بشرط وكما ان الاصل
فى كل نوع ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل
فيه ان لا يوجد فيه ما فى النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب
جدًا ليتميز المعانى غاية تميز واما جعل فشرط يعنى شرط تحققه لا شرط
تاثيره كما وهمه بعض مما يمجه سمع العقل **قوله** بمعنى ان لا يوجد فى الاسم
الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار ان المتبادر من
الاختصاص فى اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار فى
الاسم واستعارة الشئ من احد لا يمتنع اختصاص المستعار به على ان لك ان
تجعل كثير قيدًا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص فى هذا المقام
قوله من التشمير وهو بمعنى المرور حادًّا وبحثنا لا لاوا لتعيين على ما فى
القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من معنى المرور
حادًّا والفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيًا عن ذكر الحجاج والاظهر
ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفًا او مجهولا
كضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردًا لان
التمثيل بضرب مبنى على فرض العلمية وبشمر لتحقق اسميته فهو اولى بالتقديم
قوله وكذلك بذر لماء فى القاموس بيد عكه ومعناه الفعل على ما فيه
اسرف او جرب **قوله** وعثر لموضع فى القاموس هى ماسدة و
حجل معناه الفعل جعله ذا كبوة **قوله** وخضم لرجل فى القاموس الخضم
الاكل او باقصى الاضراس او ملء الفم بالماكول او خاص بالشئ الرطب
كالقثاء وخضم كبقم جمع الكثير من الناس و[illegible] البلد وماء واسم
العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة الكلام انتهى **قوله**
وشلم علما لموضع بالشام فى القاموس شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت
المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورشليم **قوله** فانه على البناء

للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء
الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الدئل لغة في الوعل ودسع بمعنى
الاست ودئل علما لقبيلة مع اول بانه من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة
وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس
قليلا كما في قيل وقال **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة
هذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص
بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك
عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن
المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم **قوله** اويكون
غير مختص خص هذا القسم بغير المختص مع انه يصح ان يكون اومانعة
الخلو لان المختص مما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم
قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلو اظهر كما قيل **قوله** اي اول وزن
الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر
الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير
عن الظاهر **قوله** اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف
زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول **قوله** من حروف اتين اما في
الحال او في الاصل كما في هرق امرا مختبرا لارق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه
عن الوزن مع بقاء الزائد لم يعتبر **قوله** اي حال كون وزن الفعل فيه
نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا اوله زيادة صح قولنا زيادة
فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا **قوله** قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف الخ قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد به
النقض باسود ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق
بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما القياس

الفرق

الفرق بالصيغة كما في رجل وامراته وعير واتان صرح به الرضي في بحث
الجمع الصحيح **قوله** لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء
فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح
قول النحاة ان انصراف اربع لعدم اصالة الوصف **قوله** وممن
ثمه امتنع احمر قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود
شرط النحوي يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف لمعرفته ثبوت
الحكم ومما يقضي منه العجب انه قيل جعل هنا علة للحكم بامتناع احمر لا لامتناعه
ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط
سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يأول بواحد من الجماعة
المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك
بين اثنين واما معنى يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا
مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله
بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الطلبة وقوله فان اريد به
المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح
ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد
المراد بالتنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع
لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا **قوله** او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييد
بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التأويل **قوله** لما تبين اي ظهر حين بين بعضه
ثم من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا
اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص متعلق ولو قال كلما فيه
علمية مؤنث اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما
لكان واضحا **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء
ما ذكر الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع
غير ما هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم

الذي هو مال هذا الكلام ولو قال لا يجامع موثرة غير ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالطرفين من جنس
واحد فانه يتقيد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه
لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا
منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الا العدل ووزن الفعل
قوله فان العلمية مع احدهما موثرة قيل اختلف النحاة من تاثير العلمية
مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب الاكثر
النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ الرضي واختار
سيبويه منع اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى
عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في زوال
العدل بزوال الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الدائر بين مجموع
هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة
هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء
كما بين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية
شيء الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى
منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد
بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب علميهما لان المجموع سبب تام وكل
واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر غير المنصرف الى الشرطية ممنوعة
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان
بناء العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار الية الاصلي الذي لا يوجد وجدا
في الكل حيث نسخه الصغير لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله
وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا لسوال يتوهم على هذه

الشرطية

٤٢

الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية
منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان
يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان
هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة
مبنية عليه قوله فاذا نكر بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه يبقى بلا سبب
في غير ما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى على واحد في
سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق فيه سبب فيما هي
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في
اذربيجان قوله لم يبق فيه سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع
المذكورة قبل وان كانت ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على
ما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود
يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن الحفظ
له عن الغلط عن غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع
للنقض باخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه العدل الاما ذكر بقولنا
وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب هو
التفاح هو فارسي ومنه سيبويه اي رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشرازي
قوله جعله اصلا هذا على جعل الاخفش مفعولا والمرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول
في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون ه اعتبارا مفعولا لا يرجح كونه
مفعولا قوله وان كان غير مستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن الظاهر لنكتة
وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على المرجح عنده
قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح قول
الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة قوله في انصراف علما حال
والعامل هو المماثلة والمخالفة على الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله
تعالى واتبع في ملة ابراهيم حنيفا وكذلك قوله افعل التفضيل ولذا لا يعمل

فى الظاهر بخلاف مثل احمر قفه حتى صار افعل اسما اي لاسم الخالى عن الوصفية
قفه فان كان معنى من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد نقيه نحو
احمرها فيتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لاخلاف فيه فنقول ينبغى ان
يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه فى اللفظ مالا يكون
مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افضل من قفه وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على قوله اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية يمتنع
من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية يشاركها فى كونها فى الاصل
ويرجح عليها بقرب العهد والقوه قفه لزمه ان نعتبره فى حال العلمية ايضا
والاولى ان يقول كان مضنته ان يلزمه لا يكون هو وقوله فاجاب منه من
تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم وكك ان يجعل من الالزام قفه فان العلم
للخصوص اي موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة غير اعتبار صفة والوصفية كونه
مستعملا فى ذات موجه فى نهاية الابهام مع اعتبار صفته قفه وهو منع صرف
لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين فى هذا الحكم بل متوافقان
ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب
انه جعل البعض اظهار التدقيق فى هذا المكان الواسع فى كمال التضييق
فقال فى شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار
المتضادين فى منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف
احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه لسبب فى شئ
مما ذكره اعتبار المتضادين مقابل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر
قفه وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤنثة كما يوهمه
كون الكلام فيه قفه اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق
الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى شبهته بالكسر الذي هى حركة بنائية
بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة اى بحقيقته اللام لا بمجرد
صورته كما فى الحسن فالا فضل علما مما لا يزول العلمية فيه باللام فهو غير
منصرف

منصرف واعلم ان الخلاف فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت
اليه المصنف فكلمة يعم الكلمات المرفوعات قوله المرفوعات اما جميع ولم يات
بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ليس الا واحدا هو الفاعل
فازال ذلك الوهم لصيغة الجمع الدال على التعدد الا انها فى المجرورات لمجرد الكثرة
فى المنصوبات مستعار للكثرة وهنا موقعها قفه لان موضوع الاسم الحكم
دليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا فى النفى وبعضها
لم ذكرت معهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم اما لان الكلام فى الاسماء
فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات
لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة يشمل الفعل المضارع
المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا
وجه دقيق سيقدح منه ما يستضئ به اولوا الابصار الى وجه بديع اخر فى اختيار
علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم
المرفوع الذي هو المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية
فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية
فى تعيين الرفع ما يشمل غيرها قفه كالصافنات للمذكور من الخيل كتب
رحمه الله فى الحاشية انصاف من الخيل الذي يقوم على ثلث قوايم واقام الرابعة
على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الصحيفة وكالكتف للعظيم الجد
والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى القاموس و
تحليه المكان بالموت او المضى ليس حال الايام بل حال ما فيها قفه اي المرفوع
الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع و
التقدير المبتداء قفه لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلغوا ذكر
الفرد والاشعار به فى مقام التعريف وكك ان تقول الشئ فيما بين الادباء
تقييد المفرد المذكر لا فروعه قفه ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى على عدم
التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم
فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل الحركات والحروف بالاوصاف لانها

في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت **قوله** ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام
حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاء في هؤلاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه
فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمله بل اراد ان شمولهما له ليس
الا بضرب من المسامحة انتهى ولعدم تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه
تنبيها لطيفا دليلك يثبت بنقض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي
فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتملا على الرفع
محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل
ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع
حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة وكذلك ان نقول
مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل الهندي
فان قلت المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كان معربا بالحركة
قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي مع الذى معربا بالحركة محلا ومثل الذان
والذين معربا بالحرف محلا **قوله** وهو بحث مثل ليس تخصيص الرفع بما عداه المحلي
مع البحث عن احوال الفاعل الذي تلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث
عنه تفرعيا ومثله غير نادر في كتب العلوم **قوله** اى من المرفوع برجحه ورود التقسيم
في على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وطوافق الضمير البارز من المتناليين
في المرجع وان يأباه قوله ومنها المبتداء والخبر **قوله** او مما اشتمل برجحه بوافق الضمير
المتناليين في المرجع وكونه اوفق اذ ترجيح كل منهما في مذكور قصدا على محذوف
سيد الله لعوده ومنها المبتداء **قوله** لان جزء الجملة الفعلية اي غالبا لا لا يحمل بزيد
قام ابوه **قوله** التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين
وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشمل الخبر والانشاء وضعا بخلافها من غير
حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة الفاعل انه

لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما
ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأى ومنها ان دفعه لا ينسخ بالنواسخ كالا انه
تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة
لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد **قوله**
ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة
لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتداء وينسخه فان
قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتداء لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى
المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتداء مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتداء
والمبتداء وخبره اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة
الى ساير المرفوعات ايضا **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند
اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر
في قمة انبح الفعل فقد غفل عن الحكم فيه لطافة منه **قوله** وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء
بالنسبة الى الفاعل والمدعي ان المبتداء اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه
بالنسبة الى المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان
ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى **قوله** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه الى آخره فان قلت لم لم يعمل بعموم كلمة ما ليستغني عن التعميم قلت لان تخصيص
كلمة ما في التعريفات بما يسند عليه سنة مؤكدة يرى تركها سيأة **قوله** اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء
لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب او الى
ففي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض
الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف
ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا
ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل

وفيه ان ليس بمشتق ومن علم بانه اسم ظاهر بالمشتق المشتغل او حكما والصرف صح

ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل
الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثها ان التقييد بالاصالة
لمعنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع
والاخر منهما ما لا يعرفه الا الاوحدي الالمعي ولا تجبا اذ لا تجد الالمعي وقل
لنفسك اذ جاءك لحق ابني والقصب والانانية دعي فان الملك المدبر
من فناء من عباده والغاية للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى
الفاعل والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال ويتبعه
الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد الاصالة باي معنى تريد ويجب حمل
العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع بعدها
لمزيد التوثيق فما قيل من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ورابعها ان
المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع
الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما يشبهه في العمل
يعني في الاشتقاق ليخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث ليخرج الظرف
والاظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه
الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف
ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه بمنزلة صيغة الحاصل في تلك ولذا
وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على المسند وجعله حالا بتقدير
قد حال على الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو
حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على
توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا
التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم
ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين
بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام
بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح او لا كما ذهب
اليه غيره **قوله** والمراد بتقدم عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله

الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب
مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج نحوه من بكر مثله نعم دفع التوهم
لا يشمله والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح فمنع اقتصاره الى تكلفات
عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب تقديم
نوعه انما تعريف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور **قوله**
اي اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامته
رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى
جعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به كصاحب المفصل ومع
الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين **قوله** والاصل في الفاعل اي ما ينبغي
ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع هو مرجح الخلاف ترجيحا بالقاعد الو
جوب او دونه فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل
بمعنى الاولى الصرف المنفك عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل والاصل
وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل
فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بجنب فعله فلذلك
جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه
ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم
رتبة وان تاخر لفظا فبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصلح
دليلا على ان الاصل تقدم لان الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا
لعدم تقدم المرجع رتبة لانك عرفت انه متقدم حينئذ رتبة لكنه يوجب انه لا يصح
قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب
الفعل لانه مع تساوي كل الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا نحو ضرب غلامه
زيد **قوله** الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم
يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون احصر واشمل لايهام الاحصر
وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل

والمقصود انه الفاعل ولذلا لا الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم
لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصل بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعد حقيقة
او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعد به هنا حكمية كوجود او هو خلاف الاصل
لمانع الاستثناء ولا يخفى ان هذا التكلف فيما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله
وقدم عليه وكانه لم ينبه له فاسمع قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لذلك اسكان اللام
في ضربت ولبس اسكان اللام ولئلا تتابعا كما توهم فقيل اي يدل ولولا انه كان
ان التابع دل دلالة لم فان اسكان اللام لم تدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين
كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن في ضربك فتامل قوله لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد دبنة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود سببه نزول القرب من الفعل منزلته قوله وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلق بل اذا اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة واشد ذلك منهما بل اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال
المذكور كما او ضحا ملك يعني قوله خلافا للاخفش وابن جني وكذلك ان تقول
الخلاف في تاخير مرجع الضمير لفظا ورتبة لانه قوله وذلك غير جائز قوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تفاولا
ومعناه قتل قتلا هدرا لا ثار له فان كل غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب
العاوي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب
من القتل هدرا فان طلب الثار مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت يليق ان
لا يتجاوز كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانا
لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر رجعك الضمير الى العدي هو
المعنى الجزلي الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق [illegible] من حوالة الرجل
المسيء الى ربه ولان الرب هو الملجاء للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه اشد بلغ

عليه

عليه قوله اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم
ان يكون اللفظ المستعمل في المجاز قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق
القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له اولما يلزمه هو لزم ان لا يكون
القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب
ان يقال اي الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله فلا بد ان ذكر الاعراب
مستغني عنه الشبه ودفعهما عما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح
ولعمري ان هذا الشيء عجايب اذ ليس الشبه شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما
يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه
اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
الساقط ما هو وحو لاوجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما
وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على
مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب
عيسى علما ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم
جواز تقدم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف
هنا القرينة لان لتقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى وكان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون
الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول
عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فايدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم
اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في دويد رندا مثلا قوله
اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور فقيد في جميع هذه الصور
لغو لا فايدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي
وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلما فاته الاتصال بالانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع
وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله معنى جوازان يكون عمرو مضروبا الشخص اخر

قال من امثاله في زمانه نصت النصل عن افرانه بتعمده الله بعفرانه هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب
احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مقصورا عليه قلت فيما
كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه انما ابقى الفاعل
على عمومه لبداهة كذب يقصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب
مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا بد خلوها
بحث قدم كالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي
تخصص مقام الاخبار العام به وحينئذ يصح ان يكون زيد مقصورا بالغير واما
دعوى ظهوره في ما كان الفاعل خاصا فقول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب
كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف لانه لا يصح
فيه ان يقال المقصود حصر خالقية تعالى في يوسف لخلوقا لغيره ولقد فتحت
بابا لنقضه باتى فيه الامثلة متسلسلا بحث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاجتناه
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان
هيئة القصر في المثال المذكور تبيح كون الفاعل لغير هذا المفعول ولا يمنع كون
المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا
دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع
الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حمل عبارة المتن ان يكون على
مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان
المصنف علل وجوب التقدم بانقلاب المعنى ولك ان يتكلف في التعليل فتقول
المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طرد اللباب لكنه لم يستحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول
ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول
قوله ضميرا متصلا بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل
بالفعل مع انه لا يجب تقدم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل **قوله** وانما

قدر الفعل وقع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المعروض مبتدا لا فاعل
ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم
المسئول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان الفعل انما يكون عند قرينة دالة
على تعيين الحذف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون مسندا فعلا
يمكن ان يكون خبر المبتدا **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث و
هو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السوال والجواب وفي حذف الفعل
تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يترجح عليه الا يرى
انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار
على شرائط التفسير **قوله** يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى
بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى
لحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي
ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موت يزيد ناسب ان
يبك عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة **قوله** كلوافح جمع ملحقة الاظهر جمع ملقحة
لان الملقح هو الفحل **قوله** ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية و
تعلقه بتبكية المقدور ربما يأباه سلعه الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان
يبين سبب الاختباط ايضا هذا **قوله** في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي فيما حذف وفسر ما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى
ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا والحذف ثبت وفسر بان الدالة
على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط
او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا الا
قوله وقد يحذف فان معناه الاختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل اي
كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من
الفعل وجميع متعلقاته **قوله** دون الفاعل وحده وان توهم نعم قام في جواب
اقام زيد فاعرفه لا لعدم قيام ما يودي مؤداه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد
لكان كذا فانه وجب فيه حذف الجزء مع عدم قيام ما يودي مؤداه مقامه

قوله

ويمكن دفعه بان حذف الفعل لايكون واجبا بدون مايؤدي مؤداه بخلاف
الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه فقط وانما قدر الجملة الفعلية قلت
لابدوان يقدر رجلة اسمية ليتاكد فيصلح جوابا للمتردد كما لايخفى فقط ليكون
الجواب مطابقا للسوال ولان فيه بتقليل الحذف كما لا يخفى فقط بل العاملان
اذا التنازع يجوز في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر
نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لايصح فيه قطع عرق التنازع على مذهب البصري
والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام بالتنبيه
على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل فقط قد يتبع في الاكثر من
فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا
على ماهو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة في ما هو اقل فقط معمول للفعل الاول الثانية
اذ هو يتحقق قبل الثاني اي يتحقق قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال
تنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان تنازع وبعد وجوده لا يمكن ان
ينازع فيما اخذه الفعل الاولى قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاولى قبل الثاني
لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني
لا يمنع وانما منع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفتقر
فطن ذكي فقط ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل
واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني وحسبتهما الزيدان
منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا ان كونه معمولا لواحد
منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد على البدل لان افراده وتثنيته ممكنان
لا يلزم منه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما بنا فيه ومنهم من قال المراد
انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك
المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما تمنعه مخالفة المعمولين ولا يخفى
انه وقوعه في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق فقط واما الضمير المنفصل
الواقع بعد مما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل اقايم او قاعد انت
فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب

الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قايم مع استتار فاعله هنا مبتداء
اذ ليس مبتداء في الكلام في الكل حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف
استفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكر
منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتداء في محله لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير
المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع
فيما بعد الا بما هو مشترك بين المظهر والمضمر ليتم التحقيق فقط واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه ويمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك
بمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما يحقق في كلام العرب
الاضمار بحسب بادي الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما
ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه
الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو
مذهبهم لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي
ايضا يتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني
عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل
بالتكرار فتقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي فقط فقد يكون الفاء
جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزء قوله فان اعملت
الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان
كان في الفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفا
مخاطبا على اصطلاح الغير او لا راده الفاعل عليه حقيقة او حكما واما داخل
في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح نظاهرا لو كان المفعول
لقدر مشترك بين الفاعل الحقيقة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر
فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك
لفظ المفعول بين السنة والظاهر انه جزء من الاسماء كالتي بينهما فيكون لكل اسم
مشترك واسم يختص به فقط وليس هذا قسما ثالثا من التنازع لان المقسم

فى كل قسمة مقيد بالوحدة كما نه قال الشارح من حيث قسم واحد يكون
فى الفاعلية وهذا ليس قسمًا واحدًا من التنازع بل اجتماع قسمين وهو
خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع
قسمين قال لان الكلام فى التنازع فى اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهر
وبكر ايضًا ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه
ليس تنازعًا فى ظاهر واحد بل فى اسمين قوله يعنى قد يكون تنازع
الفعلين نبه على حاليه مختلفين وعلى ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل
المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير
لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل والمختار اعمال الثانى
خلافًا للكوفيين مع انه اخصر ويعادته فى البيان اوفق لانه لا يعلم ان المختار
عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه اي مع مساواة العاملين
فى القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمروا قوله وللاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله ويجاب بانه المذهب
المختار الاكثر استعمالًا ولان الكتاب فى مذهب البصري قوله لجواز الاضمار
قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكور المحض التفسير
كما فى نعم رجلا بل لغرض اخر ايضًا كما فى ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة
ذكر لكونه متعلق النسبة فى جملة اخرى بخلاف اضمار قبل الذكر فى غير العمدة
فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي
بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظًا ومعنى وللزوم التكرار
بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف
اي امتناع حذف الفاعل من ما يدل فى غير المصدر وينقض بأكرم
الا انا فاسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربي
القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على
وفق الظاهر هذا فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو جريح وقيل هند فانه
لا يضمر مفرد مذكر لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثانى اخر المصنف

خلاف

بينهما

خلاف الفراء على محل فصار بيانه متعلقًا وهو باختيار اعمال الاول مطلقا عند
الكوفيين واختيار اعمال الثانى مطلقًا عند البصريين فلو ايصل به كان واضحًا
بان تقول ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافًا للفراء
مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل
يجب عنده اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فليغير
عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور فى تغييرها فننزه عن مخالفة المشهور
وهو ان المخ وجاز اعمال الثانى مع الاضمار فى الفعل الاول والاختيار فيه
خلافًا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى مع الاضمار فى الاول بل اما ان يقول
بتشريك الاول للثانى فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل
الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله
ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة قبل
ورب رجلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر فى الفضلة ~~قبل ورب~~
~~رجلا~~ بشرط محض التفسير لا يخص العمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى
ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير فى الفضلة قوله لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع كما فى قوله
تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون ما اتيهم الله هو خيرًا لهم فيمن قراء على صيغة
الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو فى الاية من وضع الضمير المرفوع
موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لا بد ان يقول
او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليثنّ
الضمير عن الظاهر قوله على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكانه
اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت
كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقًا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقًا والحقيقة
مجازا مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارًا مطلقا من امر زائد على الاصالة
وهو هنا ما ذكر قوله ويكون الضمير راجعًا الى فيمكن الاضمار فلا يحذف

مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد لا يجوز
الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد لا يحسن فمسلم والوجه هو الاول
قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع متنازع من الحذف والاضمار
جميعا قوله ولا يخفى انه لا ينصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع
لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم
بل هو قد يفرد، بصح ان يبنى فيصح التنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى
في منطلقا حال افراد، بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير
مثنى فيخرج عن افراد، ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراد، قوله
ولما استدل الكوفيون قيل لا ينال لقائل ان يقال لا يجوز ان يكون
من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب
الباب انه ليس التنبيه شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى
عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له
فيهادنه مع حذف المفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت
على غير التنازع لا يكون ضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار
قوله لا يستلزم عدم السعي لادنى معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت
طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته
لعدم الكفاية لانه جعل السعي لازما مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي
هو عنده مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عني
لادنى ما يتيسر الى المعيشة كفاني قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي
قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي لانه كان يبلغني من الناس من غير
طلب لمصالحة الكل مع حيث تنعت بادنى ما اعيش ولكن سعيي للمجد
المؤثل فكل شريف تنازعني فيه ويضيق لي في المعيشة فلم يكفني قليل من المال
ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المتنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر

دون ما حمله عليه البصريون قوله اي اطلب المجد والعز والمجد فيه انه يلزم
الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع
فيكون مثل جاءني وضربني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه
للضرورة قوله وكتما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت
السابق انه لو كان لسعي في تحصيل الحال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم
يطلب المجد والعز فربما توهم متوهم ان سعيه ليس بمجرد ادنى معيشة بل له
وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك
كلاما طويلا اراك لا يرضى بسماعه اذناك قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل
ومنه فيه ان داب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا
المنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا، خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة
دون ما تركه فيه الفصل قوله اي مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر
مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل
وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا ~~قوله~~ القوم و
اضربي القوم وامثالها مما لا يخفى فهو من مخصص للفظ يفهم منه اصطلاحا
قوله حذف فاعله النحوي فلا ينتقض بانبت الربيع البقل قوله واقيم هو اكده
الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف
عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف في الفاعل نظر
لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد
الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل بتقدير
قوله الى فعل اي الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن قوله المشتهرة ونظره
لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان بصيغة الصيغة المشتهرة
فعل هو الماضي المجهول من الثاني المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه
مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم
شمول البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد
بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كانت

غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المص بقدر
الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال
القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه
نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه الح
ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لوا فيه قايم مقام الفاعل لا يكون
مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا
التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل
مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الاول مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث يصح لانه لا ثالث
الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام
ايضا لا يقع لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية
فلا بد من بيان فارق ويمكن بيان بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية
والنصب تدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما
يعلم عليته بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان
الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل
المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له والمفعول
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمدة
والاوفق كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد
بعد قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين
وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه القران بالنصب
وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة العاصم وكذلك
نجي المؤمنين وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء
وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى
من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول من الاول من هذا الباب مجرورا
بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه يأتي اتى الله اليه شيئا قوله لشدة شبهه
بالفاعل

بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به قايم مقام الفاعل كذلك غير المفعول
به قايم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التشبيه
والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع
النايب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول
بواسطة فيجب مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر
وان يكون ذكر في في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على ما صاحب الكلام
اذ المعنى ضربية الدار لضرب من التنزيل قوله وفايده وصف الضرب و
كذا فايده الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفايده
المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق
والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفايدة لدلالة الفعل
عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام مقام
الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو
ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول
من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم التنبيه على انه
من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية للتلازم الواقع بينهما ولاشتراك
احوالهما حتى ان بيان وجوب تقدم المبتداء تكفل ببيان وجوب تاخير وبالعكس
بل وجوب العايد في الخبر الى المبتداء ووجوب تعريف المبتداء حين تعريف الخبر يصح ان
يجعل من مسائل ايهما شئت قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتداء
لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى
الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده وتكلفوا
في قايم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا
اقايم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقايم
الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتداء وتبعهم
العلامة التاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحوه في بيان المبتداء على

القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فتامل قوله
اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلاً يعنى ان التجريد مجرد عن مقتضاه
وهو سبق الوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة
الوجود كما فى ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على ان الاصل العامل
اللفظى وعدل عنه الى المعنوى فكانه جرد الاسم عنه ومن فوايد هذا
التفسير ايضاً ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل يؤول
الى السلب الكلى لا الى رفع الايجاب الكلى ومنها ان المراد ليس التجريد عن
نواسخ المبتداء الخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد
لانه يصدق على زيد فى قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتداء والخبر مسند اليه
ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يحتج عليه ان ما ارتكبه الشارح
ايضاً بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى ليلا يخرج
عنه نحو بحسبك درهم هذا تقييد بعيد ليس له فى الكلام مقيد والاوجه ان يعتبر
تعميم التجريد اى المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير فى معناه وان
اثر فى لفظه او يعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى الاسم المجرد عن العامل اللفظى
مسندا اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتداء بل مسندا
اليه حكما فتدبر قوله وثانى قسمى المبتداء اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتداء
لانه المبتداء مشترك لفظى بين هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج
فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتداء بالمعنى الثانى لكان اظهر وافيد
لا يقول فليكن معنى المبتداء المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه
فى تعيين المعانى ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فكله
او لمنع الخلو لان المبتداء لا يخلوا عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون
الجمع لان كلهما ما وضع لهما المبتداء فمن قال او لمنع الخلو دون الجمع ايضا
لم يات بشئ فقد بعد ومما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة
واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد
عن العامل اللفظى فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظا لكن

ح ينبغى ان يجعلها فى سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية
ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام الاخصر
الشامل لهل قولك بعد حرف النفى والاستفهام والاخصر منه الشامل لالهما
وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفى والف الاستفهام مثال الغير
ما قال الشاعر ونعم ما قال غير تاسف على زمن قد مضى بالهم والحزن قوله
كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما منقولين
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها عن غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش
يرى ذلك حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا او للرد على من جعل اسماء الافعال
مبتدآت اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء فى الخبر فانه قد ياتى لذلك
كما صرح به شارح التلخيص قدس سره قوله وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم خبر مبتداء ونحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم
التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتداء وكون منكم مفسرا
لمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح
ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين
وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا لمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض
القاعدة بقولنا عند الناس انا قوله رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه لم يرض
بحمل الظاهر بمعنى كما فى بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الا
صطلاحى بالكلية من غير ضرورة مما لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله
اعم من الحقيقى والحكمى وبعد لم يتم التعريف لانه نحو صفة رافعة لمضمر مستتر راجع
الى الفاعل فى صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد
سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقايم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع
صدق التعريف عليه واجيب عليه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا
لان يكون مبتداء وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان غيره صالح لان يكون
مبتداء وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون
اعتماده عليه فى العمل وفى قولنا اقايم ابوه زيد اعتماده على المبتداء فى العمل

قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نبه على ان
ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الواقعة للظاهر
امران ولا يخفى ان الاوضح الاحضر فان كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما اتى به
المص ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم فانه مطابق
للمفرد وتعين لكونه مبتداء والا لزم الفصل بين راغب ومعموله باجنبي هو المبتداء
ويشكل باقايم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتداء لعدم ما يخصصه
قوله جاز امران قيل لو كان زيد مبتداء ينبغي ان لا يجوز اقايم زيد لانه يلزم
تقديم الخبر مع توجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام
زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتداء ابالمرة لانه
لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتداء فيلتبس المقصود التباسا
شديدا بخلاف اقايم زيد فان الفاعلية يشتمل على كون قايم مبتداء على خلاف
الاصل وكونه مبتداء يشتمل على تقدم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصود
بسبب كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقدم
الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقايم زيد يجب تقديم قايم
لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا يقال
فالضرورة ثابتة في اقايم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيد اقايم بخلاف زيدا
قايم فتامل قوله اي الاسم المجرد الخ قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو
بعض الفعل الماضي نحو ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر
الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيجيء بان تعريف
الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي
النحاة الجملة على طرافتها خبر من غير تاويل بمفرد فبناء كلام الشارح عليه نعم يتجه
ان المص ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل
وبناء قوله فيما سبق ولا ما في الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى
تقديم المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على منصوب لانه ليس
بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يرد عليه ما ابنه على تقدير الاسم من التقييد المذكور

ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف في ضمن تعريفه
دور على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع
الاسناد به يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يتم فاعله على
الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى
الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى
الا انه يجد ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول للفظ مسندا او مسندا اليه
كما سبق في تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يحصل الباء بمعنى الى
والضمير المجرور والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والمتصل
بالمعمول للعامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان
لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتداء وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة
اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير عن الى بالتاء وانما يندفع
بان قوله اليه في تعريف المبتداء فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله
المستتر فيه فالنكتة بذاك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضميره راجع الى المسند
فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء
واجيب بانها لم يسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة
الى فاعلها بل الى المبتداء وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة
بعد جعله في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد
بالاسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل
في تعريف الخبر ح يضرب في زيد يضرب وقد تكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاته
كالفعل الا انه اجري اعراب الخبر على جزء الفاعل او هو الصفة قوله اي يجرد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتداء او يسند اليه شيء كما في
القسم الاول من المبتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضايه للمبتداء والخبر
على السواء كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد
الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق
على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن العوامل اللفظية قوله لان

المبتدا ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا
زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون
اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل تقديم على الفعل لذلك الا انه منع
مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي
متقدم على ما دعي اليه **قوله** جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد جوزه
الاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء في حكم وقد جاء في كفانه
درح المبت ومنعه آخرون **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين
قوله واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر
مباحث التقدم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتداء وكونه جملة على تمة بحث
التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتداء وافراد الخبر اذ بنيه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة وبنبه على اصالة الافراد بقوله
والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير
والخبر الجملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم على الا
الآخرين **قوله** اذا تخصصت بوجه ما يقال احضر الا وضح اذا تخصصت بمثل ولعبد الخ
ويدفعه انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه **قوله** اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها تعرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزيد اخرسوقا
في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر
ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتداء وحيث وصف بالمؤمن يخصص بالصفة قيل لا يغني
لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صح جسم نام
خير من حجر قلت ما ذكره تحقيق لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا منافاة
في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة ومما يخصص
بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجلا او يقال امراه فانه تخصيص بعلم المخاطب
بثبوته في الدار على وجه الاجمال فكانه قال رجل احتمال عبدك انه في الدار اعترض
عليه بان التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه ه
تخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن

قوله [illegible] ... كون الداخل في الدار

تعيينه

تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب والاستفهام من الكلام ما ينتفع به واعترض
ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار
وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم انقض لاجله هو الصفة مع جوار
كوكب انقضت الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصيص بهذه الصفة بجعل الى الظاهر
جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه في الدار خبره وكذلك انه
نزاعي الظاهر وتريد يكونه مبتداء حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء
حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشموله لها
فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك او رفعه
لكنه صار في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص ببعض
الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذلك نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو
تمرة خير من هذا قول امير المومنين عمر رضي الله تعالى عنه في تعيين فدية الجرادة
ان قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في
المبتداء كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز
النفي فانه يستوي فيه المبتداء والفاعل وغيره **قوله** شر اهر ذا ناب استعمل الى كان
في الاصل فاعلا قدم للتخصيص **قوله** بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير صوت
للكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى
الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهر اذا راي الحبيب للنشاط لانه يراه غيرا
حنبي وينبحه اذا راي العدو والاضطرابه انه حيث يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف
وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم
المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة **قوله**
وهذا مثل فيصح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار
معنى التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتداء **قوله** علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصحة استقراره في الدار او رد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان
يعتذر بان هذا استر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص

بلغ

سقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم
بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتداء فح يكون و قال بعض المحققين منهم
الى عد بلا له واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود
منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل
الهندي والابحاث التي نظمها فى هذا المقام فارجع اليه ان كانت
لك المرام قوله و قال بعض المحققين منهم يقال لا ابنا فى بين كلام النحاة
وماذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما راوا ان المبتدي لا تنفى قوته با التمييز
بين المفيد من الحكم على النكرة و غيره ضبطوا انه فلما يختلف عند القاعدة ليكون
على بصيرة ما في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصاً بالمفرد
يرد عليه انه فلا يصح حصر المص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله
اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضاً خبرُ والحال والمفعول والمضاف
اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد نحو زيد قايم و يضرب ابوه
والتابع نحو زيد قايم لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب
ايضاً حصرت فى سبع المستانفة و يسمى ابتدائية كما يسمى الجملة التي صدرها مبتداء
والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
لجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جواباً لشرط غير جازم
مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة
صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة
حتى يتضح لك الممارسة تفصيلاً مغنياً قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية جملة للانتقال اسناد الفعل
الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل وكذا ان نقول لم يذكرها
لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد فى الجملة وكذا فى المشتق
والمأول به وقال الكسائي لا بد فى الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع
على ان فى خبر كان ضميراً حتى قالوا مع كان زيداً اخاك كأن زيدا اخاك هو
ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء واجيب بان فى خبر كان المقارنة بالزمان

ويح

فهو بمنزلة الفعل و قوله ولا بد من عائد الظاهر فيه ولا بداً لانه شبه مضاف لتعلق
من عايد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات فى شبه المضاف وجعل من عايد
خبرا من رعاية المعنى المضمر الا ان الظاهر صلح لوضع موضع المضمر باعتبار لام العهد
فلا معنى لجعله قسماً له قوله و وضع المظهر موضع المضمر الخ جاز فى مقام التعظيم
مطلقا و فى غيره جاز فى جملتين مطلقا سواء قصد التعظيم او لا هذا فى سعة
الكلام و فى الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول و عند الا
مطلقا قوله او كون الخبر تفسيرا للمبتداء او لا ولى عين المبتداء ليشتمل قولنا
الثان زيد قايم و مقولي عمرو قاعد قوله و قد يحذف العايد اذ كان ضميرا و
غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء لا تقبل الحذف لانساق الذهن الا الى الضمير
قوله كله بنام قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة وليس كذلك
بل خص ذلك بالضمير المجرور عن اذا كان فى جملة اسمية يكون المبتداء منها جزءاً من
مبتداءها واما فى غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف و فى المنصوب والمجرور
سماعي قوله نحو الكر كيت فى الحاشية الكر دواز ده شتر وار هذب انتهى ونفصله
ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد
والمد المن و قوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف هنا حال من ضمير سببين فيلزم
تقدم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل فى الحال الظرف
و قوله السمن منوان فى هذا المقام صفة منوان قوله وما وقع ظرفا قوله اي
الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم الظرف الزمان والمكان
وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم
الجمع فالشارح جرى على الساح الاخير تبعا للقائل وظرف الزمان لا يقع خبر
عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة
ومن العجايب ما وقع لبعض فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار
عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان
ثم اعترض على نفسه بان قولنا الرمان الخريف مفيد بمن لا يعرف ان الرمان
يحدث فى الخريف ولا يخفى ان الرمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض

قوله لكلام فى نعم الرجل زيد لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير

قوله وضع الظاهر موضع المضمر ... الحذف ...

على ما قالوا نامل قوله ما الاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين
لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل
بالجملة لا يخص قوما منهما بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن
الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا من المبتداء اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احق
قوله اي ماؤل بجملة اولى التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والمرض عن
الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل
مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغض عنه الابصار ومما
لا سعدان بنقل ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به اي
الظرف يلحق بالجملة ويجعل من جملتها ومما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين العروض
المقدرة في كتاب الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم يعين بجملة عند الاكثر
ويفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا
حتى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين
انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار
ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل احاصل ابوه وهما
جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان
الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر
اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر في الافراد قبل ليتوافق
الركنان اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله اي على معنى وجب له صدر الكلام
وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي اي غير ذلك قوله وذهب
بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعي سيبويه فقد غفل قوله
لكونه معرفة كون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع
في المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كونه من نكرة وكانه اشار الشارح

اي هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه احد رجل
ابوك في قوله وهذا مذهب سيبويه بخفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن
النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قوله اوكانا متساويين لو اكتفى به عن قوله اوكانا معرفتين لكفى الا
انه هرب عن الحمل على التساوي من مرتبة التعريف فالمراد التساوي في صحة الوقوع
مبتداء قوله اوكان الخبر فعلا له اي صورة فخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه
وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد
قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا له اوكان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم المبتداء
على الخبر في هذه الصورة ليس الخبر مقيدا بقوله في هذه الصور والا كان القيد
لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الخبر جزء لشروط
متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم
في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق
قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما
قايم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في
زيد لا قايم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضي صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد
لا قايم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما يغيره قوله
اوكان الخبر بعده احترز عن كون الخبر بتاخره مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قام فان
زيدا انما يصح كونه مبتداء لتاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اي المتعلق
الخبر التابع له لم يقل المص او جزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالخبر ليشمل مثل قريب
كل رجل صيغته والاخصر الاوضح ان يقول اي المتعلق الجزء ليشمل الذي يمتنع تقديمه
عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق
الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتداء في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجوز لا يجب
تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قريب
كل رجل ضيعته والفضل للمتقدم قوله اوكان الخبر عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها الماؤل بالمفرد مبتداء لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء

اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب عن ان المصنف
ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام
اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر
فى التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قايم فى تاويل عندي تحقق قيامك
والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يكن ان بعد اما انك
خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فى ما يتعين موقعا للمبتداء نحو اما
انك خارج ولولا انك خارج وخرجت فاذا السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما
من ضيق العطن قوله اي تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور فان
قلت ان كان المعنى على ما ذكره كان الشرط ماخوذا فى الجزاء قلت لم يرد بيان
المعنى بل اراد بذكر ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور
فالاولى فى كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
قيده به تصحيحا للتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر كثير ومنه زيد قايم
وعمرو قاعد ولم يتقيد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر فى كلام
واحد لانه ايضا كثير كما فى زيد ابوه قايم فانه تعدد الخبر فى هذا الكلام الواحد
ومن قد للتقليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي من غير صارف قال ح
من الحقيقة قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد
المبتداء نحوهما عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يصح التعدد اولا فى هذه
الصورة بالعطف اولا انه يحمل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا
او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتداء فيما عالم وجاهل فى تقديرهما
رجل عالم ورجل جاهل قوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسط فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير
على انه يكذبه وجوب هذا بن حلو ان حامضان قلت اعتبر فى كل منهما ضمير يستحق المجموع
كما اجري على كل اعراب يستحق المجموع قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعددها على قول وهو سيبويه الاول
للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي

ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى تكلف فى ادراج وما بكم من نعمة
الله فى القاعدة قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي خروجه
فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم لشذوذه لكثرته وتوجيه الورود
على ما قالوا ان كون النعمة منهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله
تعالى بالغرض لكان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري
فى هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الاشكال على قاعدة الاعتزال قوله التعال ح
فشبه المبتداء الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها
بخلاف المبتداء فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها
فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال
وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتداء دخيلا فى معنى الشرط غير عريق قوله
الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه
لا يكون الا مستقبلا فى المعنى فالاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا
قيل لا ينحصر هذا فى ما ذكره لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء الذي
يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان
مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى كالشرط فى الفاء ولست مصححة لدخولها
ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعل معنى
قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى به بافراد الضمير ان الموت قوله مفعولها قل ح
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا زائدة اذ المبتداء المتضمن
لمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح
بان ذلك لا بحث فيه وبجاب ان معنى الشرط هنا منتف اذ لا سببية للفرار بالنسبة
الى الملاقاة ودفعه بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل غلام رجل يا بني الخ فيا بني
صفة رجل فان قلت كل رجل يا بني ايضا مثال للمضاف اي الموصوف لان الموصوف
انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف
الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف معنى قوله
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية

فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه
مقصد كثير الدوران فيما بين الناس سعدا ان يكون مهملا نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع لتنازع الاستفهام
وحرف الشرط فى الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه ايضا ان وجه المنع فى ليت ولعل
لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان
يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذى
تضمنه المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم
يصح دخول الفاء فى خبر المبتداء لضعف مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول
على خبر ان ايضا الا انه لعدم تاثيرها فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لانها
بالمكسورة قوله فان قيل باب كان فى التسهيل ان المنع من حيث النتج والا
انما تحقق فى ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة
واما المنع او الاختلاف فى غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه كل
تخصيص وقع من المص فى هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
بيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل لبيان
الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة هنا
انه سيقول وامره كامر خبر المبتداء فلو لم يتبين حاله هنا لما وقع الحكم المذكور
فيما بعد المتعلم فى الغلط قوله وقد يحب حذفه قيل لا يحب حذفه اصلا لانه
ركن اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقديره اهل الحمد هو واحتمال
كونه مبتداء ثم ما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف
الخبر من غير التزام غيره فى موضعه فينتقض به بيان وجوب حذف الخبر و
بيان المص احتمال كون المخصوص خبر المحذوف شئ عن الاعتداد به بل
العذر فى عدم ذكرهما فى هذا الموقع ان الاول فى كتبهم من مبنيات بحث
النعت والثانى من مبنيات بحث افعال المدح والذم قوله اى المبتداء
المحذوف جعله مثالا للمبتداء المحذوف والظاهر جعله مثلا لحذف المبتداء

ويكا

[margin note: كون المخصوص خبر مبتدا محذوف لا يعتد به بل يتعين كونه صح]

وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف اى كمبتداء قول المستهل وعلى الثانى حذف
مضاف فيه اي كحذف مبتداء قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله
مثل المبتداء المحذوف فى قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه
صحته المبصر الهلال القمر الى ثلاثة ليالى هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس
غرة القمر وللثلثين او الى ثلث او الى سبع وللثلثين من اخر الشهر ست وعشرين
سبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكن لم نجد فى كتب اللغة
المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يتولد وفى القاموس
استهل الصبى رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا
فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال
ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما يستقيم هذا فكانه اشارة الى ان قول
الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك فى معنييه قوله لان مقصود المستهل
فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهلال
فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف
لا يصرح الا المبتداء قوله جريا على عادة المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه
او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما
ينكر لان امتياز الرائى من بين المتوجهين الى الروية مع كثرتهم من مظان الانكار
قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو فى اخر الكلام
الوقف عليه وقيل الاصل فى ما افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على
المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها
ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع ومنها انه ظرف
زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اي خرجت فوقت خروج وجود
السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروج السبع واقف ظرف
للخبر المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا يصرح
بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير
الصحيحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجات

المقدر والتقدير خرجت فجاءت وقت السبع واقف ويحتمل ان يجعل
طرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط
محذوف قوله في ما التزم يقال الزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته وقوله
فيما التزم اي في تركيب يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يخلو الجملة عن العايد الى
كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعايد
محذوف اي في موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم ولك
ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى ووجوبا في وقت التزام
غيره في موضعه قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف
الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لا باعث
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتداء الذي
بعد لولا الاولى ان يقول المبتداء الذي بعد لولا وخبره عام ليستغني
عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على تعيين
النحاة الضابطة الاولى قاصر لابد من تفسير قوله اي لولا وجد زيد
وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب
تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي
الرافعة ولا يخفى انه لابد من القول بحذف مسند الكلام نحو ان كان خبرا
يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتداء
كان مصدرا صورة الاولى ان يقال كان مصدرا او مأولا به فان
المتبادر من المصدر ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى
الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمروا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة
الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال ويجب في هذه الحال
الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قايما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على
الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قايم لان اول الكلام كان مجازا
او المجاز يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان فلا يكون التركيب من مواقع

وجوب

وجوب حذف الخبر ولا يتم الفايدة قلت اذا رفع قايم لم يكن التركيب
من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا
القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاد التعليل الا ان يكون
الحكم مبنيا على المراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب
ما يكون الامير حينئذ اي اخطب اوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف
الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما تقديره اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر اذا
المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون
العامل حاصلا الا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر
فلو جعل حاصلا عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز
عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف له ان يخالف في تقديره اذا كان
ويكتفي بتقدير حاصل قوله لحذف متعلقات الظروف الاولى متعلق
الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية
عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في
الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف
اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان تحصى في غير هذا المقام مع الفاء
الفصيحة ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب
بعد كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جايز التعريف غير حامل
للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي
ما ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت لان
الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى اخر وبالنظر الى المفعول بمعنى وان صدور
الضرب ووقوعه لا يتحد التعبير عنهما بالملابسة قوله ثم نقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة

المصدر حالا لئلا يظهر وجه لزوم مكارية ولزوم الواو فيه اذا كان جملة صح

واحد كما في راشد ابهد تا لكان اكثر استراحه من التكلف قوله وتقييد
المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس المعرف
اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح
وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا فالوجوب اضافته الى المعرف
حتى يتعرف اي ضربي زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا
واحذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف أنْ مع الفعل بقاء معموله وهو
حذف الموصول مع بعض ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيد
عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة الحصر من
غير تقدير الخبر غير ظاهر الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف
وذلك مثل كل رجل وصيغته كتب في الحاشية الصيغة في اللغة العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة وكانهم
شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التي لا تفنى وفي مثل هذا التركيب
سوال مشهور وهو ان ضمير صيغته لا يصح ان يرجع الى كل ولا الى
رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نايب عن اسماء كثيرة ضمير نايب
عن ضماير كثيرة يرجع بكل اعتبار الى رجل ما في كل رجل فكانه قيل زيد
وصيغته وعمرو وصيغته وهكذا قوله اي كل رجل مقرون مع صيغته لم
يقدر كل رجل وصيغته مقرونان ليكون محل النايب عن الخبر متوخرا
عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على
المبتداء ان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر
ويشغل مكانه ومن الكل عليه ذا قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر
اي كل رجل مقرون هو وصنعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جايز ومعنى
كلامهم كل مبتداء عطف عليه بالواو وبمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة
ولا يخفى انه ينبغي عنه لما ذكرنا كون قوله مقسما به بمعنى متعينا لذلك مشهرا
فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف

صلنه

قوله وثالثها كل مبتدإ اشتمل خبره على معنى المقارنة بجعل الشيخ صح

الخبر

الخبر الذي هو قسمي قوله والعمر والعمر واحد ولا يستعمل مع اللام الخ في القاموس
العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري قوله من المرفوعات
خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه
من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتداء حذف خبره وقوله هو المسند
حمله مستانفه لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات جمع اخت بمعنى الاشباه وليس
هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت
اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه
يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الاقسام قوله
احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف
ولا بد من مثل هذا التصرف في الحد واي خبر واحد من ان واخواتها
والا وضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد
دخوله قوله عليها اي على المسند وشيء اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من
العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشيء اخر وان كان
صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو
المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول
والمتبادر في عرف الفن فيه الدخول لايراث اثر لفظي لان نظر الفن
فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند
الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند و
المسند اليه لايراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع
انه خبر المبتداء لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل
تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملهما وقوله فان يتوهم ههنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى فلا وجه لتقييده بالحيثية
قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بمعنى ان الجواب السابق عن هذا
الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند
المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه

يعني

الدخول معنى متبادر اي اللفظ متحد فابين المفهوم كما اشرنا اليه قوله
ولا يلزم منه عطف على قوله يحتاج فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم
منه ولا اخفاء في ~~تاويل ذلك~~ ان يقول على انه يلزم و يمكن دفع الاستدراك
بان يحمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم
الاستدراك يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو مسند
الى الفاعل لا الى اسم ان و توقف موقفه خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا
قوله محتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة
او حكما و يمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة يسمى مفرد لو امر
خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا يبقى بعد ذكر نوعين مختص بالخبر
المفرد قوله مثل قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان
واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف احد هذه الحروف
قوله والمراد ان امره كامر لا اخفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر
ان بحيث يعرف اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف
على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه
ومن اقسام الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا
كذلك والفساد اغاظراد من فوت بعض الاستثناآت وينبغي ان يقول
الا في تضمين استفهاما او في وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه
فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه و تمام بذكره عدم صحة دخول الفاء
على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره وقوله ان من
اباك ابواه على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد
على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه قوله الا في تقدمه اي في تقدم
خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز او الوجوب
وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قد يشترك
لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله
الا اذا كان ظرفا فانه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقدم

اذا كان

اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ما له صدر
الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام
الا ان يقال اللام لها صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة فيه بحث لان ان تصحح وقوع النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلا
يل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم ~~فقوله المص~~ فقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاصر . قوله
خبر لا الكاينة لنفي الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى
على التركيب الوصفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا من حذف الموصو
ف مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كاينة لنفي الجنس
على جعل كاينة حالا من كلمة لا ابتداء وليها بالمفعول لمعنى المستفاد من اضافة الخبر اليه
اي خبر يثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ
فانها الجادة لاولى الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس
الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي
الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى
نفي غير الوجود فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي
الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التعميم فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي
الجنس لم يتم في ما هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التعميم لملاحظة حال بعض الافراد
وحينئذ يصح حمل العبارة على ظاهره ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بدخولها
ما عرفت في خبر ان من الدخول لا يراث اثر لفظا او معنى في قوله فلا يرد
نظرا كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في تضرب قوله وجعل في الدار
صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح
فحقه ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل انه يكون صفة رجل يحتمل صح
ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته
هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح
لدفع قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف

الظاهر فالاحتمال الظاهر فى لا غلام رجل ظريف الخبر له دون الوصفته
وهذا يكفى لوضوح المثال وحسنه لا يتقيد بالظرف يعنى من غير سماحه
ويريد بحوه الحال وفيه نظر لان الظرافه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد
ظريفا للايق ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن يتقيد الظرافة بخصا الدار
لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين سائنين الصفه
ايضا غير مقبول والمعهود فى مثله نفي الحصول فى الدار عن الغلام الموصوف
بالظرافه قوله وليكون مثالا لنوعى خبرها وليكون مثالا للخبر المتعدد
فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعى الخبر لكان اشمل قوله ويحذف
خبر لا هذه حذ فاكثيرا قدر موصوف كثيرا مصدر الفعل والمشهور فى
مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله
لد لاله النفى عليه يقال لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص
ينصرف الى العام وقيل لان النفى دفع الوجود ورد بان النفى دفع الوجود
الشامل للوجود فى نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود فى نفسه
وللوجود لغيره وهو ليس بشئ لان المتبادر من النفى نفي الوجود فى
نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود فى نفسه قوله اى لا اله موجود
الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر
وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا و الا
للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما تحير فى تعقله الاذكياء
وسمعنا من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلم
انما وقيل انما الا الله كان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفى وكلمة الا فعلم
ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظى هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى
قوله انفى للاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيف المصنف بان لا حينئذ
تكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصفه ورد ايضا بان اسم الفعل
الذى بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه
لانه لا يجوز ان يكون نائبه لا انفى كناية باستاب او غو ويكون فاعل الفعل



الضمير

الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقديرين يحملون
ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفه اذ اثبت فى لغة بنى تميم لا غلام الغن
رجل قائم برفع قائم فلا يكون النحاة اثبات الخبر فى كلامهم معنى لانهم لا يتفق
لم يجعل قائم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يتاتى
لو التزموا فى مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم وكهذا قال الاندلسى لا ادرى
من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يتم قرينه واما اذا قامت
بعد بنى تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن
ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا عند قيام قرينه الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينه
لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينه وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما فى
قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف
معا بعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطا
لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء وحينئذ معنى قولهم وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه
عند قيام قرينه ولو قال ودائما عند بنى تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من
عرفت معنى الدخول قد عرفت ما منعك عن القبول قوله اي عمل ليس هذا مفهوم
من اضافه الاسم الى ما ولا لا نقول المستفاد من الاضافه عملهما لا عمل ليس قلت
الحكم بالشذوذ على عملهما لا على عملهما عمل ليس حتى يوهم كنوة عمل احزوانا قال الشارح
اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد
بعد وكذا يجوز رجوع الضمير الى التشبه لان التشبيه واقع غير شذوذ وانما
الشذوذ فى نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ فى نفيه ودخوله على المبتدا والخبر
شاذ قليل حمل على الشذوذ فى الاستعمال وللشذوذ بمعنى الخروج عن القياس
احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه
بحل قوله من صد كتب فى الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير
فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لى عنها قوله ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب
مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون لا براح من قبيل للاشئ

مع

عمل صح

غير

فيحتمل ان عرضه عدم مفارقته كما يحمل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمل
ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في
البيت على عمل لا **قوله** اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض مبنى على الغفلة عما
ذكره في تعريف الفاعل علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون
الاسم لا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت
بسلمان وسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كونه مفعولا
لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية **قوله** لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة
وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
ولا يخفى انه ينقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف
الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا
وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي
وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه
الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض
افرادها ويقدح عن هذا وجه اخر لوصف بالمطلق في ما نحن فيه فاحفظه فان
قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق
قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق
كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل
بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول
به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد به
قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيد به
الصيغة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد اليه فتقيد به مغير به لمعنى
المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد
قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول

لانه فعله بمعنى انه قام لفاعل معنى الفعل المذكور اي عما قام به معنى الفعل
المذكور فلا حاجة مع هذا التغيير اي جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما
ليدخل فيه ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن **قوله** وانما زيد لفظ الاسم
ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول
المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان
زيادة لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل
فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل
فعل لانهم لا يجرون صفات المعاني التضمينية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني
المطابقية وثانيهما ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان
يقال زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم
محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريف **قوله** او اسما عطف على قوله
مذكورا اولا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان
المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع **قوله** وخرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا اخرج ويلك وانواع
الضرب وقعت او الف ضرب وقعت ولكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك
ضربت ضرب شديد وضربت انواع او الف وبتحقيق الكلام فعل بحسب التركيب
مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله
فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو
لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا
في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج قائل وضارب زيد على سبيل التنازع فان
فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القائل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل
وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي لانه لا يدل بحسب التركيب انه
فعله فاعل **قوله** صفة ثانية لا يسعد ان يكون متعلق بمذكور **قوله** صفة بل المراد
ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكر ان
الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون معنى له

فعل صح

ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل
فان كراهتي صح
صح

الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل الفعل عين معنى المفعول المطلق
ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل
على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد
لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على
مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو
كان التأديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك
بالتحقيق الذي سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا
كان غيره نحو ضربت ضربا ونظرة نحو واحدة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت
ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على
بعض انواعه يريد الدلالة بعض انواعه فقط يريد الدلالة على بعض انواعه
لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده اي
عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخصي
قوله لانه دال على الماهية المعراة من الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه
زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد يكون اي المفعول بغير لفظه ومناط فائدة
هذا الحكم كله قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون
بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قوله قليلا وهو عطف على لا شيء و
لا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب
ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ محفوظة بعد واللفظي لا يكون
بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود
مخصوصا بما بعد القيام كما ذكر في شرح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال
للمغاير بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه يقدر رد على مذهبه اي فيما عدا
مثل ضربت انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخيرا اسم تفضيل

بلغ

او في ضمن الدلالة على جميع

تحقق

تحقق اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس يقال فلان
خير الرجال وفلانة خير النساء قوله والجدع قطع الانف والاذن الخ في الرضي
كل كلمة او بدل كل واو وهو موافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وفتح الحال قوله
وهذا معنى وجوب سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا بهذا لكان
القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة
ولا فاعل له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان
كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم
يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها
فحذف عاملها قياسي وليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة
المصنف هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على
ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة لنفي فالمقدر صفة
معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق
انه صفة لقوله نفي او معنى نفي بناء وبلفظه بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة
صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع
ضمير معناه الى التاكيد النفي المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد
المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد
الا سيرا يعني الا سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى
لانه لنفي السير عن زيد كما في زيد الا سيرا وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد
المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاويل و
مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس بمحذوف
الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون
مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام
الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول
المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا.

فان حذف فعله لا يجب بل يصح
ما حالك الا تسير
سيرا شديدا صح

قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه
احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم
بمعنى ...ياكم اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى پيك قوله اي في
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تنفك العبارة بتقدير
هذا وكانه جعل المصنف ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون
خبرا عنه لانه مما ذكرتم لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بطين
بالا او معناها او مكررا بعد مبتداء لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضا
لاشتراكهما في الوقوع بعد الاسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين
قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر الخ او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت
الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير
عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء قوله السير المطلق عن
السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في قوله المثال الثاني فانه يصح فيه
تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا
قيل القرينة على حذف العامل مضمون جملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر
اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة متبدل القرينة في
حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه تعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية
وح يقول والمصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو اصحبت
مع زيد مسرورا فاما ان تفعه او تفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في
وقت السرور والاثر فاحفظ فانه من المواهب الدفعة الجليلة قوله
وبالثانية غرضه وغرض الشيء اثره فاعله بواسطته سمي اثرا له وحينئذ يقول الظاهر
ان يجعل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير
العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان
احترازاته المبنية لغيره لان ما قبل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون

مفرد بقوله سقى يحتمل صحة او نختم اعتناء ما لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل
له لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سقيه وسقيه مضمون وكذا ما قبل ان تقدم
بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ثم وكذا ما قيل الحذف غير واجب له
في صورته تقدم التفصيل لا وثوق له فلعدم تشخيص فائدة المتقدم لم يتعرض
قوله وبتفصيل الاثر سان انواعه المحتمل هكذا قرره الرضي ايضا وهو
يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء او فتفدون
وتم فداء ولم يذكر المحتمل لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به
امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول
المطلق هنا لتشبيه شيء بشيء لا للتشبيه به شيء فالاولى ان يجعل للتشبيه
بمعنى لان شبه شيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبه او
بمعنى للتشبيه الذي فعل المتكلم وصفته اي وقع الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا
او مثبتها كما في له صوت صوتا مثل صوت الحمار وقيل هذا التركيب لا يجوز
لوجوب حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد
صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق
لا من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه
في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي
فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل
فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته
مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل
صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى
احترازا عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار
جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل
او بتاويل بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا
عند الخليل لانه يتقدر بمثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان

اشترقاتك
ياكم چاپار اولاق
واولاق آتي

يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وحمله لهذا
التاويل وانما لم يحمل لان ان مع الفعل مرجوح وهو في هذا المقام مقطوع به
قوله مراح قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره الاوضح
وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابلته وقع جملة يحتمل غيره واما هذه
العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله
لها صفة محتمل اي لا يحتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول
الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي
اعترف اعترافا فينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا
فيه وفيما بعده قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الخ التسمية من مناخري
النحاة في هذا القسم وقسم فالاولى ان يكون يسمى على صيغة المتكلم مع الغير
ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل
غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى
اولم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الخ يعني لان
معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد لفظ المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد
تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر
لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه وتقويه فالوجه ان
يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيد لنفسه لان تؤكد جملة كانها عينه لتعينها
للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه
لانه يؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم تشاركه
في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره وهذا ما اختاره المصنف واورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد لبس هنا
حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع
ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول

تاكيد

تاكيد اللبس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم
للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به
اعم ما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا
القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال
مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالاولى
ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله و
في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف
بدون المثال على ان التقييد بالمثال يقيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير
واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان
قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت
كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس الب اقام كلبّ
ومنه لبيك خداي انا مقيم على طاعتك الباباً بعد الباب او معناه قصدي
واتجاهي لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم
امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاص لك من قولهم حب لباب خالص
قوله لحذف الفعل ليفرغ عن سماع القلبية فامر سرعة وقيل ليفرغ المتكلم
عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والاولى انسب بمقام رعاية الادب
فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير
محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه قوله المفعول به قال المصنف
انما سمي به لانه اوقع الفعل به او يعلق يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل
او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن خفي عليه وقيل لانه سبب
لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء
بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق
الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيدا
قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف الاسم في تعريف المفعول
المطلق او تفننا فتنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي

تعريف المفعول به على ما هو الجاد المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم
معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به دالاً على ما وقع عليه الفعل تضمنا
كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام
والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام
طارية ولذا عُدّ اسمًا ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو
سُلّم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه
به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون للغة يتجه ذهبت
بزيد فانه يقال الاذهاب وقوع على زيد ولا في المعنى بين ذهبت بزيد واذ
هبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة
حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق بنفسه وبهذا تبين ان زيدًا
في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل
بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائمًا ضربته في حال القيام وخرج
المثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين به وفي المثنى بما اخرج
منه فمن قال المراد التعلق اولا يخرج الحال والمثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما
بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما
اولاً ومما يجب انه اشكل على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى
تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات
ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرًا
وانه تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعًا عليه بل
وقوعا بنفسه نائل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة
الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال
وقع الضرب والضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده اسناده
الاولي فعل المسند وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله
فخرج به مثل زيد في ضرب زيدا الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى
زيد درهما واخراج زيدا عما ثم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح

الاليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به
وفيه يصح ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم
فاعله مفعولاً به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه
المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل الـ
الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء
بالفعل الاصطلاحي لخرج شبه الفعل قوله لقوة الفعل سد على ان ذكر
الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي
ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في خبر ان كون
الفعل مؤكدًا بان لان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي التقديم الدال
على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام
قوله اي نزيد مكة اي نزيد مكة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر لجمهور
على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت ليضبط المذكور
عند السامع ولا ينقلب شيء لكن يتجه ان المذكور رخمته خامسها المندوب
على طريقة المصنف فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله
لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس في الحاشية نحو اخاك اخاك
اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت
بزيد المسكين قوله نحو امراء ونفسه معناه الحث على الفرار من المرأة
او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
ايضًا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف
الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان المثل به لانه
من حيث انه قران لا يصح فيه وجه اخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار
لا يعدون الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلبه
لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء
المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه فمن كان

لكان احسن ولو قال المقصود اقباله لحقيقة او حكما انه لو قال الفعل الاصطلاحي

بينك وبينه حايل وكان خروج اكثر الافراد المنادي من تعريفه مستبعدا
جدا حرف قوله اقبال عن طالبه لكن بحث انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم
من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من الاقبال
كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه نص الاقبال
بالقلب داخله في الاقبال حكما **قوله** او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه
نداء الله تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد على علم ان يقال
في القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان
يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القران نزل على لسان العباد
فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه
لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تعديد او دعو مع انه قد يكون
المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون
مطلوبا منه تعالى وفيه بحث يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران
على السنتهم فاستبعد جعل مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل
الوقوع **قوله** فالاولى ادخاله تحت المنادي كما فعله صاحب المفصل وكانه
منع المصنف عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة وا من حروف النداء **قوله** ان يكون
الة الطلب لفظة الطلب اللفظي يتوقف على لفظية الته والمطلوب فانهما قد الطلب
تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل **قوله** والمنادي
او للحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان
النايب يحذف اذا كان له نايب كما في ضربي زيدا قايما والقرينة هنا ناسة ونحو
على جعل التفصيل بتعريف المنادي انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادي
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك **قوله** وعند
المبرد حرف النداء لسد مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل
عن العمل وورثه ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد
الفعل فلا محالة جعل عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما **فقط**
فعلى هذا من المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم **قوله**

فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ان هذا انما يتم على قول
من المستكن محذوف واما على تحقيق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه
وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا **قوله** وعند المبرد
حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا تقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما تقوم مقامه في العمل فلا بد
ان يكون المقدر عنده جزء الجملة **قوله** عند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والاخر مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض
بلق باق الصحو وتعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون
على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه
انه لو لم يكن المنادي جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادي مع انه لا يفيد بانه
وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم
وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام
تام بدون المنادي لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه
وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهي بجزئيها بمنزلة فعل
اقبل والمنادي بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون
المنادي فاعرفه **قوله** وينبغي ان يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه طاهر الحال
في المسايل لا للجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي **قوله**
لقلتها اي لقلة كل منها لا لقلة الثلثة لتساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب
ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح لمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه
ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصرف ثلثة مفرد معرفة ومستغاث
باللام ومستغاث **قوله** ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه
لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه
والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان
البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم

في بيان النصب على طلب الاختصار

[illegible]

نكتة تقديم ماعدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته
اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه فى نكتة التقديم ان يقال بيان
البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار فى باب النصب على طلب
الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه فى نكتة التقديم
ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب
فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح
فانه للحاق الالف فقدم المتعاقب لاتصال بينهما للبناء او التغير من
حالة الاصلى **قوله** يرفع به المنادي فى غير صورة النداء اما قبل النداء
فيكون اسناد يرفع الى المنادي باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون
التعبير عن المسند اليه بالمنادي باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول
فقد غفل وذلك ان يجعل الضمير اي ذات المنادي فيكون من قبيل اعدلوا
هو اقرب للتقوي **قوله** او الفعل سند الى الجار والمجرور عطف بحسب
المعنى على سابقه فانه فى قوة ان الفعل سند الى ضمير المنادي كانه قيل ويبنى
على ما به الرفع ويحد عليه ان ما به الرفع النون لهذا اختار البعض ارجاع
الضمير الى الاسم **قوله** اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف المفرد فى هذا
الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلة شبه المضاف فدائر على الارادة
مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف فى مقابلة وقيل يشرف المفرد اليه
لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف
بجملة او ظرف شبه مضاف فى باب النداء دون باب لا فان يا حليما لا تعجل شبه
مضاف دون لا حليم يعجل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فى هذا الباب دون الموصوف
بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم يجئ
امر بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل
المعنى انه من تمامه فى اعتباره تم اما الداعي معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول

فكان

فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف
عليه اسما للشئ اما علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة
وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر و
واما الثاني فكالمنادي الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من
نداء الموصوف لامن وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة والظرف
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لامن نفي الموصوف
لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف فى باب المنادي
العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشئ والموصوف
بجملة او ظرف وفى باب لا الاولان فقط **قوله** لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبنى يناسب مبنى الاصل
بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض
الحاجة للمنادي فى الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة الخطاب كالضمير المخاطب
فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت فى العلم لكن لم يعتبر
فقدانه طردا للباب **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبر لئلا يلزم
بناء المضاف وما فى حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة
لم يقع موقع كاف الخطاب ويا زيدان مما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى او جمع
بالواو والنون لزم لام التعريف بخصص بما سوى المنادي فلا يرد ان المثال
لا يصح والصواب يا رجلان **قوله** اى لام يدخله وقت الاستغاثة يعنى
الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
قوله وهى لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك وللاجرك
وفى يا لله اغثني لمقتضى ذاتك ولكرمك **قوله** نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة
بغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة الا فى مقام الاغاثة او التعجب او التهديد
قوله واجب اي عن الاعتراض فيما قبل او بانه قول عبد الله من تتمة القائم
مبنى عن الغفلة **قوله** كان المهد داسم فاعل ستعجب بالمهد دالخ فيه انه يأبى عن
هذا التوجيه ان المتكلم بهذا الكلام النداء فى حضور المهد ... والمتعجب منه

وانه لا معنى للاستغاثة بنوع لمحصر فيتنقض منه لانه لا يتصور الاعانة منه
لانه لا يتصور الاعانة فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد لتغير حاله وتركه
بالواجب قتلا او ضربا فيغيث المهدد وتخلصه عن اسم القتل والضرب ويستغيث
به لان يجئ به عن القتل بتغير احواله وترك مساوي مضاله ويستغيث
بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب فرط الذي فوق طاقته فيتغير حاله ويدفع عنه
بالوجه هذا التعجب قوله لاستغناء ما بينهما فيتحهما لا يخص المقتضي فيما سبق فلكن
وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه حسنئذ ظاهر كلام المصنف
ان الحمد جائيه فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا يقول
لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب
فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها لا ياء لاقتضاء
باللام الخفض وقوله ليبين ان بينهما تنافيه بحث فانه لا تنافي بينهما في الاحمداه
لان جره غير المنصرف بالفتح الا ان يعتبر اطراد الباب وذلك ان نحو لبس
التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية
قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن
الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ويا ينفعي ويا غير ما يحصر في
ما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل في
ما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او لا تقديرا بل محلا مع انفصاله فهو مشترك
بين كل منادي ولا يخص ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول
حرف النداء والاستغاثة عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادي قوله مثل يا طالعا هذا المثال من
المزالق المخوفة فانه لا يعتمد لحمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر
موصوف يكون موصوفه منادي مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون
هنا لشبه مضاف وذكر من الامثلة في حله ما شاء قوله ويا حسنا وجهه
ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به
معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسن وجه الظريف هذا لكن وصوف

المضاف

المضاف بالمعرفة بعد قصد العين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او
ظرف نحو يا حليما لا يعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق
طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادي لزيد التوابع من كل وجه
اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادي حقيقة
وسيجئ في كلام الشارح نكتة عدم تقييد الشارح التابع هنا يخرجه ثمن ذكر هنا
ما يجئ في كلام الشارح فلم يتتبع كلام ادنى تتبع قوله المبني على ما يرفع به فيا هو
المتبادر من لفظ المبني هنا لانه قبل قيد وبني دون غيره قوله لان توابع المنادي
المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرا فيه تابع للفظ
عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال
يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الآتي حكم لم يساعده حلمه وكذا يا لزيد وعمر
ويجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث يعني
ان الحكم على توابع المنادي المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض
افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم
الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في
العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكم بعد ولا شبه
مضاف المفرد الحقيقي ليشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج
الى ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجز الحكم الآتي الخ فيه ان عدم الجواز بان
المذكور لا يستدعي الفصل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادي المفردة سوى
البدل والمعطوف غير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعده
بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وتنبيه بذكر التاكيد و
الصفة على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادي ولم يتبع الاكثرين في جعل
التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان هـ
يقول عند الاكثرين لئلا يلزم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لا ان
استعمال العرب يختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله
ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف

والتاكيد الغير المذكور بين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل
بتقيد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقيد هنا مبني على الغفلة **قوله**
والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادي المفرد المعرفة لشبهه
بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف
الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادي المستغاث الا ان يقال شابهة
المستغاث بالمضمر لم تغير حيث لم يبن بخلاف المنادي المفرد المعرفة **قوله**
والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقوله لتناسوي
لفظ الله وبهذا لم يقل المعطوف باللام مع انه اخصر واوضح **قوله** ترفع
على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع
باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله
الظاهر والمقدر قاصر لانه لا يشمل الجمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون
فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع **قوله** واقتصر على مثالها اولا لانه
اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى
بالتمثيل ليعلم انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له **قوله** وهو اسناد
سيبويه وهو الذي قالا اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف
مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو اعلى كعبا من سيبويه **قوله**
ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي
مذهب المبرد لكن المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح فكان المص في شرح
لما راي ان معقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس
فلا يسع الفرق بينهما فيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس
على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز
نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به
مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام
ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع اللام
عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل لام جزء العلم وذلك في علم

هو اسم جنس في الاصل حض بفرد منه لخاصيته له اقتضت ذلك التخصيص
وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق يجلد يسمى به لانه اصابته
الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالدبران اي تصوره
وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكنها يثبت لهذا
اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري **قوله** والمضاف
عطف على المفرد وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد
لان العامل في صفة المبتداء والخبر واحد هو الابتداء **قوله** حكما اي حكم
كل واحد منهما والضمير راجع اليهما بتاويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه
لو قال وما بقي حكم حكم المستقل لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت
هذا من مسائل المنادي فكيف ذكره مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار
ان التابع المضاف اوجب بناء المنادي على الفتح **قوله** المبني على جواز ضمه
لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني اختيار
الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن مغيث **قوله** يجرد عن التاء او لحوق بها يعني
من تغير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** اي اذا اريد نداءه فيه انه
اذا لم يجعل المعرف باللام منادي فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما
انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادي لا يصح ان يكون مراد النداء فتقديره
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا
من مباحث التوابع لانه يتبين انه قد يكون تابع المنادي المبني فالتزم الرفع
فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادي **قوله** فيل مثل يعني الكلام على سبيل
التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل الخ لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام
ويا هذه المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك فنبه فطنة الناظر في هذا المقام
انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن
جبر نقصان تعريف العلمين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من
ان اللام فيه يجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ

قوله بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر المتبادر
ما هو الاعم صح

في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام
عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الي استثناء يا الله من هذه القاعدة و في
السوال ان بناء الكلام على التمثيل بد فعه وقيد ما فيه وان قصد النداء في ياذيدان
الي تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهود ان لقيل يا ايها
الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام
قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة ما اضيفت اليه بتعويض
حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي
هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادي طلب التخفيف والاول هو المرجح
وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واي في التوسط على نحو واحد ولانها
لو كانت موصولة لصح يا ايها الخ او الصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا
اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش بندور الموصوفة
اصحب عن هذا الوجوه المكشوفة قوله مع هاء التنبيه لتجبر بعد المقصود
بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها
لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله
والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة
الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي
صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الي نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة
الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا قصد
نداء الاسم الاشارة قوله منادي معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادي المعرف
باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محلا لان تابع المنادي المعرب لا يتبع
محلا ومنهم اي الغفور من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد
وتابع المعرب الواحد تابع لفظا والمراد الواحد ما يكون له اعراب واحد فان
المعرب باعرابين معرب حكما ولا يخفي انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه
الامن يتحاشى عن النصف واما ما قيل انه لكونه منادي حقيقة منصوب

المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله يا ايهذا الرجل يشعر بالالتزام حرف التنبيه صح

فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادي حقيقة قوله وقالوا يا الله
خاصة بهذا اشارة الى ثلاثة احكام للفظ الله في باب النداء قطع همزة واختصاص
ندائه بكلمة يا من بين حرف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكر في مغني اللبيب
و ندائه بلا توسط وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن
ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول
يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله في حين ومن خصائص هذا اللفظ
انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشدد في اخره فيجب الحذف وهو
مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذ وذا الظاهر اشذ كانهم توسلوا في التفصيل
بصيغة اشذ ولم يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله
وتيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مونثا بتاويل القبيلة
او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف سبب واحد هو
العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان
التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين
الاول للاضافة كرر بلا تنوين لجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك
مذهب سيبويه المذهب لاستاذه فهو الخليل وهو تابع له فيه قوله لا ابا لكم قال الجوهري
هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الاذهري انه شتم لا شتم فوقه
والمعنى انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي
القاموس لا اب لك وكذا لا بالك ولا ابك لك فذ دعاء في المعنى لا محالة وفي
اللفظ خبر قوله فتح الباء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون قوله
احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز
فيه اسقاط الياء لدلالة تاء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد
المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها
واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة رب احكم
بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك
انه كما ان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير عبارة الرضي حيث قال لبدل

يا فتاي كذلك القلب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القلب مغيرة صح

مثلا صح

قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكلام المصنف اشار الى رده بمحض الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر صح

في كل ذلك صح

لبدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يتميز المحذوف
مخبر **قوله** وقد جاء شاذا في غير يا ابتي فانه كثير فيه الفتح لثقل اليائين **قوله**
ويكون المنادي المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقف جعل
بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقدير
تقييد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب لبس الامر الالف واما الوقف
على غلامي بسكون الياء فالياء لسكون اجود ويجوز بحذف الياء اسكان ما قبله
واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالياء
عطفا على محذوف اي بلاها وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان
يحمل على شاذ يتمثل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي
على الوجوه الاربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على
على الوجوه الاربعة ويتمثل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت
ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال التاء بالياء والباء صلة الابدال
الباء وانما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
كما سبق الى الاوهام **قوله** وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في
القاموس وطولت التاء لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت
لكن يوقف عليها بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض
عن حرف اصلي **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء اليا لا تناسب الكسر الوارد
عليها بل تنافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالتاء
التاء فاقتضت كسائر تاءات التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو
مقتضى الياء ومخفوض بعد حذفها المد لالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل
الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف
بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي
كائنة مع الالف قيل عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للتقدم **قوله**
فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون

المضاف

المضاف لافاد العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر
الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع
قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن ام
ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وفتحا مثل باب يا غلامي نعالوا الخ وقالوا
بالهاء وقفا **قوله** الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل
فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء
لانه تسهيل للنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي
ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء
معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة
قوله اي لضرورة شعرية ظاهرة انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول
له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار
صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما يجيء وهو المشهور فيما بين
الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير وترخم في غيره ضرورة ولك
ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم
اي الترخيم في غير المنادي واقع لاضطراره الى الوقوع ضرورة **قوله** اي لمجرد التخفيف
وسمي حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا من غير مرض كذا في
في القاموس وما اخذ النظام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم
ينبته القاموس وجعل معنى المجرد واورد عليه بخويد فانه حذف لا للاعلال بدليل
صيرورة ما قبله معتقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف
ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف
في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادي على الثاني لم يلتفت
الى ارجاعه الى ترخيم المنادي حينئذ استبشاعا بجعل الضمير لترخيم المنادي بعد
جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان
تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادي **قوله** امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية
رابع فاتهم وهو ان لا يكون المنادي الذي مع التاء هو فوقا في غير مقام الحاق

للنطق ن

اي اللام في عبارة
الشارح فيكون
ضرورة في تقديره وقت
ضرورة منه

الف الاطلاق فانك تقول فى ياصناعة فى الوقف لا محالة بالسناء
بالهاء الا فى مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه ياصناعا فترخمه بحذف
التاء وتقف بالف الاطلاق **قوله** لانه ليس اجزاء المنادي نظرا الى المعنى
لان المنادي فى ياغلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد وان
لا يكون حملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله** ولن يادة على الثلثة
لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم
يكن معربا او ما فى حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لانه من تنقيد الاسم بالذي
فى حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما فى عصا اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم
الثابت **قوله** واما كونهما متلبسا ببناء التانيث واذا وقف على المرخم منه توقف
بالهاء فيقال فى ياطلح وياطلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق
ياصناعا ولا يك موقف منك الوداعا **قوله** ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم
الخ او نقول لما فرغ من بيان شرايط مطلق الترخيم شرع فى بيان اقسامه **قوله** زيادة
قبل لا بد ان تكون المبني فجزج نحو عصبصب يوم عصبصب شديد الحر او شديد
كذا فى القاموس **قوله** فى حكم الواحدة فى انهما زيد تا معا وان كانا معنيين نحو مسلمان
وسلمان علمين وكلتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث والنسبة
والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادتي اخر شملة للالحاق ولا يحذف
منه الا التاء يمكن دفعه بانهما لما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى
كثير من الصيغ بدون التاء **قوله** واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ونبة به
على وجه حذفهما معا **قوله** او كان فى اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن
فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيد لحذف التاء لاخراج نحو سعلاة
السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا فى القاموس وكذلك
ان تريد بالاخر الاخر الحقيقي وتاء التانيث فى اخره وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله**
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل
الاعراب فيلزم حينئذ جعل المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله**
اي الف او واو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه كسبه الواو

والياء

والياء فيهما حرفي مدة **قوله** حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو بيل
وسنور فانهما لا يسمى مدة **قوله** والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة فى اصله
وانما صار مدة بالاعلال **قوله** واعلم باخذ هذا القيد ولك ان تاخذ فيهما
ويجعل ثبون اكثر من اربعة احرف فى الاصل **قوله** لان نحو ثبون فى جمع
ثبة واياك وان يجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كمقود فينبغي ان يقيد القائم
عاخره فاعرفه **قوله** حذفتا اي الحرفان الاخيران فى كلا القسمين لا يؤخذ
فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتقييد ليس كما ينبغي ولو قال المص فان
كان ما قبل اخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة وسعيد فمن قال كذلك كان
اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك فى جهة حذف الحرفين فقد غفل **قوله**
وبلت من البول والتقدير صغار على ما كتبه فى الحاشية **قوله** اي يحذف حرف
واحد قدر المضارع مع مضي اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز
فى الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يحمل التقدير فقد حرف واحد فافهم
واعلم ان قوله وان كان مركب حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان
بياضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما
حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما **قوله**
وهو فى حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو فى حكم الثابت ما يكون
لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم اذا
الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم
يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم
ساكن فى الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها النبت فانه يفتح الساكن
عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم
متحرك فى الاصل قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم متحرك
ليس قبله الف على مذهب الفراء يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده
الى حركته **قوله** فيقال الفاء فاء النتيجة ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة

تنبيه

لو قال المص

ولا يبعد ان يراد
ما قبل اخره الحقيقي
اذ ليس فى نحو بيان
وتقان قبل اخره
الحقيقي مدة

قوله ويكو وفي الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراخ هو طائر بنام الحبادي وانواشوأ كو بندكوا كواوين جماعت كروان بالكسر ايضا جماعت على غير القياس قوله كادل فادلولا ان المنادي في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل يا نعت به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا ايراد المندوب في اثناء مباحث المنادي والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر بحث المنادي بر متمة كونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغ النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه احضر واظهر للتنبيه على ان الصيغ المنداء اعيرت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما من يبكي عليه لا ما يبكي لاجل وجوده فالحمل على المذكور الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه وواصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت لانه كان بهلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا مميزا له بعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال العرفي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرفي في صلة دخوله على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا ايا عنا قويا على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادي وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستعان وفي ذكر لك المشعر بالنفع اشعار بوجه ~~اي ذكر زيادة الالف~~ زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المصنف فيما كان حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المصنف فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة الالف

اي ذكر زيادة الالف سهو

المنادي المتفجع عليه صح

هم

متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد فتح حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو ولا انه معدول اليه وح كلمة الفاء في عبارة المصنف اوقع في مكانه قوله واغلاما مكه ثنية بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادي فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا دالا الى اخراج المندوب عن المنادي وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك قوله لان حج التمام المضاف لان الاسم اغا يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي داعيا وقوله بخلاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح وعن غرائب هذا المقام انه قال المصنف في ايضاح المفصل الجمجمة الرأس قوله الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير ان كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على من المعارف التي حالها حال العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال لا يحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كعرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم

لا تجوز

قوله فما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال صح

بوصف بذي اللام او ها الموصوف بتى ما لا يجوز حذف حرف النداء عنه
لئلا يختل البيان قوله قالت امراة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت
منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المهموم
قوله قال شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة التي
قوله واطرق الاطراق جشم دربشى افكندن وسر فروكردن قوله
حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه قوله فان ائح ناصته وان لا يجد وا مفعول
لا يهتدون فيه ولا زائدة او بدل من اعمالهم او متعلق بصدهم او بزين
سفه بلام التعليل قوله اي مفعولا اضمر عامله فسره بمطلق المفعول
لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان
ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يخصصه العاقل
بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف
الاسم لا المفعول به بل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من
فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال
الاحكام التي ذكر فيما بعد لم يختص بالمفعول ايضا به بل ذكر على وجه العموم وهو
مرجع الاجمال في بحث المفعول به قوله الشرط واحد والتاء اما للنقل
الشريطة صح
او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحقيقة قوله احتراز عن الجمع
الاولى احتراز عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل
اي زيد ويرد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به
واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو
وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف
من اعتبار قصد اطراد الباب قوله اي اضمر عامله بناء فقدر لكلمة على بمعنى
هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له وذلك ان يجعل على
بمعنى مع طرفا لغوا له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من
كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف
خلاف

خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله
مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض
ويمنع حمل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله
او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف
على مفعوله نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته
نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف
قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا وفيه بحث لان العامل يجوز
الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق
بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله ويفيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع
صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقتضي
الاشتغال
اياه ايضا مانع من العمل صورة الا ذلك يحذف بخلاف زيد ضربته فان رفع
زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر
كان نحو زيدا كنت اياه ولا يخفى انه خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر
في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم
المفعول وذلك ان يقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه
لاخراجه قوله والاحسن في توضيح وجهه المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص
اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها او لما فعل المصنف
ايضا وجها حسن للاول عدم الفصل بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول
اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمراد فته ثم
المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرق فيه فتامل قوله
نصب زيد بجعل ضميره بنصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لاقتضاء قوله اي ضربت الخ ذلك وكذلك ان يجعل تفسيرا لناصب ما اضمر

عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده
ووجه الرد مستغنى عن البيان **قوله** بان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسر فبان الاصل فيه زيدا لما حذف ضربت
ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **قوله** في مظان
الاضمار في الحاشية الكتاب اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومبنية لان يكون كذا اي جدير فيه
ان يقال انه كذا ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع
ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم و
قيل لانه ارجح بسلامته من الحذف **قوله** بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي
هو العامل في المبتدا والخبر وح لا ينحصر بذكر كونه مبتدا او الثاني مصدر
المبتدا الذي يعني كونه مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فطا مجهولا مقدرا الا
انه ارتكاب ما لا حاجة اليه ويجهته كون الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف
تقدير العامل **قوله** لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من امر و للاسناد
يعرفه الداعي لتوجيه الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح
قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح فتدبر **قوله** اي قرينة ترجح خلاف
الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لاما حصل منه الترجيح
لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد
على المصحح وايضا لو أُرِيدَ عَدَمُ ما يُرَجِّحُ النصبَ بالفعل لاستُغنِيَ عن قوله او عند
وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف
الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة
بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار
في التركيب والاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى
لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم
وربما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة عدم صحة النصب لا يجامع اختيار
الترجيح لكون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة
التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة ... تم

الرفع لان الرفع ح واجب **قوله** لان قرينتي الصحة الخ متعلق بحينا ولا ينفع
قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم **قوله** سلامته من الحذف
يقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن
ح يكون بزيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع
لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه
الرفع لعدم قرينة خلافه فتكا الاخصر الاوضح او عند وجود اما مع غير الطلب واذا
للمفاجاة فان اقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه **قوله**
مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا **قوله**
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الخ قيل اولا انه يلزم خبرا بتاويل
لا يكون الجملة الاسمية انشاء **قوله** فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها و
قيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** بالعطف على جملة
فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمروا وهندا يقبلها فان اسم الفاعل
لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو
نضربه لكون فعل التعجب وتجرده عن الوصف لاحقا بالاسماء لعال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال الموقوف
اعتراضه لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرو نضربه استعمل في الاستعمال في
الانشاء التحزن والتجرد مما ظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقول القول
نحو قال زيد عمرو قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار استقلالهما
في التحقق حتى تتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية
بين الاشياء **قوله** ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي ما هو
بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل
لما دون لم كما سيأتي في محله **قوله** فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف
الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب **قوله** لما قال حرف الاستفهام لو قال وكالاستفهام
عطفا على حرف النفي يخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره لا يبعد
نكتة الاولوية في الحرف وانما يصير نكتة لذكر تقدوا فتياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر
الحروف فهو ان اسم الاستفهام يحسن دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته صرح

لكنها فحكم الاستفهام ... او قلت ... الطلب

له الرضي قوله للتشمل هل زيدا ضربته فانه يجوز ان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفيه تقدير الفعل ما دل عليه النحاة ان هل يفارق ولفظ الفعل اذا
ذكر في الكلام فعلا ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل
على الاسم نحو هل زيد قائم فيقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل
نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حروف الاستفهام الى التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم
بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على غير بيان المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى
بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي بيان ما ذكره وما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان
المراد بحروف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل
في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد
اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعدها لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع
الجملتين بعدها على السواء خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها وفي
ما قيل الامر قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث
فسر كلمة ما المقدرة بمعنى موضوع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة
الى الاول ويصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص
بالفعل لانها مخصوصة به يدل على اختيار النصب وعند خوف اللبس المغراي عند خوف
لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس
بل خوف لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف
لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذا لو لم ينصب
لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة بعد
كونه قوله بعد رخبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يزداد قيد المسند

يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس
بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه
تعذر تقييد كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقنا ثم اعلم ان من مواضع
اختيار النصب اما ما يستخرجه من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس
المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة بغيره المقصود
الاهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس
الى اهانته اللازمة قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق الخ بعرفه قراءة النصب فلو رفع
وحمل على الصفة فات هذا المقام ويدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود ولا حاجة
في نفي لو الخ الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي
بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان القصد
بالوصف معنى صحيحا اولا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعربين مع
ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر قوله اي عنده او داره ونحو ذلك الخ فان قلت فلا يصح
كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام
عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير النصب ايضا قوله قلنا هذا باعتبار النصب المنتهي اما باعتبار
المبتدا فالصغرى لم يعهد في ما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا يدل اعتباره من
شاهد قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول لنا المقصود الاستغناء عن تكلف
جعل الجملة خبرا له قوله والا فالتشديد ليس فيه لطافة الا عند غير الحلبي قوله لوجوب دخول
ما على الفعل اما حروف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها
النصب ومما يختار النصب بعده عند بعض الا للعرض والمصرفانه اما هنا او فيما يختار النصب فاغتنمه
واما ما يستخرجه من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة
صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع تنكير المبتدا قوله فالاتحاد فيما ذكره
مفقود تحقيق المقام ان الملابس لا يلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد
بزيد ذهب به اذهب لاجل زيد او دل قرينته عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس
لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير

خلق الله زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطه مما لا نقول عليه نعم
كما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا نقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان اريد ذهب يصح ان يكون في تقدير
اذهب الذهاب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم نقصد به ودل
قرينة على قصده فليكن منه وقدرده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه ما يكون ذا اختصاص بالفعل
وفي ما نحن فيه ليس كذلك نومديه ان الذهاب وان نصب باذهب فمعنى اذهبت زيدا ذهابا كما يقال
انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة بل اختصاصه بذهب الفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك
وفي نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال **قوله**
واجب بالابتداء تعين الرفع بالابتداء ويتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص به الخ ووجهه
ان احتمال تقدير لا ذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل
يرجح على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء **قوله** وكذا اي مثل ازيد ذهب به
قوله تعالى يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب يفسد
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لا يعلم المقصد الى الاخبار ونحو المقص فقوله كل شيء فعلوه في الزبر
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب
على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة ساير الشارحين في هذا المقام وسعيهم الخ
نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لايقا بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن
ذات الكرام اعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به انه يتوهم انه من باب الاضمار ومما
يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة **قوله** في الزبر اي في صحايف اعمالهم
في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه كسر لانهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتاب بانه لو حمل عليه افعلا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا
كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان
ههنا مانع آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب صحايف اعمالهم ولك ان تجعل **قوله** بل
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص
كتابة كرام الكاتبين بافعالهم **قوله** لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد لعدم
موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض
لايق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل في صحايف

بدل كل ... مفعول لهم

اعمالهم مطابق لاعمالهم بحيث لا يغادر الا تبشر بك **قوله** والظاهر ان قوله تعالى
الخ كون دخول تحت القاعدة في ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى العين العارف
بقاعدة اعمال ما بعد الفاء في ما قبلها الا باعتبار جعل الان خبر اختلاف اللفظ ولهذا
جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط
قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفاء فيه مرتبة الخ تعدير للخاص بعيد
عن الفهم والمتبادر تقدير كاين وجعل الباء للسببية **قوله** ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في
حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام
بمقام تخرج فيه الفاء عن موقعها وبمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام
آخر **قوله** والآية جملتان الخ اشار الى ان قوله والزانية والزاني عطف على كل شيء
فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلافهما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله
الفاء بمعنى الشرط والفائدة تعريف الفاء فانه في معنى فاءه فمن قدر العطف فيه فقد
ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطفا على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبله
انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع لما يتوهم ان
زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف
الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو
جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تفسير الجملتين
بالاستقلال **قوله** او للتعذر هذا اظهر **قوله** واختيار النصب باطل لاتفاق
الخ يعني ان قوله واله فالمختار النصب دليل على انتفاء احدى الامرين السابقين وكل
ان يجعل دليلا على اس دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السواد
الخ يستدعي ان نقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اختار المص الى
جميع ما ذكره في الاية بعينه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان
الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض
فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب فيهما اما في الاول والثاني
فظاهر واما في الثاني فلالتباس بالصفة لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحرير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذور منه لعدم اشتماله على مخافة

قر السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله اى اسم عمل فيه مده
بذلك على ان المعمول بنا وبل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وفصل من حصل اطلاق ق ٢ اسم الحال على المحل قوله او ذكر محذرا فيكون مفعولا له فان
قلت فى جعل محذرا مفعولا له لا للمعذر غنى عن تقدير ذكرا او حذر فقد ارتكب الشارح
ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيحا و ذكر لا يقال لا يصح جعل محذرا مفعولا له للتقدير
لانه لا يستدعى بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرض التحذير
فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة الحال على نفسه المساق فقال التحذير
علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اى
بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام به
قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المعمول
المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بالاهوا وفى تحصيل الضمير المنفصل فتامل
فتامل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف منه اسم بل لا بد من
عايد وهو اعم من الضمير وكيف ولو تم وجوب الضمير لما يرفع ما ذكره فى الجواب
فالاولى ولا بد من عايد لتصحيح ما ذكر مع تسليم الوجوب وفى حمل الضمير على العائد بعد
الضمير عن افادة ما فى الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على
على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد جاء
متكلما نحو اياى والشر واياه فى تقدير لا تق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه
لكن قول المص بتقدير اتق شعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر
واما القسم الثانى فيستوى فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال الح وكذا التقدير اتق يتضمن معنى
التبعيد لان القرينة لا يدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد فقد حيف
ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك
ونفسه بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك
لكمال منك وابدل من الاسد عنه يقال فلا يكون الضمير معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لانه

المحذر

81

المحذر منه لا المحذر ودفعه بان الضمير المحذر منه ذكر لتحذير الفاعل المخاطب عما بعده بتقدير
اتق لانه للمبالغة فى قرب الاسد منه حتى كانه نفسه ولا دلالة فى عبارة التعريف على
ان التحذير للمعمول بل لا بد الا على ان المعمول للتحذير منه قوله وان تقدير بعد فى مثال
النوع الثانى غير مناسب لان المعنى فيه ان الانتفاء عن الطريق انما يكون بتبعده عن
جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا مناسب
تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب
الطريق بحذف الجار وهو سماعى قوله فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد الاسد
فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد
النوع الثانى وليس من افراد نوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد
مما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال التحذير عن النفس بالتوصية
على بعده عن الرذائل التى يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح
تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر لاشتماله على بيان كيفية الحذر
فافهم ولبعض الناظرين فى هذا المقام كلام يتعجب الافهام ويتوحش الاوهام قوله
ولنقول فى قسمى النوع الاول اياك من الاسد فيذكر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام
لا يتسع المعطوف والمعطوف عليه معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف
فانه لا يجوز فى سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت
امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير
العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من
لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع
تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل
اسماء الزمان والمكان والمراد باسم الزمان المعنى الاضافى لا المفهوم الاصطلاحى وهو ظ
قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل
الذى فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور فى هذا البحث فلا يفصل
قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول انما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول
الفعل المذكور فى هذا البحث طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان

المعنى الاضافى بمكان

للزمان زمان ولك ان تقول مراد ذكر طيب الزمان فعد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد
لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية اذ يوم
الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد بما
نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه
فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم ما فعل
فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة
فيه لخ انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية
لانا نقول فلا تكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات وتكون بعيدا من الاعتبار ولا قيد مذكور بكون ص
مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية والمعلل بها واما قوله فان
ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء وان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل
قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغنيا
عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على امكان الاختصار ص
مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليلة والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى الظروف
المكان بالتاويل بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله لان
كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن
ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه
رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف
قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيراد انه غير مانع لدخول نحو بيت
مسجد وجانب فيه وقيل غير جامع بخروج نحو خلفك فيه ورد بان للجهات الست مثل غيره ومثل في عدم النعوت
بالاضافة صرح به فاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر الزمان المبهم ويرد عليه كل ما
في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما تعلقان مع انهما معنيان

الفرسخ صح

ملا

بالمحمول والمحمول عليه صح

هذا التفسير **قوله** لابهامها اراد الابهام اللغوي لا ما اشتق منه المبهم الاصطلاحي ولم يذكر
وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما تبعا ولها
~~بالمحمول والمحمول عليه~~ وعلى التقدير بين وجه حمل جميع ما ذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل الابهام مهما
بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى
وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم **قوله** ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في
الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه
ولا ينتصب المكان بغيرها اشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد
عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته الموجبة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء امكنة
الكثيرة فيصير مبهما **قوله** ما بعد دخلت وسكنت ونزلت فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به
اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي
ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسمي ان استعماله ~~الا بعد~~ مع في صحيح وحكم سيبويه شذوذه
قوله فان الفعل لا يطلق المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه ان يقال في العادية دراهم
درخانه **قوله** يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه يصح ذلك في دخلت
الباب ودخلت الدهليز ودخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت **قوله**
قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله الفعل المذكور
معه في التركيب الذي هو فيه في قولنا اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه فيه ان تعريف المفعول له لتعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه
ينتصب بالفعل واورد الفعل لينتصبه لدار وفيه ايضا انه وعليه بعد اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله
بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب
ضربت زيدا التاديب فافهم **قوله** مثل ضربته مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قيل
التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به واجيب ~~بانه يحصل به~~ ما يتضمن التاديب وهو التاديب
وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب ويكذبه امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب
منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب للاحداث ووسيلة **قوله** يخالف خلافا
ظاهرا الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا او الاظهر ان يقيد بخلاف الزجاج هذا الفاعل خلافا لان قول النحاة

بل يراد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله صح

اصل والخلاف انا وقع منه **قوله** ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله
في حقيقة فيه ان الزجاج لا يدخل في المفعول المطلق بصحة تاويل بما يؤل معنا الى المفعول المطلق
بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد وكل بما يؤل اليه ورده المصابة
لا فرق في المعنى تاديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب مفعولا مطلق وهذا لا ينبغي لان قولنا
للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم على الزجاج ورده على المفعول المطلق وخص اللام بالذكر
التعرض بوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه مبني نحو على الغفلة عن ان الباء
ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد **قوله** احتراز عما اذا كان عينا ينبغي ان
يقول احتراز عما اذا كان عن فعل ليشمل نحو جئتك للسواد اي اتحد فاعله وعامله
اسناد الى ان المصفاة الواضح الاخصر ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفهما اذا اتحد فاعله وفاعل عامله
وزمانهما **قوله** او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال
المذكور لان علة القعود هو الجبن مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يعتبر بعد الجبن من اوله الى آخره
جبنا واحدا الا احيانا متعدده **قوله** ونحو شهدت الحرب ابقاعا للصلح لا يخفى انه يصح هذا التركيب والمام
بوقع الشاهد الصلح فلم يكونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود اعم من المقارنة
في الوجود في الواقع او في فصل الفاعل **قوله** وفي بعض الحواشي ان هذا الراي يزين حد الجعل ما هو نحط
الفائدة قايما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير يرجع الى المصدر واقامة المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة
على انه لا يجوز اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قايم مقامه تقدير
الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل وهو انه
هل يجوز حذف الفاعل واقامة الظرف مقام مظروف كما في خبر المبتدا **قوله** العير والنزوان كبت في الحاشية
العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب **قوله** احتراز عن المذكور بعد غيرهم كالفاء لا يقتصر الاحتراز
على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعده شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه
يقال المذكور لمصاحبة لا **قوله** متعلق بيذكر وفيه لطافة ولو قال المذكور لكان الطف فتدبر **قوله**
او معمولا نحو كفاك زيدا ودرهما بهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا يمنع كون
زيدا في كفاك وزيدا معمولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم والغاه الشارح على
ذلك حسبك وزيدا درهم ولا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف او مضاف اليه ولذا جعل حسب

ملع

شهدت مامه

هل مامه

مجرى

٨٧

مجرى الظروف المنعطفة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب **قوله** وهو
سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما يجيء فيندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل
ايضا لان ما يدل على المفعول فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله اشاره الى معنى الفعل
وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان
معنى الفعل ههنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشاركته
في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى
الماء والخشبة لانه لم يستوي الخشبة بل صحبة الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب
شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما قال استوى الرجل وليس شيء لانه لم يستقم
الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له شرب
والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب ومكان واحد ما ذكره الشارح
في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة في المشهور خلاف المشهور ونحن نقول لو
لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان انضالم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم
ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود منه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من
العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويحمل الملازمة
مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهملتهما ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا
لرضعها وتركهما في مكان ليس من مسائل قبيل حفظهما وداخل في عدم تركهما **قوله** نحو تركت الناقة على
صيغة المجهول ولو جعلته صيغة معروف لكان من باب ضرب زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه **قوله** وفصيلها
كتب في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضيع الصبي **قوله** شير نخورد كوذك **قوله** اعلم ان
مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عامله وعن مذهب
الاخفش فانه جعل معمول الواو ولكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة **قوله**
واصلها واو العطف فلهذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ
الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه **قوله** لفظا او اسم فعل فان
اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي
هو عامله وجهان **قوله** وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل

كوذك
بضم الكاف
او غلط ...

٧ قوله تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه صحه

معمول الفعل اعم من المفعول حتى يدخل في التوين كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التوين
ضربت زيدا وعمروا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فيقول ضربت زيدا وعمروا خارج عن توين
المفعول معه لتخصص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا وعمروا خارج عن التقسيم فلو حمل
قوله خارج على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجه ان حمل مفعولا معه ومعطوفا
لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله ٧ تعين العطف عند غير المص ترجح العطف
فان قلت بالزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول
معه اذا اصرح بمعنى الفعل فيقال ما تصنع زيد وعمروا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
المصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا به ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم
يجز عطف عمروا على الشاني ت فيه بحيث لجواز العطف بجعل الكلام بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه والنصب اذ ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال
العامل المعنوي قوله وانما حكمنا التكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر
ان المعلل النصب اى نصب الاسم في هذين المثالين لا المعنى ما تصنع قوله الحال من حال
الشيء تحول اى انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة
لما نهاه وللشيء وكذا في المغرب والمراد هنا الحالة اعم من الحال المحقق والمقدرة نحو
فادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا
هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس
طالعة الان يقال الجملة الحالية سيقت لبيان صفة الفاعل اى مقارنته بطلوع الشمس وايضا
هي اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة
ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلاف وتسمى منتقلة قوله اى من حيث
هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية معتبر لانتفاء الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما
تعليل فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد ولا
يخفى ان الحال لا تثبت الذات المأخوذ مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية
واما تمييز قوله فيكون المعنى من صفة الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بانه نفس كون
الفاعل في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى
غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل من هيئة ما صدق عليه

الفعل

الفعل او قام به او تعلق به مثل ضرب زيد عمروا راكبين نحو فيه
ضرب زيد راكبا عمروا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف
فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبه وقد يذكر على سبيل اللف
والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير
حال الفاعل قوله او تبنى على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة اى تعميم الفاعل والمفعول ولا
يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين لما
يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة
المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول
مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او هو المنقول لا مثلا يجعل العرب الحال في ضرب الضرب شديدا
عن الضرب بلا تاويل ما حدث الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال للمعنى الملفوظ حكما رد على ما في شرح
المحرر انه مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعوله زيد الظ انه اذا اعتبر العامل حرف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا متصلا به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه انما عامل
فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم
به فتدبر وهو ما يعمل عمل الفعل ومن تركيبه اى يشتمل على حروف الفعل المقيد هو لمعناه وح خرج
اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا بد خارج معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر الفعل
بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا يعمل كل ما يستنبط فانه ان وان وكان
والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي وعمل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير
ادعو بل يكون العامل المعنوي عند المص وما سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي
في ان المعنى على تقييد التمني بالحال لا على التقييد التمني قوله نكرة موصوفة فلو قال مخصوصة
ليشمل النكرة الاضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة ليتناول جميع الصور لان ذا الحال في
جميع الصور يكون مخصوصة ح لا يجب التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت حالا امرا
حالا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكم فليس مما نحن فيه قوله وبعد الانتفاء للنفي
فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يعتبر الاستغراق
وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال بعد فاعل بعد الا الحال لكن لسلب الشائع

ان في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل اصلا

المضافة بدل

يحسن بدل

عامل سابقه

ولا يخفى ان قوله بعد الا عطفا على قوله في خبر النفي وهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح
او جعل الا عكسي ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح بكون صاحب الحال فيه منع الاحتمال
وصفيتها لذي الحال على ما صرح به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححان كما في نعرف
كل امر حكيم وفيه انه منع لا لا لو كان مصححا يصح جاءني رجل الا عالما ولنا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق
واما من قال لا منع لا لا يجوز وقوع الصفة بعد الا فقوله فوته بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا
وانما هو المعمول من خبر المبتدا والحال وارسلها العراك اورد اصله مولثو كتابها للنصف الاول
من شعر لبيد والكنا مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه شعر شعر اما الاشهار
السب فما سهم بحسب يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك
بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس تعالى اورد الى العراك اى اوردها الماء جميعا
والاصل عراكا فادخل ال ولم يعتبر معنى المصدر هذا كلامه ولم يورد ما كتب في الحاشية الوحد
المنع قوله ولم يشفق على نفص الاخار كسب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والمعجمة
المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص مراد تمام نا رسيدن وسوب
ناشيدن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية الى الظاهر هو الثاني وعطف لم يزد ما للتفسير
للتفسير لم نورد مضاعف مجهول من العطف الى الحوض كسب في الحاشية العطف ما حول الحوض
والبئر من مبارك الابل المبرك المباح يعني جاى شتر جو اباندن ومرادف به وحده كسب في الحاشية
الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال
الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة
مثل فعلت جهدك كسب في الحاشية بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد قال الفراء
بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة متاولا اى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه هل
هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت
بهم الجماء الغفير اى كلهم سايرا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخول الاول فالاول اى اولا فاولا ونحو
وحده المضاف من المصادر ومن غيرها الوجال يكتهم الى مرتبتهم فان هذه الاسماء الثمانية
مضافات الى ضماير ما تقدم منصوبات على الحالية في الحجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في
معنى مجتمعين في المجي ومتأكبرات لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال
التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي حلوله

انتهى

بالكسر

١٥

بجعل العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق الحكم بها قوله
احدها انها مصادر لا فعال محذوفة وهو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف
بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجرى الشارح على
مذهب الاكثر ومن لم تنبه بهذا على كلام الشارح حيث قال لا فعال محذوفة
او صفات فسوى ههنا قوله اي معتركة اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل
فعله بل المزيد فيه قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي ينبغي ان يكتفي به
لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله فان
كان صاحبها اي صاحب الحال مشتركة الحال الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فيقول نكرة يخرج
صاحب الحال المشترك ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين
معرفة ومن هذا يظهر وجه يدفع لتقييد تنوين صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه
فانه لا يصافيه قوله لانهما في المعنى مبتداء وخبر فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة
قائم المخصص بالمتقدم الذي ليس بظرف ولا ينفع في تصحيح الابتداء لا يقول الحال بمنزلة
الظرف فتقديمه لتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان
قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي با لا ضافة الى
نكرة ولا بالصفة ولا بالمنفرد ونحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا
ونحو رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة بان بعد قوله ولا تقدم اي
الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين
بالعبارة مختلفين مختلفين بالحال بان يتعلق فكل منها حال فانه يجب ان يلي متعلق
كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث
قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل
المعنوي وعلى الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على
المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا افعل التفضيل فيما

عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فاكون مدار المخالفة بين العامل
المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة
اصلا ولا يرضى به المعتدي في الاستفادة منه من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد
انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم على العامل المعنوي
اصلا لخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا على الحال فيكون
بناء الكلام على مذهب الاخفش ويعد ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم
التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا وان الحال يتقدم عليهما مطلقا
فتخصيص المخالفة مما لا بد له من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف من هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله
على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه
من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه لم
يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير
لان اللايق حينئذ استثناء عن العامل المعنوي لا ان يتبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف
قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور
فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي
بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند
البصريين ويمتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم
عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال وقع لذي الحال بعض لجواز راكبا مع عدم
جواز تقديم ذي الحال ولك ان يعتذر بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى
بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا
فلان بناء المبالغة في المبالغة على غير المعلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير
فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية وان فيه غير سديد لانه يحتمل

تقدير

تقدير موصوف مونث كالقائلة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير
الموصوف اما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدر غير معلوم واما كون الثالث
تعسفا فلان كافه غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي
صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياما على هيئته
الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة سميت الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد والحال
الحقيقي لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاء زيد رجلا
بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال
في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء
الجزء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او حرف
الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم هذا قول القول بحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود
من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا
يكون وصفا لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بايراد على
الهيئة ولبس الغرض من وضعه فكذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في
القاموس قوله ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر يأتي المبسر بمعنى الصائر بسرا
وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا وفي صفة النخلة نوع
قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل والمفعول
مصنوع لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا الاسلوب
على وجوه مشتق من لفظ ونفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به
واما قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذ كان
هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان يسمى مبسرا لكن لا يسمى
بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختار المصنف فالوجه ان هذا اشارة
الى ما على النخل والموهم ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم الا ظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله

لانه يمكن ان يكون المشار اليه النزال الناس فلا تبعد الاشارة بحالة البرية فيه
انه فليكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال
مصنوع لا يوثق به والله اعلم وله الحمد الاتم **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي فقد تقام
الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال
وفاه في شاه نحو يدا ابتداي فو بيد يد اي النقد بابا بعد ونحو بعت شاة بشاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل وضيعته اي
شاة درهم مقرونا فنصب هنا الجزآن بجعولهما لهما الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي
به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة بدرهم هذا ولا يخفى انه اذا نوي بالاصل
ينبغي ولا عن الواو الا على ضعف **قوله** فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية ~~وقد يخلو الا~~
وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عن ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو
قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع
المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع
المثبت الواقع حالا عن خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله**
ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل
~~لان المتبادر منه حذف الفعل~~ وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المذكورة والمقصود
جواز حذف عاملها باقسام الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث
الهلال سافرا ولا مثال في حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد
بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يمكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع
الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الرادف والتداخل وعلى
التداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا في حال يتبين انه ويادعين او
غنيه مما دخل الفاء نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت حزبا من القران فصاعدا
اي يذهب القراءة في الصعود **قوله** والمشعر قيد للعامل بخلاف المؤكدة
فان قلت المؤكدة التي تقارن ذا الحال باردة تقييد العامل فلا يصح الطلاق
قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها فيكون

لا يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ح لا

كان صفة **قوله** وجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا ح ح

مؤكدة لا تقيده **قوله** اي يحقق ابوة زيد دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى
لقولك عطف الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن
لكن عطوفا حال مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ~~ان احقه في نفسه حين كونه عطوفا~~
~~ثم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا مفعول ثان لا حال ووجه الدفع~~
ان احقه في نفسه حين ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه
مقامه وهكذا اثبت **قوله** ان يكون مقررة اي مؤكدة اما تحقيقه واما بالاستدلال
عليه لان الدليل مقرر للشيء مؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقدير وقد يكون
للاستدلال وانما جعل قول المص بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على
ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى صاحبه قال المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة لخصوصية تقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى وتولى مدبرين منه فان اردت له اسما فليتحج داعيه **قوله** لمضمون
جملة احترز عما تؤكد بعض اجزائها الجزء يريد ان رسولا لا تؤكد الا الارسال لا ارسال
الله او كون الشخص رسولا لا مطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوي فالو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله
الى الخلق بكتاب وشريعة فتؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولا بد ههنا من قيد
اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية فالمزيد اختصاص بالجملة الاسمية
وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو مضمون شهد الله
ايضا ومضمون الاسمية صاحبه بان يكون الاسمية ليس بمتعين ولو سلم يصح ان تقدر
في الله شاهد قائما بالقسط احقه وبكون التقدير فيه مع وجود الفعل بالحمل في الحال
طرد للباب والله اعلم بالصواب **قوله** المميز ويقال له التبيين والتفسير على
صيغتي **قوله** اي الاسم الذي رفع الابهام احترز به عن الحال لانه الاسم عن نحو
فعلت برفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بما اعجبني شيء
احسن زيدا واي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب
لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بمميز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه

باب التمييز

تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا اشكل بحسن زيد رائيه ونفسه والم بطنه بالنصب
مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها برفع الابهام ويدفع بان المعنى غبين
في رائه والوبطنه شاكيا وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى ان تكلف
لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم عن سفه نفسه
وسفه نفسا ولا وجه لجعل احد الوجهين شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى
ان يغير كلما ينكره اعني واعلى اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له رطل زيتا برفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون
وليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الان الحلال
ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر في ما وضع وهو ابهام موزونه وان ليس
الموضوع له مراد فخرج لئلا يزل ما به سنده الى الاقدام قوله لكن المطلق منصرف
الى الكامل هذا اذا تعذر الحمل باطلاقه والتعذر هنا لانه لو كان على اطلاقه للغا
ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال
المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة
الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب
الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج
امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع
عينا جارية وامثالها بانها من التوابع الكلام في الموصوف اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر
المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس
فالابهام ثابت في القصد في صور التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود
بالعين المعين اولا لانه لزم الابهام من غير فائدة لكان حسنا قوله ولا ابهام في
هذا المفهوم يرد عليه انه يلزم ان لا يصح جئنا رجلا على انه تمييز من كلهذا على ما اتفقوا
عليه ولا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا
ان يقال تعارف ذلك حتى في المبهم بحيث صار موضوعا فصح التمييز عنه وكذا في
ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ماذا في المبهم قوله عن ذات مبهم لا عن
وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت

وصف

وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع رفع الابهام عن نفس الاسم وبيان
انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل
كائن بحسب الزيت وذلك فرق واضح لاخفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد
بالذات ما يقابل المفهوم فيصح وكان فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه
من اي جنس فلما قيل زيتا عين ذاته بان عين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج
تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع
المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وصفه الذي لغرض المعنى وجعل لبيان
الجنس فقط فانه في قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته
والاستغناء تقدير يرد المضاف عنه يرد عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان
الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد تقدير
الشيء منونا وجعل زيد بدلا قوله ويجيء بما يقابل الجملة لم يجئ المفرد بمعنى ما يقابل
هذه الثلاثة وكانه اراد معنى مجازا بالقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالشبه
في الثلثة فالمقابلة يقتضي ان يراد تقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويرد على
على ما ذكره على التمرة مثلها زبدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار
وكانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار اما يتحقق
في ضمن عدد جعل طرفيه العدد للمقدار من قبيل طرفية الخاص للعام والاظهران
يجعل من طرفيه المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد في عين فافهم
قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيان المنوان ايضا فانه تثنية
منا بالقصر وهو افصح عن المن بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز
مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كسور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل
الى ثماني او بوايصفا الويبة او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا
رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلث استار
والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة

اثنان او اربعه وعشرون مدًا والمدّ بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث
او بل فى كون الاثنان المعتدلة اذا ملاءهما وبه سمى مداً وقد جربت ذلك فوجدته
صحيحًا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة
اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايض والاولى ان يبدل سوان سمنًا بغير
ان يراد قوله وهو التنوين محققًا او مقدرًا كما فى خمسة عشر رجلًا وكم رجلا ويريد
بما يتم به المفرد ما يتم به المفرد مما ينصب التميز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايض
نعم ان من التام الناصب للتميز التام بنفسه كما سيأتي وانما تعرض لاستغناء
اقسام الاسم التام دون المقدار لان له حكم يحتوي على معرفة اقسام الاسم وهو ما
اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم و
استغناء الاقسام للاسم التام لكان ادخل فى الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف
ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو
وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما فى حب زمانك فان
الحب اضيف الى الزمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب زمان بل حب
زمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الزمان والزمان الى المخاطب ولا يستفضي
هذا الكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد فرد قوله فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجل وهذا فى ماذا اراد
الله بهذا مثلا قوله عندي الراقود خلا فى القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله قوله بالتاء فى الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ
اربعة وعشرين صاعًا قوله وهو ما اشتبه اجزاؤه اي يشابه اجزاؤه فى اسم
الكل والاولى وهو ما اشابه نفسه واجزاءه وكذلك ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة
ومسندا الى ضمير ما وجزاه مفعولا به ونكل بالاتبه لانه لا اجزاء فالاولى الاقتصار
على الوقوع مجردًا عن التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد
عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله طاب زيد جلستين للنوع للتعدد انما
مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة
فى كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالتثنية فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه

انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن
بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسًا فهو خارج عما نحن فيه
وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صفة المودة او النوع و ليس
الفارقة عن الجنس والواحد فلا بناء فى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من
انواع الجلوس او احادها واما ثانيًا فلان المناقشة فى المثال ليست من داب المحصلين
والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يسمعه ارباب الترقي قوله
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع تخصص الجنس هذا بعيد جدًا ومع ذلك
الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصه لا يطلق لا فى المتعارف الا على الفرد
الاعتباري الذي يحصل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد
الحقيقي ويجمع فى غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد فقد جاوز حد التكلف كيف
والجمع اذا قوبل بالاقيه او يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المص لم
يجوز فى قصد التعدد الا صيغة الجمع مع لا حاجة الى تكلف فلا يجوز عنده الا عدلي ثوبًا
صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا الواو بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع لكان
مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام نظرًا الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان
المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر
ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للفرد
المقدار مطلقا قوله او المعنى ان وحد التمييز لا يوجب لجعل كان فى التوحيد الاول
ناقصة وفى الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه
الثاني بعيد جدًا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المهم او نونه ركيك جدا والمتبادر
من قوله جازت الاضافة الملتبس بالتنوين الا الاضافة الشيء الشبيه ولا داعي الشبه الا مر
مراعاة مشاركة ضمير يفرد وان كان فى المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف
بثم فانه ليس هنا للتراخي فى الزمان بل التفاوت الحكمين فى ان احدهما متعلق بالتمييز
والاخر بالمميز قوله اذا اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان
رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييز

يكون منكر الوجوب بنكير التمييز وح فى الالتباس فى هذا المثال لا مص نظرا لانه فى صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة فى صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق الكلام لا يساعده **قوله** وغيره مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذهاب الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما نقله رجال لكن هو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى فتامل **قوله** لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة فيه انما الابهام فى الطرف وما ذاك الابهام فيها الابهام طرف النسبة لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة ~~نحو طاب رطل زيتا فان النسبة~~ فيهما على ابهامها فكل من الحكمين اعنى قوله الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر **قوله** وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست لشبه حمله بل جملا واعلم ان فى قوله وهو اسم فاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا وينبغى ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بما ليست جملا ذكرتها جملا رجاء ان لا يخفى من حسبك على نحوك والاولى فى قوله حسبك زيد رجلا حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز لا من حسبك زيد لله دره فارسا قال الشيخ الرضى الدر فى الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ~~ومن الغيم من المطر~~ ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شئ عظيم يرون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفى القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يحمل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللفظ **قوله** ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنصب عنه قيد الشرط بهذا التقييد لدفع ما اورد عليه من النقض مطابقا بزيد بغنا فات

التمييز فيه اسم يصح لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط ههنا لما صار مظنة ان قوله والا ايضا به وفيه نظر انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل الصح على الامكان الخاص كما هو الظ المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه فى تصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز للمهم محتملا الا يكون دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا محل لعدم كونه فى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيحمد الشرط والجزاء ح وكذلك يتجه على القول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يكن يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يعطيني اجل الاغنياء وشرحت عبارة المص بحيث لم يرد عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصائص شرحى على الكتاب فلو ظفر نطيسه مع ما لا يحض من العجائب **قوله** بان يكون تمييزا برفع الابهام فى ما انتصب عنه **قوله** فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعجبني الشئ المنسوب الى زيد تعيين لذات المقدرة التى حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد الخ **قوله** هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد كما ظن **قوله** فبطابق التمييز فيهما اي فيما جاء الخ الطابق ضمير فيهما الى القسمين المذكورين فينبغى حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه فتكلف فى مرجع الضمير بحيث لتشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا **قوله** اذا اردت اباء واجدادا له المراد بالاجداد ما فوق الواحد **قوله** فاذا قصد تثنية او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا ينافي ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعه لا تخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما اعجل نسيانه لما اشتدت عنقريب بلسانه **قوله** لو الواو بمعنى مع والطبيع مفعول معه بمصاحبته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها اي لما انتصب عنه ومما تقضى منه العجب لانه جعل مفعولا معه لمصاحبته حتى كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل تثبت الاسم فاحتيج

ولا منشأ ولطالب زيد نفسا فيبطل به قوله فلو لمتعلقه قيد قوله ح ص

على الكتاب ك

مخصص ح

الى ادا لصح جعل الخبز فاعلا بمعنى عن اوهن من بيت العنكبوت فانبت الدعى بالوح
الى النبوت قوله اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه بمعنى الطبق يصح ان يجعل
مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسباقه لان جعل التمييز مطابقا لما
عنه اولمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة وان صح العكس ولكون المتبادر من
المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى
للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق
قوله واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا
يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من
فيها زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة
اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة عشرون
من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول
من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصصه بهذا الحكم فتامل قوله يؤيد التمييز قلت
بل زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذ جعلته
لازما يعني ان التمييز فاعل بهذا الفعل او ما سوف هيانه في تركيب يؤدي مضمون
هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا في قوته
منزلة منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال
سوق العبارة اياه والانفعال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء
فمن بنى الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه قوله ههنا ليس البحث
وارد الان سر وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل
المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم يعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد
اظهارا لما يجيء من الوجه قوله ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الخ
قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا

الارض

الارض عيونا قوله فانها يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح و على اسم الفاعل و
المفعول فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني و
المبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم
في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي قوله
المثنى في المصادر ان الباب على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين او متباينين
ولفظ الاستثناء من قبيل الباب وذلك لان ذكره مثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل
هذا ولك ان تقول بالاستثناء تجعل المستثنى منه تلثين قسما داخلا في الحكم و
قسما خارجا عنه قوله ولما كان مدلوليته بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه
يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها
مخالفا قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسم اولا تقسيم اللفظ
المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله والمخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا
قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد
كما هو مدلول اللفظ لا عن حكم حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم
على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم
سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا او ما عدا فليس الاسناد الى المتعدد
المخرج عنه زيد واجيب بهذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد ونفيد المجيء
بالظرف قرينة ان المراد سواه قلت ان تريد به يخرج عن النسبة الى المتعدد بان
يريد جميع المتعدد وينسب الشيء فياتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض
لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عنه شانه تقييد
الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري تحقيقا
الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام قوله سواء ذلك
المتعدد لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا و مقدارا

ولك ان يجعل متصلا لا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على
متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتاويل نحو اشتريت
العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تاويل الاجزاء ولك ان تجعله
منفصلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله
اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وسوى مضافا في ان شدده قوله
في كلام موجب اي ليس معنى الخ هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب
ما يقابله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تنبيها على اصطلح
عليه في الكلام التام في الباب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب مستحق لذاته
لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه الخ لا بد من قيد تام ليتم الضابط قوله المفعول
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نحو المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا وفعل
الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او متعددا
لم يعد كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما افاده في خلا لان الثلثة مشتركة في وجوب
كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه لئلا ذكره
فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد يقيد بقيد متقدم مبتدا ذكره
في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب
النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم
غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى لحكمه وقد نبه الشارح ايضا على
ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييد بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد
الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غيره
اشار الى ان بين هذا القسم وما يقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر
لتعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب
ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب عامل الا من الكلام كما ينتصب
المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع
المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها

الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني
القوم الا حمارا اصله بر لكن الحمار لم يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما
امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون هو بمعنى سوى وبرده ان سوى لا يفيد
الاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بنصب
قوله اسم يصح حذف متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمروا
قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر لدلالة
قوله فيما كما في نذسا فريقا يعني في المعنى ما خلا قوله اي النصب بها انما هو في الاكثر
الاستعمالات الا نسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب
قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل
المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون
تقديره حلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء والجائي او البعض قوله اي وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على النوعين
لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل من الفعل الخ لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون
زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في
النفي والا ولما ان يبقى زيد عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز
رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء
زيد بقيد المخصوص لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا ينصرف فيهما ولا يختبر
لا يكون الى غيرهما من ما يكون وما كان لم يكن قوله حال كونه مستثنى واقعا في محل
يكون متاخرا عن الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ولا
فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما
نقل الشارح فقوله فيما بعد الا بدلا عن قوله فيما بعد الا بدلا عن قوله فيه بدل البعض عن
الكل ومما يقتضي منه العجب انه قبل توجيه الشرح احسن لان المصنف بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمصنف
هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يليق بالمصنف قوله

بعدا او بعض منهم ولقلة
عموم لنكتة في الاثبات
اذا كان فاعلا يمكن
من قال قد يستعمل
البعض بمعنى الكل
واريد منه ههنا
هذا المعنى والاوجه
ان الضمير راجع الى
البعض اي خلا بعضهم
والاضافة للاضافة
للاستغراق وهما
في محل النصب على
الحالية الاخفى
ان خلا في تقدير زمان
مضاف اي زمان خلا
زيدا كما صح صح

بقاء
لح

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه معه واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي
ان يتوهم ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان
في المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير
يكون مسندا اليه صفة جرت على من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال
احترز عن تقديره قد بلا ضرورة لانا نقول تقديره قد اهون من تقدير الضمير العايد
الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام **قوله** ولم
يشترط ان يكون منقطعا ولا متقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة
المصنف استثناء المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر لا العكس فتقدم التقييد
هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديره اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان
يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان
لكان ذكر قوله او متقدما او قوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير
الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى
التقييد بعدم كونه متقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل
ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقدمه ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون
الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلو لم
يحتج الى التقييد باخراج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه
ما هو التابع في ذكره فاستغنى عن التقييد باخراج المستثنى المتقدم ولا بد في هذه القاعدة
من قيد اخر بين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءني
القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام
القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن هنا
تبين ان المصنف لم يستوف اقسام الاعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب
البدل بالاصالة ليس ما يقال التبعية **قوله** ويعرب على حسب العوامل اي
على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على
قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان
عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه

وان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار
الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه
فهو معرب بعامل المستثنى لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا ومن قال وعامله
الفعل بواسطة الباء فقد سهى فالمراد بالمفرغ له بمعنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل
الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى
لا متعلقه فيكون المال المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل
فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له **قوله** وهو اي والحال ان المستثنى جعل
الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو على المستثنى منه في غير الموجب
عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير عايدا الى المستثنى منه بل
ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان تجعل الضمير
راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة
على ما سبق بمعنى وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى
لا يصح عدم الذكر في الموجب فصح حينئذ الاستثناء قوله الا ان يستقيم بلا تكلف
واما على الوجهات الاخر فهو مستثنى من فهو الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في
الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فائدة صحيحة بمعنى
ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل
الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف
المنفي على ما تحققه مثل ما مر بي الا زيد يحتمل ان يكون فاعل بعيد **قوله** نحو قولك
حيوان مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى
قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مآل تحقيقه هذا ان الاعراب على
حسب العوامل في كلام موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى
فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن
قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على
المتأمل في بيانها وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان

ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا
والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان النفي
في خبر النفي عام بمعنى زال ووقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام
الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يوجد في نفي النفي الا الاثبات
فمن قال معنى نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله
الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد
دايما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي مذ قبل قوله او تحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم
فجعل العلم احق بالانتفاء عنه من المتقابلات واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة
من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل
وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ثم شدد اليه ومن
ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر
البدل على محل القريب هو النصب وتمتنع حمله عليه يحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله
فعلى الموضع محمله اي فيجوز البدل على الموضع فان النصب على الاستثناء هنا كثيرا ما
يكون ضعيفا للايهام البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا او ما زيد شيئا الا شيئا
نعم لا ايهام فيما جاءني احد منهم الا زيدا او قد يقضي خوف الايهام الى امتناع النصب
ولذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر بينه وبين ضد
التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه
لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم
يوصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير قوله لان من الاستغراقية لا يزاد
اتفاقا بعد الاثبات فيه لكون المثال اتفاقيا اذ من يزاد في الاثبات عند الاخفش
لكن الاستغراقية لا يزاد اتفاقا فلا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الا وبه
اخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية لا يزاد على الاسم شخص والظاهر ان
المص جعل الاسناد للاسم مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد بكلمة من قوله
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل عمرا عن

لفظ

لفظ احد لا يمكن نصب عمرو لا بد من الرفع التكرير لانه معرفة كما سيجيء انشاء الله تعالى
قوله وما ولا لا تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب
بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي ساير التوابع العامل في
المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف من
كـ بر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدر ان على ايهما شئت
واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى فائدة في قول المص عا ملتبين
بل يوهم جواز التقدير غير عاملين فتم ومرفوع الى النواسخ اذا دخلت المبتدا
والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى على تقدير عمله اذا كان العامل حرفا كالضعف ثم
اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان
زيد قايم وعمرو والا غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه
نظر اذ نعت اسم لا المبني الاول المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على
اسم لا جابر نحو لا اب وابن قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر هو مذهب
سيبويه ويقوي حرفيته حاشاي بلا نون الوقاية وعموم صحة فالمصدر به عليها
الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل
عن سيبويه ان النصب بعده شاذ وانما عاد بعد في قوله بعد حاشا للتصريح بنسب
باختصاص قوله في الاكثرية قوله ومعناها تنزيه المستثنى فلا يستثنى بها الا ما
اليه سوء قوله اي براه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى ضمير من غير سبق ذكر
لتبعيته ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاءه الى زيد ومن
التبرية من غير ملاحظة تبرية الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم
اي براءة الجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاءه عنه تبرئة اياه قوله انتقل اعراب تبرية صح
اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاء في
غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه كاعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه اعراب صح
بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فافهم قوله فيدخل نحو
جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم

عليه كل اثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشعر كلام
ان المنكر احترا ز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كان نحو جاء في اخوة زيد الا عمرو الا انه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم
الاشارة نحو ما جاء في هولاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا
لفي خسر الاوهم انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غيرا لا يصلح وصفا لمعرفة
فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاء بي رجال الا واحد الا فائدة في هذا الاستثناء
لانه لا يجهل انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا
محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص في بيان هذه القاعدة
اذا كان مراد المص بقوله حملت الا عليها الحمل غالب فقد التفت المص اليه حيث لم يجعل
المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات
اهتمام وترك قيده غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص اليه الا صفة
في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء
بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في محصور جعل استعمال
صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير
الى تعذر الاستثناء قوله وبتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بتعين
فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة
بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بتعين قلت نفي الدخول
بتعين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المص وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بتعين
يحتمل الدخول بظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل التعين على ما يقابل الشك بعيد
فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب حمل على الصفة فيحمل على البدل قلت رد المص
بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي
الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضي وزد
ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في
كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد
غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله
بعني ه

ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سيما الا ان يجعل الضمير في غيره
صح

باعتبار

باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء
ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل غيره لا ان
الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه
ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود
الالهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لا
وجود الالهة يستلزم كون تعالى مستثنى عنها بقي هذا البيان فاحسن التامل قوله
الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة او الوحشية والنجم الذي يهتدي به وهما فرقدان وجاء
في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من
القطب وقال في البيت شذوذان احدهما الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران
احدهما وقوعه صفة لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر
وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما لم يحترس فيه عن استعمال الشذوذ ولينبئا كذلك وقوع
الصفة فيه شاذا وكان الش قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقد بين شاذ رعاية للمناسبة
بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي الا يكن الفر
قدان اي ان لا يوجد فالمصحان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ يفارق اخيه فلا شذوذ
في البيت اصلا احفظ هذا واعرف من الله فضلا قوله وعند الكوفيين الخ قوله يعني في
نصبهما على الظرفية خلافا فان لعض النصب على الظرف فاعرابهما النصب لا غير وذلك
النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه
الش رح من ان في قول المص على الظرف مسامحة والمراد بظرفيته ليس بضروري بل يصح ان يكون
على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه
فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما نقل ان سوى في الاصل مكان
سوى قال الله تعالى مكانا سوى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعمل بمعنى البدل كما استعمل
لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل

فرض

لا في حال الاستثناء قوله وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يثنيها المص وكك
ان تجعل ضمير وستعرفها الى كان واخواتها لان كان التي تثبت لها الخبر لم يعرف بعد
قوله والمراد بتجدد المسند لدخولها ان تكون اسنادا الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها قيد ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف للشئ بنفسه فالاولى
ان يقال المراد بتجدد المسند لدخولها ان يكون اسنادا واقعا بعد دخولها وبعد في
نظر لان كون هذا الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها
فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله امره كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه و
شرايط على ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام
لانه المتبادر بعد ذكر احكام لشئ وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا
في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون
ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقيل ان لا يقع خبر كان واخواته
مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون
المص معه وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وليس وما دام وما زال ولا زال
ومراد فاتها لان صار للانتقال اي ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح
للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي
الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه
والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وسعدم على اسمها حال كونه
معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالفة لخبر المبتداء لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة
ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب
فيهما اشارة الى ان الحلاف في كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن
دفعه بان المص لما جعل حكم حكم خبر المبتداء استثنى عنه كون تقديمه مانعا عن تقديمه
فانه ليس له هذا الحكم من احكام الفاعل والمفعول ولا يد ان يقال وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة بعد الخبر يرشد اليه
فعولها بما بعدها وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله ويحذف عامله اي عامل

قوله



خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها
بعد سبما وقد سبق ضماير رجع كل منها الى خبر كان واخواتها وكك ان تجعل
الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس قيد التخصيصه بكان
قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشتبه
اسم لحيث تشبيه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفردا نحو ان خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول لمستفيض والثاني فايض
قوله ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة
والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثل ولم يقل فيه بارجاع الضمير
المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراد اولا بل هو ما
اخص منه وهو ما اشار اليه الى نفسه الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة
ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجئ بعد ان اسم لم يجئ اسم قبل هذا منقوض
بقولك السير كما سيران راكبا فراكب وان رجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان
المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التركيب البليغة وهذا التركيب مصنوع
لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير السير لكان والمعنى
المتبادر ان سيرا راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان يجئ بعد ان اسم وفاء بعد اسم
~~وفاء بعد اسم~~ ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر اربعة او وجه اي الوجوه المشتركة في
جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يجئ بعض موافقه الجاس وهو جر ما بعد ان مع بقاء معه
فانما وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدي بحرف الجر نحو المرء مقتول
بما قتل به ان سيف فسيف نقض عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح فطالح
فطالح اي يكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى
كثرة اعتمد با على فطانتك في استخراج ضروبها قوله اي ان كان في عمله خير الجزاء خير
ينبغي ان تجعل ضمير جزاء ح الى المظروف الى المظروف اي جزاء ذلك الخير خير فاندفع
ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه
لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدد ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على

نفيه وانما يفوت مقصعه لو جعل الضمير الى الظرف فتقديره قوله فكان جزاؤه خبرًا
اي فقد كان لانه لا بد للماضي من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من
الفاء والروابط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها
ادبعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن البحث وكلاما غريبا كما شاع في نظر الناظرين قوله اي لان كنت ردٌّ على الكوفيين
حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية
في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره
المص للبصريين فالتركيب ماضوي والماضي بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ
الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة لفظ والمعنى اما المعنى فلاستفادة
التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء فاء الشرط
فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفتخر الكوفيون يستغنون
عن ذلك ففيه نظر لان ما عدا المعنى لا يثبت بمجرد التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب في
ما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا منها بدل على
ان لفظ ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال
الرضي ما في حينما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان
الزائد قائم بتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض
يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول انكر الرضي مجيء اما بالكسر في المقام حيث قال ان
حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تغيير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا
انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يثبت
منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر او ان
واخواتها فان ان قد تكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان هذه
فتركت بيانها لانها في قسم الحروف قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا
والاثم يكن التنوين جامعا او مانعا قوله اي لنفي صفة الجنس وحكم لا يخفى انه يكفي
تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوفها يشير اليه قوله او حكم ويمكن ان يقال

لم يشر اليه بقوله وحكم الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس
بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكم وهو ثبوته للجنس وكذلك ان تبق صفة الجنس على
ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي حيث ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة
رجل فتدبر قوله لكن اكثره منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة
حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا
مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم
وتعيين مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص باسم قوله
ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من غير المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه
ولا غلام رجل ابوه قائم لما فرغت من معنى البعدية او الدخول ولا يصح ان يخرج
بقوله يليها لانه لما تعارف في كلام وتكرار الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه
بقوله يليها وكانه يتكلف ليصحح قوله وهذا القدر كاف في قوله او مشابها به هذا مما اختلف
فيه اللغات ففي بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم من امر الله
وتوجيههما على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول
وفي الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان
المجرور بما هو صلة للنفي لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتداء مصدرا كما في الاول قوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك
فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا
قدم مثال الحذف قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر
بلا تنوين وذكره في تعيين ما ينصب به يستحسن فقيل نيق ان لانه ليس تنوين التمكن المنافي
للبناء وقيل جميع المؤنث يبنى على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل
المثنى والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيصار عن المضاف
المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الذي بني عليه
لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل كان منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في

النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه
وقد انتفيا فلابد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض بتعريف المنصوب بلا لانه
يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعدد دخولها كما عرفت معناه
قوله هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع
قوله لفنصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل
رجل عدل قوله ايراد حسن لحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القايم مقام المثل
والماؤل بالصفة المشتهر بها مسماها واجب الا ان تنوبنية فيما اذا وقع في مكانه من التنكير
ولذا جعل حذف اللام مغوبا له قوله اي فيما كررت فيه لا الح لا يقال يصدق على مثل لا رجل
في الدار ولا امراة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فنجيب بان يقال فيما كررت فيه
لا بسبيل العطف ولم يذكر الا خبرا واحدا او كان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول
في المثل المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم
على الاسم والخبر على الخبر فانما يجب التوجيه بذكرها في اثناء تفصيل الوجوه فنقيد
قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح ان تكون في الثانية زائدة لانه جاز
البناء مع الزائدة نظرا الى لفظها قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل
خبرهما محذوف لان المحذوف خبر واحدهما لانهما بحكم المعاندة في حكم واحد كما
في ان زيدا او ان عمرا قايمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحد
اذ ما له شيء من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان
فمن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر فقوله محذوف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان الخبر الجملة الثانية
مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف فالاولى ان يقول سابقا وخبرها
بالله قوله حملا على لفظه لشبهه حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان القريب
فان الاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله فلان لا ان
جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التنكير
والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال
قوله وضعف وجه ضعف دفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا اوله

وجه ضعف المدرجما ذكروا وهو انه يجوز ان تكون بمعنى ليس وهو ولا يكون عامله
اذ ليس ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لاستعمالها وانما قال
وضعف وجه ضعف الاولى اشارة الى ان الظاهر ان المص قوله ضعف دفع
الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اذ شاع الضعف في الاستعمال
فان مداره كثرة الاستعمال وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل انما
حض لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا الا اثر لتغيرها في الحال مع العرض والتمني
فانه ليس المجيئ في الاماء فانه مع نفي الماء وفي الا تنزل عندنا على نفي النزول
وقد مر انه اذا ابطل النفي في كلمة لا ابطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين
بليس ايضا لا الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الاندلسي في العرض
فانه يوجب دخولها حينئذ على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذا التمني يغيبها عن الخير
فنصب اسمها مفعولا لفعل الاعلام اعني اتمنى الغلام او لانه لما كان يتغير عملها دخول
الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغير بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال
بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام
حقيقة الظاهر انه بيان وح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها
للمعاني الاخر التي هي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف
فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز
ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ننزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
اخر يدل على محصله تثبيت المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير يسب يفعل كذا
قوله ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام لا وح
عند الالماء ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم
لا لقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما اضيف
اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه يدعوا الى جعل بعض

الحكم اوصافًا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر وتخ مبنى اول مفرد يليه وكك ان تجعل
مفردا حالا من ضمير فى اول ويليه حالًا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقييدات
كلها للموضوع قوله لحكم الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله ولم يجعل
فى حكم المنفصل لمظنة الفصل الخ لا حاجة الى جعله مظنة الفصل يكفى فى منع البناء الفصل
بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله ان كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا زاد فى كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا ان الكلام
فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يتصور
نصب المعطوف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل
وقوله لحكم ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا ...م لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام
قوله حكمها حكم وانح المنادي فيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل
دون وجوبه قوله من اثبات الالف فى نحو ابا له اراد به الاسماء الستة الا اذا افانه لا ينقطع
عن الاضافة وهذا عند المص واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة
الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع قوله
يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين طوي ما اشتمل عليه الشروح فى هذا من انه
جواب سوال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى مثل ابا له ولا غلامى
له مع افرادهما وتنكرهما معربان لانه لا يحصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما
الحكم فالحق ان يجعل حقيقيًا لهذين التركيبين من غير تقدير سوال قوله اي شاركه
اسم حين يضاف لا فرق بين الوجهين فى المال وانما التفرقة فى حل التركيب المص بارجاع
ضمير شاركه تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع الضمير الى المضاف
فى اصل المعنى الاصالة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المواد وبارجاع
ضمير شاركه تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة
فى اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله فى اصل معناه
اشارة الى ان التعريف فى الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايد عليه ويحتمل ان يكون

معنى

معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فايدة ايراد الاصل انه لا يشاركه فى خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل
انه لا يشاركه فى خصوص مع الاضافة لانه اختصاص تعددي والاختصاص المستفاد من
هذا التركيب جزئي وهذا الاظهر كما لا يخفى على من فهم الاظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه
ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما يشبه
المضاف حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لا ضاربى فى اليوم مع مشابهته للمضاف اعنى لا ضاربى
اليوم فى اصل المعنى لان الاضافة فى امثاله بمعنى فى قوله لفساد المعنى قال المص ولانه
لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره فى المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا
لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون
بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما عين صورة المضاف شابه المفرد
المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله واغماض سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيبحث
لانه حكم المحقق الرضى قدس سره فى شرح الكتاب فان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
العائد لم يسبق الخليل فى ما بنى على ... مثل له ولم يلحق فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصد
بيان الخلاف لا تجلى المحالفين لا يخفى بعده من العبارة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما
لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم تعين بهذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب
ذكر فيه الخبر وهى اي جزيته جزما ولا احتمل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبر
ولك ان تجعله راجعا الى عالميتها ولا يستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة فى الاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ما جعله
نكتة للاقتصار ينبغى ان يجعل نكتة لترك بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز فى نحو اسم ما ولا تقدمه وتأخيره
الى نحو خبر ما ولا قوله وهى زائدة عند البصريين وليست ان النافية بل التى تزاد مع لما وما المصدرية
ايضا قال الرضى الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتأكيد نفى ما والا فالنفى على اسد ثوابتات
قوله او تنقض النفى بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله قوله وما طالب الحاجة
الا معذبا قوله وادل وجعل من قبيل ما انت الا سير الجبل معذبا مصدرا وجعل منجنونا قايما مقامه
اي دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما قائما زيد

ضار با بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعا فما منكم من احد عنه حاجزين فلان ما عامل ضعيف او لكراهة
ابراز ان النافية في معرض العامل **قوله** اي حكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جزجزما
لا يكون الا بالباء الزائدة المحضة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليوكد باعتبار الباء وقد نبه
بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر
فجعل ما زيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الجر لانه مرفوع لكونه
جز المبتداء في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده
قوله اي اسم اشتمل ليحرج جعل الاشتمال بمعنى الجز مسموعا عند سماعه فاحتياج لاخراج الحروف الى
تقييد ما اريد بكلما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجز مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج
ليس لمجرد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاول وجزء آخر كالاشتمال على الجز
كاشتمال الاسم **قوله** يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء
كان الكسرة الخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا
نحو غلام اي الفتى ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع **قوله** وانما قلنا من حيث هو مضاف
اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير المذكورة
وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر
موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف **قوله** والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه
لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال
ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بالنسبة اليه شيء اعم مما نسب حقيقة او صورة وقوله
ولكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو شبيه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة
من حيث انها علامة اي الاشتمال حقيقة او صورة وفيه ان ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي
غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد المنفية بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة
او حكما واعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه
كما يقتضيه كلمة الوصل **قوله** وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر
علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف **قوله** فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف
مراد والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والاراد
شرطها الخ **قوله** اي مثلي يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي للازم معناه فلا بد ان الواجب

بحث [illegible]

بحث الاضافة

ان الواجب ان يعدل تجريدا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ تنوينه
او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق
المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه
بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس
بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام **قوله**
التعريف او التخصيص والتخفيف كلها او بها لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر
من هذا التعريف وانما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر او لفظا
او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان
نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى المضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت
معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوي الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب
الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظ **قوله** علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور
العام في مثله تقديره ذو لكن تقدير العلامة اجزل معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل الخ والمنسوب
قوله في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الخ لا حاجة الى
ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف
على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله** واما قيام وكليث اسد ان اريد المساواة
التي قيم اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة
في الاستعمال بان يصح احدهما كلما يصح استعمال الاخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا
اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة
الى انه ينبغي ان يعيد عبارة المص في عد جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا في جنس
المضا لوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال وليس المضاف
اليه اصلا للمضاف وبكل مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح
مائة من رجل بل يجب من رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اي
مائة من هذا الجنس **قوله** فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى
ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها قال من التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية

قوله والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام صح

و لا ينظر ماد عاصم اليه وكذا كل رجل ما لا ظرفيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح
حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قلت نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في الى هذا الكلام ظاهره او فيح اول من وقع فيه قلة التدبر و تبعه كثيرون ت
لتوهم رتبة التعليل عن التفكر والتحقيق ما او انا اليه التمسك بجبل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل
ظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه انظر لهذا التنزيل لمعنى ضرب اليوم كمعنى
ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب
واقع في اليوم الظاهر ان في اليوم فيما سواصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة قول المص ونفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف احدث في الاضافة مع معرفته سي احدطرفيها
الا انه حض المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى
معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما اتفق عليه علماء علم البلاغة من ان اللام موضع لمعين
اما مفهوم مدخوله او قسم منه و قوله ولقد امر على اللئيم ليس من الاول فان المراد من اللئيم
مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد
من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه
مجهول غير معين لا يجمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت
الاصطلاحين فكلام الشيخ احج بالاعتبار في تحقيق كلام النحاة وليس لك ان هذا الحكم في نحو غير ومثل
كنحو وشبه و غير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين في
مثل و غير في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخر قوله بان يجعل واحد من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله
واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحد منها و
افله المسمى بهذا الاسم و قد يخص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل
العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم
لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة الاشتهار و صاقه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق
الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق الواسع
المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا الحمل لا يخرج عن

ما يستفاد منه

عن

كونه موضوعا لمعين ولا يدخل في ما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده
من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد
بالتجريد تجرده والاظهر ان المراد ابراده بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة كان طلبا للادنى وهو التخصيص عنده مع تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة
التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيل الحاصل
ولا يخفى ان تحصيل الحاصل في ينبغي ان يسند الى الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع
الاضافة قوله وبين جعلها علما في النجم والثريا اورد عليه ان المجهول المجعول علما هو
المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعين المراد بالنجم
حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما للتحصيل تعيينه تحصيل فلا فرق في تحصيله
الحاصل بينه وبين اضافة المعرف نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ارادة تعريف اللام الموجودة في الكلم واحداث التعريف بطريق اخر قوله واما الخمسة الا
فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والا فظ الا وضح قلانه ما ثبت من الفصحاء
قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة قوله اما منزل سلمى سلام عليكما
هل الان من اللاتي مضين رواجع قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي
والديار البلاقع قوله اي يرد جواب السلام و يكشف العمى عن المتحير الذي هو في
عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي تنصب القدر عليها
والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثالث فكيف يصح تعريفه والتمييز و
اجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب الاثافي
الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد
التنبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز دفعا لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد و
كريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل
اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او ايضا
شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار
فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار و قد يقال اضافة صفة الى المعمول

وايه الى اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد
تقدير حرف من حروف معتبرة فى الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان
فى المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان
للعمل فى المفعول به وغيره مما لم يكن سابقا وهذا اطلاق مطيا لنا فى المتن وقيل اضافة اسم
الفاعل واسم المفعول انما هى للمرفوع السببى لا غير فيقال زيد ضارب وبطنه ومؤدب
خدامه لا الى غيره كما زيد ضارب فى داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه
يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اى لا يفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا
ولا تخصيصا قوله فى اللفظ لا فى المعنى الخ اشار الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه
بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحر مختلطا مضافا الى
خفة المعنى اى لا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا
فما يقال ان ذكره فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب
ان يقال لو قال لا يفيد تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف مع قيله افادة الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا
او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا
على مذهب من لا يجوز القائم غلام جنى لا يتم على مذهب الفراء وانه لا يخفى فى المضاف
اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف فى المضاف اليه بعد حذف
هاء الضمير واضيف القائم اليه قيل بعد جعله سببيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها اذ الرافع فى الصفات لغير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا
فى الاضافة اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزام الاضمار فى الصفة بدل مرفوعها
لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل الرفع
قوله والمراد ان المشار اليه بهم الخ فيه انه لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق
على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا
فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف
اليه فى التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

التخصيص

التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاخلق بالاعتبار قوله من جهة انها تفيد تخفيفا الاولى
ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد
فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف
لتساويا فى الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص والتقديم المتفرع على المصرح
اولى من تقديم المتفرع المذكور ضمنا ويعارضه ان النفى متقدم على الاثبات فالترتيب
الذكرى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المص قوله واما ما وقع فى شعر الاعشى اعشى اسم
لخمسة عشر شاعرا الخمس عشرة فتامل ونفصله فى القاموس قوله وضعف الاولى ان
يكون من التضعيف بمعنى ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به فيستدل به ورد لا يتوجه مضا
قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعنى امتناع الضارب زيد متقرر بحيث
ينبغى ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى ورد
لا شرب للصادرة قوله اللهم الا ان يقال الاشارة الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن
العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها احتمال آخر من كونه من تتمة
الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا التطابق ما عرفه بتامل منتج قوله
فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر
ولولاه فيحتمل المائة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على
المحل قوله ومن قبيل الثلثة الاثواب وجه آخر لضعف البيت قوله وعبدها اعداها
فى اضافة العبد الى المائة مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات
النتائج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله
سيبويه فيه الجمع والواحد قيل اى هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما لانه قاسه عطف على
قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة
كما فى الحسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار فى الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل
والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن
ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول فالنصب كذا قيل وفيه

بلغ

انتفاء مرجح

نظر لانه قد سبق من هذا القايل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيه بالمفعول
فالنصب كذا قيل لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه ان المختار في الحسن
الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على ما هو مناسب له وهو متعين فلهذا الحق المص العبارة
ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن **قوله** يعني سيبويه واتباعه
هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان الحاصل بالاضافة
الزماني والمبرد في احد قوليه والزمخشري **قوله** فيجب اي في قول من قال جعله بتقدير
المضاف لان الجواز هو قول فيكون نظرة الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القايلين والا
ان في يجيء عنداي عند من قال **قوله** فانه لا يحتاج جوازه الى حمل اشار الى فائدة قوله
فيمن قال والاظهر انه اشار الى رد قياس المبرد على الضاربك وجه اخر وهو منع كونه مضافا
قوله اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول الخ كانه غفل عن قوله حملا على المختار
فان التأويل الى هنا فيه مافيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون مفعولا له
لقال اي انما جاز عند من قال كذا حملا **قوله** ولم يحملوا الضارب زيد عليه الخ فيه بحث انه لم
يحمل الضارب زيد على اضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد واضارب زيد كالنسبة
بين الضاربك وضاربك وكان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل المورث للاشتباه والا كيف
تشتبه مثله على الفضلاء المختارين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف
اليه والضاربك وان لم يؤثر في تخفيف المضاف ثاثر في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب
زيد وضارب زيد ويتقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه
في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقي انه لما حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل
الا ان يقال لم يخفف بحذف شيء بل بتبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف
قوله من غير اعتبار حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم لا حمل بقوله مضافا فابطل بالتامل
الصادق **قوله** لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم مقام
الاخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام
هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول **قوله** وتابعهما ان
يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في
ان المراد منه الوقت الجامع لخ الذات المعتبر في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعين فيكونه

من قبيل اضافة احد المتباينين ومما يقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان
المنتخب ما كتبه في هذا المقام من جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة المسجد
الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص فكذا فيلس ساير الامثلة فيكون تلك الا ضافة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة وجانب الغربي **قوله** بصلوة الساعة الاولى
وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة **قوله** وبقلة الحبة الحمقاء
في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا
وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام **قوله** ومثل
جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد خزد ريشه اذ كهنه وفرسود كي **قوله** حتى صار كانه اسم
غير صفة مذكورا ومقدرا ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن
الوصف فلم يطلب موصوفا **قوله** والجنس في الصحاح والقاموس الجنس الانسان فهو اخص
من الاعيان **قوله** ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في
العموم ان يكون مدلولاهما كليين يتحد افرادهما سواء كان مترادفين او متباينين وبالمماثلة
بالخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او الاظهر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين
او المتساويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه
اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما توهم وقوعه من نحو كل من الدراهم وعين الشيء ونسعيد
كرز فاراد دفعه **قوله** فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف
اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف
المضاف اليه اخف **قوله** بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله
لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالا متناع اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فان الكل ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة
قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعرفي او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ
قوله واما اذا كان للجنس ففيها يزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء
انما جاء من جعل الشيء شاملا بغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء اللغة ما يصح
ان يخبر عنه فمن قال الشيء يعني الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد
بعد وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة

في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف
ح

من حيث هي فالمعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة بخلاف فانها لا يصدق على غيرها
وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالمعين يصدق عليهما وعلى الطبيعة من حيث هي
ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل الى قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان
بمسمى واحد والوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرط تجريد المضاف
عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده ثم فازه الى هنا **قوله** فاجاب عنه بانه
متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل
الطريق في التنكير العلم ان يراد به المسمى لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى
كرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وياول السعيد لمسمى به فيكون
من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه **قوله** ولم يقولوا
كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه
اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل
المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكونه
اللقب اوضح انما نظرا اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القياس الكرز اللئيم والحاذق
وابن علقة وابن دبرة وابن جابر واخو عنبر منسوب صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار
لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا معنى اللئيم **قوله** وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف
الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف **قوله** واختلف في
انها الاصل وفي تقديم مفتوحه اشعار باختيار الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر
ان السكون هو الاصل فتامل **قوله** او حكما لانها في حكم الابتداء بها **قوله** لشاكله
ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فلا تعذر التزم الياء التي هي اختها **قوله** مثل
مسلمي اذا اضيف الى المتكلم سواء كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال
لانه اذا اضيف ولو كان تقييد لا يطلب اذ اجوابا فينبغي ان يقال وصار مسلمي بالعطف
ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء
قوله وكسرها قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بناء قبلها بغيرها قال

الفتحة

الشيخ الرضي وكل الايجاب فيما لم يلزم الالتباس واما فيما يلزم فينبغي الضمة كما في اي
جمع الوي على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء
اي ياء المتكلم في صور الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي وقرأة محياي ومماتي بسكون
الياء عند النحويين ضعيف **قوله** واختير الفتح تخفيفا الظاهر ان اختيار الفتح لانها
الحركة التي كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة في البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كان آخره الف يثبت وان كان ياء ادغمت وكان واو وقلبت ياء وادغمت
فان كان في آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء
المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث
فاستثناها ببيان كلها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف
اعجازها اشبهها اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في
واخي واني على ما اجاز مما المبرد وبحث ان ينبغي ان يتعرض لجر داخي واني وفي
والتعرض بالباقي عارض الفائدة **قوله** فاخي واني قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف
المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا
على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديمه في قوله
تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه عجب من كل عجيب
قوله يرد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس
المبرد ان يقول في حال النصب اباي **قوله** واني مالك ذو الجاز بدار قيل خطاب
للمؤنث كتب في الحاشية اوله فقد راحلك ذا المجاز وقد ادي قدر اي قضاء ذو الجاز
اسم سوق بمنا ومعنى ادي اظن انني واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب المص بان
ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر **قوله** ويقول اي
امراة قائلة جعله صيغة غائبة مع ان المتبادر من امثاله في عبارة المصنفين صيغة
الخطاب دفعا لما يتوهم ان الصواب وتقولين واحترز عن بعدها قبل ان حمي فيه حذف
مضاف اي حم زوجتي ولو قال المص ويقال لكان اوضح **قوله** وفم بالحركات الثلث لكن
بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير منها عائد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام
ترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت قبل الخ هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا

ويقال بترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصًا ويدٍ وجنًا ولغة اوّل في منها
هي كواو وذو اصل عند الفراء ذوي كنكس وعند غيره كوس **قوله** وكان مقتضى
المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيًا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت
بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الشمول كان المناسب ان احق الشمول
قوله كالكاهل في الحاشية ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه
اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابع مع ان الفاعل الوصفية ايضا يجمع على فواعل
ويصح تاء تبنيث الاسم التابع لانها كل تابعة لانها لو كانت جمع تابعة بقال ثانية باعراب
سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع **قوله** والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية
والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب **قوله** فلا ينتقض حدها لخروج ان ان
وضرب وضرب بعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى
تخصيص الموف يجعل ان وضرب من التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري
يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من
التابع اهون من جعل التابع اعم **قوله** كل ثان اي متأخر اراد دفع ما يورد
على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريق ان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتبارا
ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثالثة في المرتبة الثانية
من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى
الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن
قال يشكل بقول علي رحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب الرتبة فقد
غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالمسبوق
حيث لم يقل اول ولكن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول
الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان في الاعراب **قوله** اي بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين **قوله** ماش
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العاقل الخ لا يخفى ان ما ذكره لا يطرد في
الصفة المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل

القائمة صح

الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في
التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قراءة الكتاب
جزءًا جزءًا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هي الحالية بالمجموع
وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة بل جزء ايستغرا الاعراب من غير تأخر عن الاخر
في الرتبة ومن قال باعراب سابقه اخرجه لانه يجتمع اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما
واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوزه فهمه على ان محل
قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما يجتمع اعراب سابقه ولا
يجعله مقابلا له **قوله** يشمل التوابع الخ مؤخران كانت هذه الامور او مقدمات
لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت **قوله** اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
الاحسن ان التعريفات هنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادي
وتابع حركة اسم لا يعرض لها في محلها ولم يعرض بالحالتها الى هذا الباب **قوله** ثم ان
لفظة كل هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد وايضًا لا يصدق على انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظ فانه من
سوانح الزمان **قوله** والمحدود في الحقيقة التابع لا الافراد ولم يقل ان لفظ التوابع
ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزن المرفوعات ونظايره فتقديره
هذا باب التوابع والموف هو المحذوف اي كل ثان فمن استدرك على الشارح بان ذكر
التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك **قوله** لكن لما ادخل عليه كل يجعل لفظ
كل متعلق زايدا شبيه زيادة الى كون التعريف مانعا **قوله** والظاهر انحصار الحد فيها
هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ او في باساليب ودقايق التركيب بل هما
يليقيه الحرص وهو المادة الصافي الى الساحل من الاعاجيب **قوله** النعت قدّمه لكونه
اشدّ متابعة واكثر استعمالا او فرنا بعًا قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه
الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه
بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال
المتعلق معناه الوصف بحاله اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه لو وصف بحال
قائمة بالمتعلق حتى يتأتى في دلالته على معنى في المتبوع

الحرص

وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن
وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حال اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال
حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار
يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى
المتبوع وهو كونه بحيث كونه يحسن غلامه قوله اي يدل على هيئة تركيبية مع متبوعه
لا يذهب عليك ان اعجبنى زيد علمه وجاء فى القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التوابع
لان دلالة علمه على حصول صفة فى زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد لاضافته الى ضميره
وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم ليست بهيئة تركيبية بل لاضافة الكل الى ضميره
فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره فى بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة جعل
مطلقا صفة الدلالة ولا باعث العبارة فى الدلالة على معناه من التاء قوله
فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى المتبوع انما هى بخصوص موادها ذلك
فى اعجبنى القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالة
على حصول الشمول فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله فايدته
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى فى شئ بعينى ليس الغرض
من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهو وظيفة نحوية
لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التى يجب ان
يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح
مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك فى النكرات والثانى دفع الاحتمال
فى المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد من تتبع ما يجادلهما بالعلة كما
يستفاد من حرف التعليل التعليل قوله ولما كان غالب مواد الصفة هذا اما حاصل
كلام المص فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاء زيد اسدا حالا واعترض على
الفرق وهو مندفع بان بيان الفرق على ساعده الاستعمال فى احدهما دون الآخر قوله
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتي لما اي لما لم يكن الخ وفى صحة نظر والاظهر ان
نزك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله رده نباه الرد على انه لا داعى الى اشتراط

على حصول معنى فى متبوعه

لا يدل ... مطلقا ...

الاشتقاق

الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس مبناه الرد على الامثلة التى
ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان الاكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نحيا باعتبار
انه فى قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاصح
الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله فى صحة وقوعه حض عدم الفرق بعدمه فى صحة
الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بخليته راجح على غيره قوله اذا كان
وضعه لغرض الخ اي وضع غير المشتق يعنى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء
كان مجازيا او وضعيا وعرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على
شئ ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلى والخارجى وترتب وجوه المعنى
فى العقل غرض من وضع النعت فى التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلى
قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى يحتاج انه لا حاجة الى التقدير الذي
لا باعث قاعدة التقدير وبهذا يبين ان جعل الغرض معنى من باب الاقحام فى
الكلام اما قوله فى المتبوع فالاولى تبديله بشئ لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان
يكون للمتبوع فان يصرفا بوضع لغرض المعنى عموما اما فى مبتدا او ذى حال او موصوف
او غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل اي كامل فى الرجولية بفتح الراء
وضمها على ما فى القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه يكون مجازا عن الكمال
فى حقيقة دل عليها لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح نظرا ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى
ان يقال وفى مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
قوله وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله ويوصف
النكرة اي النكرة وما فى حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله قوله
امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وقيد النظر
لان الجملة فى حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا
جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها عند المخاطب بما يعرفه
من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة
بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طارئ على وضعها وقوله

لا يقع نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا ...

ابتداء مقابلة

لا المعرفة اشارة الى ان قول النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم
يحترز عنها لانها لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا توصف بالجملة اصلا فعبارة
المص غير واضحة قوله لان الانشائية لا يقع الا بتاويل بعيد قيد التاويل
بعيد قيد بالبعيد لان التاويل يشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجملة التي لها محل
من الاعراب في تاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور وتحصل ما ذكره ان التقييد
بالخبرية اشارة الي انحطاط الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها
الي تاويل البعيد لا الحدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا يقع
صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق صفة ومعمولها قوله اي مقول
في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال
رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما
نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجملة
المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعني على التاويل الذي
ذكره لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية
المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول المحذوف بانه
عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قبل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما مضى بالجملة
المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام الطلب
الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل قوله واذا لم يكن فيها ضمير الربط
يكون اجنبيا اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اصلية
غير قائمة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في اخر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الضم
لان توجه المخاطب الي الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس هناك مظنة الغفلة عما
لا يظهر الا بمزيد توجه ولذلك بالغوا في رابط الحال ايضا فوق المبالغة في رابط
الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة منافية لجواز حصول الربط بغير
الضمير كما في خبر المبتداء قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا
بيان كونه جملة وحه قوله تبعه في التنكير يحتاج الي التاويل والمراد بحال الموصوف

او جملة فكذا عد بلي
فلذا اخر البحث
عنه صح

ماجعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان المراد
بالوصف بحال المتعلق ماجعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان
كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه و ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن
قايم بزيد فاعرف قوله اي بحال قايم به قوله يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب
متعلقه الي ماشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في
متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اوله قوله بحال متعلقه بما ذكره ويلزم ح
ان لا يكون النعت في جاني رجل حسن غلامه الحسن بل هو ماول به اي كائن بحيث غلامه يحسن
ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يلزم ان يكون جاني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا لحال المتعلق لانه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويسكلون فيصدق
والتعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه
قوله والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة
المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا
فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل وامراة عدل او افعل التفضيل عن
فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبورا او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع من هفوة الاقدام قوله فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف الحي فيه بحث لان الالف التي يلحق التثنية
في الفعل لفعل الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي يلحق الصفة علامة تثنيتها والضم
فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية الفاعل دون موصوفها فممنوع بل الحق انها
لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بلا شبهة نحو جاني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف بحال الموصوف
مطلقا تابعا للموصوف في الجهات البواقي ايضا انه لا يطرد في الوصف بالجملة فان يضربان
لا يتبع رجلين بل الحق ضمير الفاعل لتحصيل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة
اوصورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد مطابق قوله من قام

لا يوصف بصفة
اعتبارية
تحصل بسبب
المتعلق فالوجه
ان يقال معه قوله
ويوصف بحال المتعلق
انه صح صح

ي رجلان يضربان صح

رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد
غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعد فيه غلمانه ولو لم يكن
كالفعل لامتنع فانهم قوله ولحاق علامتي الى اللحاق كالحوق بفتح اللام ويجوز
من غير حسن ولا ضعف نحو غلمانه لانه لا حرج بذلك عن كونه كالفعل لامتنع مررت
برجل قعود غلمانه لوجوب مطابقته لموصوفه قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا
ان يخرج الاولى ترك في الظاهر لتيصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم
الظاهر بعد الضمير ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله
اويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء الاولى او يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة
التفتازاني في المطول في اخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره
المتصل فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه انه اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجة
الى التوضيح يتوقف فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا رتبته
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر
قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واما نا الكسائي وصفه تمسكا بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم
ظاهر كالرحيم لا الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية ورد عليه
ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة
الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب
ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به فغيبة ان الشارح
لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول
وضع المضمر الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد مع المرجع
ووضع الصفة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات
يقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجي بعد والمنادى القياس ان يكون في مرتبة ضمير
المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص منه قوله لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام ~~الا بمثله~~ اي ذي اللام الاخر او الموصول اما ان

في عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم يكن كالفعل صح

يراد بمثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف
الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص
من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وحينئذ يتجه ان يقال
الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد الصفا انه يوصف
ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة قوله
بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب
سيبويه لتوفر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله
بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك بجواز وصف المضاف الى المضمر
دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف الا بمثله او بالمضاف الى مثله
لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة
بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي لا يوصف
اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي
قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا
في قوله باب هذا مخصوص ويقول باب بهذا اسم الاشارة لا ان يراد بهذا اسم الاشارة
فتامل قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصفه الى وبمثله من اسماء الاشارة
وبالمضاف الى مثله قوله بل رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد
بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو جاني فيشكل التعريف
بجاني زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا كما يجي ويشكل
بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا
المقام نسبة لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضيته كل منها فالمعطوف مقصود بهذه
النسبة وقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا
بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود
بالنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد
نسبة او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالات اي المفهوم من لفظ
م

منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منهم وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف صح

البعضية صح

المقصود ومن المقصود منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل لانه لم ينسب اليه بالنسبة ولا الي الشئ لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل
منه فاذا راج القصد ليس يقصد الاحتراز عن البدل بل لبيان المشترك بينه
وبين البدل فاعرف القصد ولا تمل قوله واجيب الخ اخره فهم هذا المعنى من
كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى
بين قولنا جاني زيد وحماره وبين قولنا جاني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا في
مفهوم التوابع بهذا التفسير دون الاخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا و
اردفه لزيادة التوضيح تحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف
بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم
جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح
ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد قسم الحروف واما
ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عنده كيف ولو كان كذلك
لاستحق الرفع رتبتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين
واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيدين ورجله فرجله من حيث انه بدل عن
زيد يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري بحيث عليه ان المراد
بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل كما سيجي والواو الذي للتاكيد للصوق
ليس من العشرة بالمعاني التي يجي قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد و المؤكد
فينتقض التعريف به قوله ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوف من وجه وهذا الوجه جعله صفة
لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام
وداع فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل
عن عطف المفرد على المفرد الي عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد و
لما كان التاكيد بمنفصل احتاج الي البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره
بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واخترت على زيد ضرب هو وغلامه لانه

الداعي

الداعي
على الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون
من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال
الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمنفصل
قوله نحن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع
انه حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل
احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد خلافه والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيد مقابلة
اكد مع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب
مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا
الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان
التبس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم
ضربني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الي متعدد
وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس
الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار
من غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف
استدلالهم لكن لا تقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا
وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بجعل قوله والارحام قسما قوله
جاني كلهم الي اخره فيه انه لا اشكال في جواز جاءوني كلهم وجواز اعجبني جمالك لو
الفصل فالاولى التمثيل بجاءني الكلهم زيدا واعجبت جمالك زيدا قوله وقوي الخ
الظاهر وليقوى من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره
كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الي القائم
من كونه مبتداء واجب التعريف محصورا فيه القائم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف
يحتمل ان يكون تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح

لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امورٍ في عبارة المصنف لانهم من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما يري ولا لاحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكما يستحق المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه تقديره كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** اما نحو رب شاة وسخلتها فيتقيد به التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي تجعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف على الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض من ان الضمير انما يكون له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الي ما قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ من ان الضمير الراجع الي النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لا يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شيء وهو ان الظاهر ان تحمل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتعدد التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل **قوله** فيتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتداء وهو عمرو ولقايل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا للفاعل وهو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** وانما جاز الذي جعل بجواب هذا السوال ثلثة احتمالات الاول منع كونه بين المعطوف والمعطوف

احتمالات

الفاء عاطفة والثاني كون المعطوف في حكم المعطوف عليه ... اذا لم ...

اذا لم يكن له ... صح

عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن الجواب الخ فيتقيد به الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة ولا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا الاستناد بما هو رابط للجملة الثانية بما هو رابط به المعطوف بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع في ما زيد بقايم ولا ذاهب عمرو ولسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** بسببه الضمير راجع الي طيرانه اي بغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسندا الى مصدر من قبيل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نايبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب بعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين اي غير متحدين مادكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضى منه العجب الاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه يقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا او بكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه يجوز ذلك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله** اكل امرئ تحسبين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس مرفوعا على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص ونارا توقد مضارع التفعل وحذف احدى تائيه **قوله** التوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول **قوله** فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة ووقع لما ذكره الفاضل الهندي

ان فی ترتیب الجزاء علی الشرط نظر لانه کیف یترتب علی وقوع العطف کما یدل علیه اذ اولا ثانی
عدم الجواز وتحقیق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتبة عدم الجواز
بحسب الحقیقة والحال وقیل اذا عطف بمعنی اذا ارید العطف فلا مانع من الترتیب
علی الارادة ورد بان عدم الجواز لا یتسبب من الارادة بل هو ثابت ارید او لا وهو
مندفع بان عدم الجواز اقیم مقام والتقدیر اذا ارید العطف علی عاملین مختلفین فلیتجنب
عنه لانه لم یجز قوله وعدم جواز ذلک العطف مع خلاف الفراء جاز فی جمیع المواد عند
الجمهور وکما یتجه علی المص ان قوله خلافا للفراء بیان للمخالفة قیل تمام الحکم لانه اغا یتم بالمستثنی
فاجاب بان المستثنی متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع کونه تکلفا جدا یتجه
علیه ایضا انه یفید ایضا انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء فی هذا الترکیب ویکون محملا لعدم
الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سیبویه فی عدم الجواز ومخالفة الفراء فی جمیع الصور
الا فی نحو فی الدار زید والحجرة عمرو فلا یفید ما هو المقصود من عدم الجواز عند سیبویه
مطلقا والجواز ان یکون المقصود نفی مخالفة الفراء فیما عدا هذا الترکیب واثباته فیه اعلم
ان الشیخ الرضی لم یوثق نقل المص ونقل المسید انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش
علی انه جاز العطف الا فیما اذا فصل بین العاطف والمعمول الجر وخالفهم الفراء وسیبویه
بالمنع مطلقا والمتاخرون لا یجوز الا اذا تقدم المجرور فی المعطوف والمعطوف علیه فعلی هذا
خصوص لمثال المستثنی فی المعطوف والمعطوف علیه محفوظ فاحفظ قوله التاکید
جاز بالهمزة والواو فان قیل کان البدل اشد مناسبة بالعطف فکان احق بالاتصال
بالعطف قیل قد یزاد فی التاکید اللفظی حرف العطف نحو والله ثم والله وکلا سیعلمون
ثم کلا سیعلمون ونحو لا تحسبن الذین یفرحون بما اتوا ویحبون ان یحمدوا بما لم یفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب لوقوعها فی الترکیب وقدرا علی ذلک فی ذکر المفاعیل الخمسة قوله
فثبت غلط وتحقق الظاهر فیثبت ویتحقق قوله او فی الشمول ای التاکید ما یقرر
امر المتبوع الخ نبه بذلک علی ان ذکر او فی الشمول بعد قوله فی النسبة لغو الظهور
ان جاء القوم کلهم ایضا یقرر امر المتبوع فی النسبة ویفید ان النسبة الی جمیعه لا الی بعضه
ومفاد التنبیه ان تقریر امر المتبوع فی النسبة شاع فیما بینهم فی التفصیل المذکور ولشیوعه
الشمول حتی یغنی عن ذکر الشمول تقول جاء فی القوم ثلثهم اذا ارید تعیین العدد

کلا

لکن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لکان ترتیب التوابع فی بیانه کترتیب صح

باعتبار النسبة بصناف العدد الی ضمیر المتبوع وذلک من الثلثة وما فوقها ولا یوکد بها
الا ان یعرف المخاطب کمیة العدد قبل ذکر التاکید والا لم یکن تاکیدا بخلاف الوصف
فی نحو جانی رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض ای تقریر امر المتبوع فی النسبة او الشمول
هو الغرض من جمیع الفاظ التاکید فالتعریف به جامع لجمیع الافراد اذا عرفت هذا ای
کونه جامعا لجمیع الافراد فنقول اخرج المص الصفة والعطف الخ فظهر ان التعریف
جامع ومانع وقوله وافادتها توضیح متبوعها فی بعض المواضع لیست بالوضع
لو تعرض لتاکید متبوعها لکان انسب قوله لفظی یختص بالمعارف الا فی المحکوم
وکذا المعنوی یختص بالمعارف مطلقا عند البصریین ونفسه وعینه فیه عند الکو فیین
قوله لفظیا او حکما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلک فی تکریر اللفظ الاول
وان کان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعیة الی المخالفة لانه لا یجوز تکریره متصلا
فقصد به الفرق بین ضربت انت واجمع واکتع فان الاول فی حکم التکریر لفظا لان المخالفة
للضرورة بخلاف اجمع اکتع ومنهم من لم یتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بین ضربت انا انت واجمع
واکتع اعلم ان من قال ان الضمیر فی انت هو التاء وانت عماد فالتاکید فی ضربت
انت واخواته تکریر اللفظ الاول حقیقة قوله فی الالفاظ کلها اعلم ان المؤکد اما مستقل
یجوز الابتداء والوقف علیه او غیر مستقل فغیر المستقل ان کان علی حرف واحد او کان
مما یجب اتصاله باول فوع من الکلم او باخر نوع منها تکرر بتکرار عماده فی الاسم نحو بک
بک وضربت ضربت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریره وحده
نحو ان ان زیدا قائم قوله ولا یبعد ارجاع الضمیر الی التاکید اللفظی قلت علی ای تقدیر
ینتقل باجمع وتوابعه فانه لا یجری فیه التاکید اللفظی ودفعه بتاویل الشمول المستفاد من
کلها بالشمول للانواع لا لجمیع الاشخاص قوله وهی نفسه وعینه وقد یزاد الباء فی عینه
وکذا فی اجمع فیضاف الی ضمیر المؤکد وقدمه المص علی ترتیب الفاظ التوکید او اجمع لکن
الجمهور علی تقدیمه علی ابتع والزمخشری متفرد فی تقدیم ابتع والمص تبعه قوله قیل لا معنی
لهذه الکلمات الثلث وعلی هذا الاوجه لذکرها بین الفاظ التوکید لان التاکید من الاسماء
المعربة وهذه مهملات ولذا لم یذکر المص مثل حسن بسن فی التاکید والحق ادراج هذه الالفاظ
فی التاکید بضرب من المسامحة وتنزیلها منزلة الاسماء ولانها مستعملات فی کلام العرب

معنی لها

فیین

ابصع

لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولذا قال الشيخ الرضي التاكيد
اللفظي على ضربين احدهما ان تتحد الاول والثاني ان تقويهم بموازنة مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا
مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له
في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
الشراي ستخرج واستنبط مما ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان
يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة
لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية كاشتمال كل منها على خروج من النقصان
وتمام ما يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله ويكتع اي يتفقان بمعنى جعلا علمين
لشمولهما الواحد والاثنين والمؤنث والزيادة قوله انفسهما بابراز صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
المذكر والمؤنث وهذا الاصل في كل مضاف الى ضمير التثنية لفظا ومعنى فيقال نفسا زيد وعمرو
وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في
تسهيل ابن المالك قوله وهي جمع لا واحد له على الاجماع عند الجمهور خلافا للمازني
والمبرد وكذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر العاقل قوله او الجمع اي الجمع
الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث
وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم ايضا قوله
ولا حاجة اليه ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز في كله من غير ارادة الاستئناس فقد
افسد من اصلح قول المص ذوا اجزاء بتاويله بذي متعدد الافراد كان او اجزاء قوله
يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو
وفيه نظر لان المقصود حكم يصحبه في المفترق الحسي ولا تحصل الرد عليه من غير نقل
من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي
لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا توهم الافتراق الحكمي في بادي الراي يحسن التاكيد
بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومنه اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور
لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وقال الفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي
مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا صحح ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي

العذر صح

افتراق صح

من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله واكد ذلك الضمير او لكانه دل
عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس
والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته
باجمع مع شدة اتصال هذا الحكم الحكم السابق او يجعل منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق
الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان تقول فتامل فاعرفه قوله البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضيفي زيد اخوك
والعيان الصحيح البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة
اليه نسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من المعنى ان ليس البدل مقصودا بما نسب
الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان
حمله بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد وفيه نظر لان نسبة المجي الى
الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من غير
ضم اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل
الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتغلط بالمتبوع
سهو وهو حال من تزييره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اي دون
المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع اليه كما في
بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتغلط بالمتبوع
سهو وهو حال بنية من تزييره وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوز عن
المتبوع في كونه مقصودا وقد غفل عما نبهه عليه الشارح من قال دونه ظرف نسبه
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه ح يكون المعنى انه يتجاوز من المتبوع
ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشي الى المتبوع ولم ينسب المتبوع
الى المتبوع ولا يحصل لذا يري قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع
اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان ذكره
في حكم التوطئة بانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين في حق البدل قوله
وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فيقال الظاهر

ان يقول على طبق ماذكر فى شرح التوضيح ان لبس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد
كنسبته الى احد فى الكلام قلب وليس بذاك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد عن
القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة
اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليهما بسبب تقرر النسبة الى زيد او بالقياس
الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرر النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع
الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما ذكره فى تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا
بالنسبة دونه انه يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق اخر
كذا فى الوضع قوله اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة
كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء العلم لبستعاد منه
منه اسم القسم الثاني وهكذا فى اخوه وهذه فائدة شاعت فى كلام المصنفين و
لا يكاد يحترز عنه فبيان العطف الاضافة فى الاولين بيانية وفى الاخرين لامية لادنى
ملابسة بيان ما هو حاصل معنى الاضافة لا معناه المراد فى المقام فلا يشكل انه كيف يعطف
المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه
من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فيه ان هذا المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب به من ان الحرف المقدر المذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة
على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا يحصل له قوله
اما اشتمال البدل على المبدل منه الخ يخرج منه جاءني زيد حماره فانه لا اشتمال لاحد منهما
على الاخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد فى جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل
منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل
منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري
غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على تقييده بمعنى ما لا يحتمل قوله وبدل
الغلط اي بدل سبب عن الغلط جعل مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم ويجعل الاضافة
اضافة الى المبدل منه فيكون قوية اذ هو الشائع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حسبانها لمن هو اهلها فضلا من المنعم
كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه اي بجميع المبدل منه

فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول
متروك جميع المبين بالبيان الاول وجئ بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شئ من المتروك
بلا بدل مما جئ من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل عنه فيكون بدل الكل وبدل البعض
بدل على بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع
اليه اجمالا فقيل ابدا اليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدلا عن اجمال
فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل ترك بلا عوض ولم يجد شئ من المبدل منه
سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل
منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواحد مما اشتمل
عليه المتروك فخذه راغبا ولم تعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الاشتباه ولا مبدل
لكلمات الله ولا تبديل فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل
مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفى مثل هذا المقام تؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة
قوله يعني يتحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته
اياه وكذا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف
مفهومي زيد واخوك انما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزءه اي جزء المبدل منه ثم ان
الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم من المقام لانه راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول
الاول بل اراد تعيين الاول بقوله والثاني جزءه بتقدير والثاني مدلوله مدلول جزءه وليس
من عطف الثاني على الاول وعطف جزءه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان
عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف قوله حيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الكل اجمالا لانه زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل
الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضرب زيدا غلامه قوله بحيث مما الاولى بالاوضح ترك
اياه الكتابة والقول بان بينهما ملابسة غير مما نحو نظرت الى القمر فلكه فيه قيل ان النسبة
الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون بدل الاشتمال وكذا المثال الاول
الاخر قلنا اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون مثالا ههنا والى القمر موجبا
ههنا والى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الهند
فقال نعم رايت درجة الهند كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان

البدل بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد
بالسهو او النسيان وسبق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه
بدل يعني ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان يقصد الابدال بعد ان غلطت
بالاول تقتننا **قوله** اي نعت البدل المونث واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا بدل
الكل ايضا مستبدعا اذ لم يشتمل على فائدة فلها البدل منه نحو قوله تعالى بالوادي المقدس
طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود انتقص هذا وجه مطرد في الكل فيحمل
باطراد ولم يخصه هذا بتبديل الكل كما فعل المص وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او لوصفه به هذا ولا يخفى
عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالموصف جائز لنقصان النكارة الا
ان يقال لما باعد النقل عن مقتضى العقل فلهذا اختص نحو الذي يدعون لغيبتهم اياهم قال الشيخ
الرضي ان هذا الاشتمال تاكيد كيف مثل اسكن انت وزوجك الجنة و اتقوا انه تاكيد قال
الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل
توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير
توطئة كان تاكيدا **قوله** وبراء يشت رشي عجناء لا غر لنباء سود اي وقوله
ان كان فجراي كذاب يقال عين فاجر **قوله** قال اللهم صدق الطاهر يقول لان
خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الطرثاني مفعولي التارك
ان جعلناه المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير وصرح بالثاني تسهيل ابن المالك وجعله
بهذا المعنى من دواخل المبتداء والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل
على الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني انه
لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر
على بيان المركب ولا بمثل وغيرهم ما وان وان وان لدخولها هكذا في بعض الطرف
قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب
والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة بهذه المفهومات والتعريب اظهر فيما هو التحقيق
وبهذا التعريف عما تكلف الشارح لا خراجها نحو ما آتيك وكن من الشاكرين وعلى طريقة
النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد بما وضع ليستعمل في متكلم او مخاطب او غايب
كذلك ولهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا فلي يتكرم لا يتذكرون وعلى

التفوجيين

يعرف م

من لم يعرف فيه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك معنى الجعل **قوله** وهذا الحد لا يصلح الا لمن له ماهية المبني
على الاطلاق اي بهذا الحد الاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل لكنه
ممنوع لانه يكون معرفته لا بنيه فيما من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي **قوله** اذا لم يعرفها يعني لو لم يعرف
ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل
كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان
تعريفا للاسم المبني ليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم
ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل **قوله** مبني الاصل وهو الحروف
والفعل الماضي لم يسم مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق
معرفة مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ الامر في عرف
النحاة لا بغير اللام **قوله** وبالمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة
الاولى هو المناسبة فافهم **قوله** او غيرهما وهو الاشارة الحسية **قوله** فكلمة او ههنا لمنع
الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما يناسب
مبني الاصل ما كان مناسبة موجبة البناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب
بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان بناء هؤلاء غير مركب لبس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه التشكيك ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت تخرج
عن القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبني لانها ليست
موضوعا فليست كلمات عن كونها اسماء وانما ذكر فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها
قوله ايثار التقديم ما هو موجود لشرفه او بقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب المناسبة
مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدم
خلاف عدم التركيب فالمناسبة المبني او بقول عقد فصل المعرب لبيان التركيب
بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه المناسبة لا باعتبار عدم
فالاهتمام به المناسبة اكثر تامل **قوله** من حيث حركات اواخر الاسم حيث انه فانه
لا يقابل للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور مطلقا لان يا زيدان
مبني على الالف ويا زيدون على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال ان هذه الحروف ضم وفتح وكسر **قوله**
والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الجمع بينه على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شيء حتى يكون علما
اللغة لا في العلم كما هو المصطلح الصناعة وان التعبير عنها بالخصوص لا لاشتراكها بين
الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما **قوله** وحكمه حقه ان يعبر عن تقسيم المبني لانه
قدمه لانه غيره جعل تعريفا للمبني عقيبه على انه حكم الذي التعريف بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه

تنبيها على وجه العدول عنه او فيه نظر لان الحكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل
منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اي
معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان
معربتين لكن ينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله
فرتبه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية
لما الشرطية والاستفهامية والتامة وما باقسامها سوى الموصوفة لان المراد
بالموصولات ليس مجرد الموصولات بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست من الامثلة لان
المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل
بل باب في بيان طائفة من

التوجيهين لابد من حمل المتكلم واخواته على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون
في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما لم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله
ويخرج بهذا القيد لفظ الى آخره اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة فلهذا افرد
القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة
عما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة
الى آخره بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان
للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج
بهذا القيد على كل من تقريري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر ~~واما الثاني فظاهر~~ واما
الاول فاما المتكلم فظاهر واما المخاطب فلان المخاطب موضوع للمخاطب ...... من حيث انه مخاطب
الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ الخطاب بخلاف انت فالاظهر الاوضح ان يقال
من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج الجميع متعلق بالتوجيه الثاني واما
خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتا هما ولفظا هما موضوعان
لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه
حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن
نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل من تلامذته
فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق
قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا
لكن تقديرا لانه نسب به منه بابراز الاقسام نعم يتجه انه شاع مقابلة لفظا بقوله
تقديرا فجعل تقديرا لكنه يلتبس يخل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله
فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور قوله فكانه متقدم من
حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتعددها نعم كانه للفظ
العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي اما تقول فكانه متقدم من حيث
اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه لعدم ذكره لفظا فانا جاز في
قوله

يتوجه اليه الخطاب
اذ لا معنى للمخاطب
صح

فى ضميرالشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة الجى كان قوله لانه
انما يجئ به من غيران يتقدم ذكر مسند ركما وكان العبارة المحرزة فانما جاء فى
ضمير الشان مصدرا والضمير الراجع الى المتقدم الحكم قد يكون لا للتعظيم بل للاحتراز
عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما فى تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع
منصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثانى
مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت
تضرب الى ضربن وتضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت
اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف
فلم يعد الماضى والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون
فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تغفل
قوله التنهين او لهما بدل من المستتر فى المنتهين بدل البعض من الكل واشار به
الى ان كلمة الى للاسقاط لا للحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها فى الحكم قوله
وانما بدا فى المتكلم الصرفيون يبدؤن بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم تراعون
اسلوب الترقى لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضميرى المتكلم الواحد
قوله هو اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارح العباب اى اجماعا من البصريين
فالفراء جعل ضمائر بكماله وباقى الكوفيين ذهبوا الى ان التاء تبصاديه وان
عاد قوله حاصة فى القاموس الخاصة فى العامة وهو قال من فاعل مستتر
او من المبتداء والتاء للتانيث الى طائفة خاصة وفى المهذب التاء للمبالغة
والخاصة مصدر كالباقية والتقدير حض خصوص او الجملة معترضة هذا ولك
ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد حض خصوصا قوله كما يحذف فى اخر الكلم المشتبه
ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المص
وقال لان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة يحذف الفاعل اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر ولا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان استتار المرفوع
المتصل حيث ما كان ولا يكون فى المسند الى الظاهر لا فى بيان وجوه المرفوع
المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضى للتانيث بهذا القيد وقس عليه نظائره
قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وكان الشارح

بكماله ن

وهذا الكلام ظاهره والتحقيق ما سبق فى اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الكلام نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التحقيق قطعيه

عبره الى واحدا او فوق واحد لانه احضر واوضح لانه لا يطلق فى عرف المثنى
على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير مطلقا لوحدة او مع
الغير هنا يرشد الى ان مطلق قال من المتكلم للاطراف زمانا اى زمانا مطلقا ولا منصوبا
نعوله ليستر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفى الصفة مطلقا ليس حالا من
الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا يوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير
المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان الى الضمير مفرد الى الا سواء كان الصفة والا يوجب
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة مؤنثة لانه لا يصح فى قوله سواء كانت
اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء
كان زمان المرفوع المتصل مفردا او غيره قوله سواء كانت الى بيان المطلقا بمعنى زمانا
مطلقا لحسب المعنى قوله ولو كانت ضماير لا تعر الصواب لا تغير وكانه سهو من قلم الكاتب
قوله فيهما اى الالف الى اى فى الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر رفا التثنية والجمع لا لاجل
شئ بنه على ان اللام فى قوله الا ان يتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم فى التعليل
فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعرض لمن جوز ههنا على السود وذلك انى تعذر المتصل
بالتقدم وقيل تقصد قاصر لانه لم يشمل قايم انتم وفاعل المصدر او قوله اقايم انتم داخل
فى الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب او المتكلم
ومنه فصل المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس
فالاتصال فى باب اعطيت والانفصال فى باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد
انما فانه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما تم الشرح
لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل لصح تعلقه بما قدر من غير فصل قوله
اى حذف عامله ينبغى ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيدا ضربته فانه فى تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال
قوله او حدفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض
بضمير فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع

فالصحيح ن

زمان كون مه

قوله م

في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة
جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه لم يجر على من
هي له كان اشمل لدخول انا قايم انتم فيه فان قلت لا مانع الى قوله اي يكونه صفة جرت على
غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل
فيما لا يلتبس ايضا ويبدا الظروبه قوي لاختيار التمثيل لما لا التباس فيه وانما قال
صفة لان الفعل الجار على غير من هي له لا يجب فيه الضمير بالاتفاق على ما في الرضي قوله
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير لرجوعه الى
ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لحمل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى لما
خلاف الظاهر والاحسن المقام بعض الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه
محل الظاهر فكما لا تنفصل الظاهر لم يتصل ~~الظاهر~~ الضمير ولا يخفى عليك ان يقتضي
لا يجعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لاحتماله في ان الاولى بل الصواب ما هي
وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اختلافا في حيوان
الصفة عليهم مما الاصل ما هو الاكثر قوله احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها
اياه قال سيبويه ان كان رعايتين لم يجز فلا فالمبرد فيقيس على الغايب للتحرز عن تقدم
احد المتساويين من غير مرجح قيل لترجيح الاول في ضربا اياه بكونه فاعلا في الاصل في
اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي النظر الذي
والترجيح كما ذكرنا يحوج الى ضرب من التامل قوله وحكى سيبويه يجوز الاتصال لم
يقل حكى الاتصال بتعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكى دون العرب مع كمال
تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما شي قالوه ولم يتكلم به العرب فوضع الحروف
غير موضعها والنحاة البعيد مذهب النحاة قوله وان شئت او ردته منفصلا
قال الرضي الاولى في الثاني مفعولي اعطيت الانفصال وفي ثاني مفعولي علمت
الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من ~~رعاية المشابهة بالمفعول الى ذكر الاصل~~
~~وثانيهما الاشارة بالاصالة الى الترجيح بذكر الاصل احدهما الاشارة حتى اولوية اشار الى~~
~~رعاية العارض لم يقل من بالمفعول المشابهة رعاية لان الخبرية حقيقة والمفعولية~~
~~تشبيهية~~ قوله والاكثر لولا انت الى لم لولا انت وعسيت الى اخر مما فيكون

عل رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشار الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية صح

لئلا يتوهم انه يجب لستما لهما محا ولما دفع هذا التوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساكي
الى اخرهما لعدم حذف النباس المقصود بخبره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس
بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف لكان اولى في تفريع قوت كمال الموافقة
ايهام خروج جزء المتكلم عن الحكم قوله ان لولا في هذا المقام حذف خبره كانه جعله في حكم
حذف الخبر ومجموعا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن
كذا الوجودي فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير فالتصرف فيه لكونه معمولا اولا لان
المعمول محل التصرف كذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر اولى عند الحاجة قوله
ونون الوقاية مبتدا ومع الياء خبره لازمه حال من ضمير الظرف وقوله انت مع النفي الى
وقوله ويجتار في ليت لا وعكسها لعل حمل معطوفات على الحال وقوله يختار يستثنى من
التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل قوله
لبقا اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة يكون في الكلم لا
مطلق الكسرة ولذا لم يحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحذف ايضا يجب ان يصان
الحذف ايضا عن اخت الكسرة لانها لكونهما على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن
ههنا ظهر انه لو قال لبقي الماضي عن الجر ليتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا
سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي الوقاية تامل قوله
بخلاف كسرة بصير بين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج بالضمير لانه فاعل بخلاف
المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد انها المتاخر عنه قوله وبخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل
الياء وانه يقوي مماثلتها الجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم
يعدمها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله ليت لا لتخيير في ليت ولعل لانه عبارة
عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيارا في ليت ولعل مستثنيان
عنها قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان
لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه
ذكر توطية لقوله وبعدها ومما وان لا يكونا بعد العوامل مبتدا او خبرا لكن يصح
التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر لا يشتقين حتى تجب

اتصاف ما قصد بها بمفهوميهما حين تعلق بها وليس التركيب من قبيل رايت
هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن
تمسك بكون ما نحن فيه حقيقة يكون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد
غفل والقول بانه ما يجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة الجواز
قوله مطابق للمبتداء ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون
ضمير المرفوعات هو ما اشتمل على تقدير كون المرفوعات مبتداء فمن تمسك به في دعوى
انه قد يطابق الخبر فقد سهى **قوله** ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان
الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اوكونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان
اختلف في كونه ضميرا بعد كونه مرفوعا كما ستعرف وفيه ان يقول صيغة ضمير
مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وامر استحقاقا فاختيار
للتشبيه على رجحانه **قوله** ويسمى المرفوع فصلا الا ولى ان يسمى صيغة هذا المرفوع
فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد **قوله** وذلك التوسط لفصل اشار
الى ان قوله لفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام
المقدر بعدها ان لام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لقصد تبيين
كون المبتداء نعتا وخبر التوسط لا التسمية **قوله** لان الفصل انما يحتاج اليه
فيما اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل فيما صح
من المبتداء للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه
وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا يضارعا عند الزجاج تمسكا
بقوله نعنا ومكرا اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما في انه
هو ابكى واضحك ورد بان التاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى انه كلام
على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل من اقول انما اقتصر لان الدخول
فيه مع الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى
قوله وبعض العرب يجعله مبتداء اي يتعلق بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء لو
كان معنى الجعل مبتداء الحكم بانه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان
معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتداء فلا يحتاج الى

هذا

هذا التوجيه لان جعل الشيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء
قوله وح الرفع متعين لم نقل الرفع متعين بالخبرية لتحققه فيما سبق **قوله** و
يتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ
المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار **قوله** ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هنا متاخر فهو
اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله مجردا ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج
عن مقتضى التقدم وجعله الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب
فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض
الناس وجها وجيها وقوله وذلك لحسب المفهوم اعم من ان يكون قبله الجملة او لا
بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه
مرجع قبل الجملة لعدم ما يحترز عنه مع ان هنا ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وحمزة
رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل
بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير او بجملة معترضة **قوله** قبل الجملة اي قبل هذا الجنس
من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعد لجنسه منه فيختار ان ردا على من قال
وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان مطابق
المعرب ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر واختر احسن التدبر **قوله** وتحسن
تانيثه اذا كان العمدة فيها مونثا وجه حسنه انه المسموع واما تانيثه بتاويل القصة من
غير كونه العمدة فيها مونثا لجد فليس حال عن السماع كما وصفه الرضي **قوله**
لو دالظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني
قوله تفسر الخ **قوله** فانه لا دخل للتسمية في هذا الا بمقتضى الدخول في الفاعل ان يكون له
دخل فيها وعينه لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغائب وتعينه **قوله** وايضا يلزم
استدراك قوله الخ فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون
اخر من غيره او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع
من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان
او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا او فا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع

الى الشان المتعين فى المقام وذكر على الابهام تفسيره دونه خرط القتاد قوله
فعلى هذا الوجه يجعل التقدم على ذكرا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قايم
لما راي ان توجيه السابق بقوله تقدم بعدا يده يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه
لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يحسن تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح
بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى
عنه بمجرد هو زيد قايم فلا يبالى بالانتقاض القاعدة به واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا
فالاولى عدم الفصل بين هذا المنفصل والمتصل بالمنفصل قوله وان كان عامله معنويا
لم يات لم للمتصل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا
والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتداء مع كونه عمدة يحذف قوله ومثال
اي مثال الحذف للضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان
لان كلمة ان لا يدخل على كلم المجازاة الكنيسة المصرية فى الحاشية الكنيسة معبد من النصارى
الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله مع كونه منصوبا لانه قلب عليه حذفه
حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان التزام حذفه يجعل حذفه جادة لاهل اللسان و...
واضح مع ان المنوي يقوى شبهها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة
كمذكورة وان المكسورة كذلك تامل قوله وهى ذا اي اسماء الاشارة ذا مال كونها
فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا مال
بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيه التفضيل
وقيل خبر ثاني محذوف اي هى خمسة قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه
وثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه فى الحاشية
ويرد الوجه الثانى ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتداء والثالث ان حذف
ضمير الشان ضعيف قوله وته وذه بقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء
من ذي فالاظهر او الياء قوله بوصل الياء من الاشباع او من ابدال الالف بالهاء
والتاء معا قوله ولا تثنى من لغاته اي لا يتقرر على صورة المثنى والا فلا تثنية
فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضع لمعينين ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان

اسماء الاشارات

المعرفة

المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء بانها لان
هذا مال الالف المجهول اصلها وكذا يكتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى باولي حرف
جر ولا يكتب الف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولعل انما يكتب بالياء فى اليك
لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس فى الحقيقة منها يعنى من فوايد كلمة الحذف
التثنية على انها ليس فى الحقيقة منه على ما يتم شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلم ولم
يقل وتتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع انه يتكلم انا وانتم وهو اخواتها
كثير ومنه قوله تعالى ها انتم هؤلاء قوله لامتناع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل
وتفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقول الصوت
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترق وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية
ومعنى ذاك انت بكون التاء معنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون فى
التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف فى ذاك قوله وهى اي حروف
الخطاب خمسة لتانيث خمسة لتذكير مميزا وهى حروف الخطاب والحروف يذكر
ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهى خمس لكان فيه تو... فيه حروف الخطاب
الا انه راعى المناسبة بقوله فى خمسة مضروبة فى خمسة جعل قوله خمسة فى خمسة لافادة
ضرب الخمسة فى الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهى خمسة موجودة
فى خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا من انواع
الخ يعنى يريد بانه يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يراد ان ما عدا
من الواحد سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف
لا للمتوسط واللام للتنصيص على البعد قوله ولما راي المصنف ونحن نقول نبه
على ان حكم هذا استند الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه
لم يقل وهى ذا للذكر القريب ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
بعده ان كلمة ذلك هنا اشارة اليه متوسط تستحق ذلك على سبيل الشبهة
بالمكان سواء كان ذلك الخبر زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار
او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان
بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارات تستعمل حقيقة فى المكان

وغيره وبينها وبين ماعداها فرق اخر اذ المستعملة في المكان وهو ان
هذه الالفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون
ظرفا **قوله** اولا يصير خبرا تاما ان كان تم من الافعال الناقصة يعني تنبيه
الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول
انه لا حصر فيها ضبط وماعداها التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك
عن الاحوال فالمنصوبات بعدها احوال وقدم هو الراجح في البيان الا انه
جعل المنصوبات ههنا غير او لا سعد ولو جعلها الا كان اوفق لما في محله و
جعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو ظاهر لانه بمعنى كان وجعل الجزء التام
بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدا او الخبر
او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
تفسير له ولا نصيب من اعراب الموصول يعني قوله الا بصلة الا مقدار نائبها الا له
مؤخوذا معها او على هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل
لا يتم البيان من البيان غام بدون التمام والتركيب كنا عن نفي البيان والدليل فالمعنى
هنا لا يكون جزء الا مع الصلة من اضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال
بل يحتاج ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد الجزء الشرطية فقد سهى سهوا
بينا **قوله** وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الحاج لا يخفى انه يكلف
مع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لدخوله في مفهوم الصلة **قوله** ولما كانت
الصلة يعني لبس المقصود تعريف الصلة هو ظاهر السوق حتى يراد دون تعريف
غير مانع **قوله** عينها بقوله وصلة اي صلة لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية ما قيل
لو قال الموصول ما لا يتم جزء الا بجملة وضمير له لكان اخصر واوضح **قوله** او ما في
معناها لا حاجة الحالتين لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان
جزءا **قوله** والعائد ضمير لا غير ضمير لم يفرق الكل في التسهيل بين العائد
الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه **قوله**
وصلة الالف واللام اسم فاعل او المفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من
الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه

[margin note, partly illegible:] ولقائل ان يقول ... الا يعرف الصلة ... بصدق ... يعرف انما ...

الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل في التعريف الصلة وان الصلة المعرفة
ماعداها بل الاختصاص الالف واللام بنقص الجمل ومع اسم الفاعل مع فاعله
او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقد اسم
الفاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل
لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا انها ولان بالفعل فلا يصيران
بمعنى الجملة **قوله** ومن الموصولات بمعنى المرجع ماخوذ من السابق **قوله**
واي اي مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا المعنى الذي فرعية وكذا قوله وانه بمعنى
التي يريد به وفرعيته به المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا
واخرى همزة تجوزا اجتماع اليائين **قوله** بعد ماجوز الكوفيين كون ذا وجميع اسماء
الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون كونها الا في
ذا شرط كونه بعد او من الاستفهاميين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي
يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة او بعد موصوله **قوله** والعائد
المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما الضمير احد
ولاجل موصوليتهما **قوله** الا اذا كان فاعلا بمعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل
فلا يرد ان الحذف لا يختص به بل يعم للمجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان المبتدا يجوز
بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعدا او بطول الصلة كقوله تعالى
وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طال الصلة بالعطف عليه وحذف
المجرور ان يجر بحذف حرف متعين نظيره الصلة او باضافة ناصبة له تقدير الحو الذي
انا ضارب زيدا اي ضاربه **قوله** باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه
اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار
في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه
يريد به الالف واللام ومع المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم ان يخبر بالذي
ان مثلا ولك ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله تعلم ماضي التعلم لا مضارع
العلم فاعرفه **قوله** بعد بيانهم طريقه الاخبار يشعر بان غرض المتعلم كان تعلمهم طريق

الاخبار و زاغيو لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه
مسئلة تصديره بالذي ووضع المضمر موضع الخبر عنه وتاخيره الخبر عنه لانه من رفوع
المسايل النحوية وليس بمواضع تهم في هذا الباب تامل **قوله** اي بالنحاة الذي
او ما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار **قوله** صدرتها هذا اشعر بان يكون من مواضع
وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه في شيء من كتب النحو
فلعلهم ارادة التصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتداء اي في موضع ما هو مخبر عنه
بالذي يريد ان التعبير المخبر عنه باعتبار ما يؤل وذلك ان تريد بجمله عن التعليل
اي الخبر عنه جهته وشبهه واخبره اي الخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى
الضمير والطائل اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة **قوله** ليصح
بناء اسم الفاعل والمفعول منها بنحو كلامه باذلك في الاخبار عن زيد في المثال
المذكور احد اسم الفاعل او المفعول فيقول الضاربه ان زيدا او يقول المضروب
لي زيد ونبيّه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع
انه ليس من دابه تعليل المسايل **قوله** كالسين سوف وحرف فيه بحث لان السين
يفيد التاخر كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يأت في
الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يأتوا بما يفوت
ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يوخذ من الفعل المنفي
اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد القايم زيد فان قلت
ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قايم بالالف واللام فيقول القايم زيد قلت
القايم الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القايم جملة وفي حكم الفعل فلا يصح
قيام احدهما مقام الاخر **قوله** ووضع العايد الموصول بوصفه هذا عند
التفصيل امران وضع المضمر موضع الخبر عنه وجعله للموصول فالامور الاربعة
فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكر **قوله** في الضمير الشان قبل الانتقال
في ضمير المبهم المصدر الفاعل الاضمر الاوفر والعامل **قوله** والحال الاولى عما حيث
تنكير فاعرفه بذلك تميزا **قوله** وما الاسمية لحقيق لما الموصولة وبيان انه
ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيان لما السي

موصول في بابه تقريب كما ظن وبينه بوصف ما على ان الموصولة مشترك
بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا والما الخبر تحقيق الموصول الى الاستفهام هذا
الاسم والحرف الكلمات استغنى عن وضع بابها ونبس عليه ببيان تحال عنه اسم الفعل
في باب اسم الفعل في باب اسماء الافعال **قوله** فانها اما كافة نحو انما زيد قايم
الى فيه انما قد يكون مصدرية وقد يكون زايدة ايضا **قوله** استفهامية باقية على معنى
الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب
والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل اي نكرة
النفوس قيل جايز ان يكون ملكافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفا
ليلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يجيء من الاخر وذلك قليل الا
بشرط فقد وهنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروا الاستفهامية عن تكلف من
حذف المبتدا او تضمين نكره مما يندرج كلمة الحكم بزيادة او من جعلها للتبعيض
والمتبادر منه البيان بعد كم ما او قوله زمه جملة فعلية حالية متعلقة لا يرد من
جعلها صفة قلت او موصوف وقوله يجيء شي صفة لتمامه ذكره تنصيصا على اختيار
مذهب ابي علي دون سيبويه وكل ان تجعل بيانا للمعاني ما سوى الموصول وتحصيل
القاين اي بقية ضمنا **قوله** وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
او ضربا حقيرا او ضربا عظيما او نوع انواع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم
والتعظيم او التحقير او النوعية وتتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص
كونها صفة اسمية احترازا عن الحرفية الزائدة لعدم المبالات بها اذا لم يثبتها
البصرية الا في النادر رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهملة التي ينبغي
ان يدعيه الناظر في المقام ان من في وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا
وما لما لا يعلم الا قليلا وبصفة العالم فتقول يا زيد في السوال ما هيته نسبته
الى لفظ ما والهمزة تزاد في ثنائي مقصورا زيدنه فيقال لفظ ماء ولا قلبت الهمزة
هاء او تقول انه منسوب او ما هو على تقريب جعل الكلمتين ككلم في الرضا **قوله**
والموصوفة نحو يا ايها الرجل مقتضى الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة **قوله** معربة بالاتفاق وحدها نص المص على رد اعراب

عن صفته وهو النكرة والمعرفة ومن بعضه النفي وهو قد الاصل

لا حرفية كما زعم البعض ومن لم يقل من الاسمية صح

اللذان وذو الطائية وقد ضبع الشارح رحمه الله ما قصد بجعل بيانه مختصا
بما هو المتفق فافهم **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون
الصدر العائد انبني على الضم وسيبويه يجز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة
فالاعراب متعين قراء بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة
يتعدى بمعنى فيهم ايهم اشد **قوله** وفي ماذا صنعت وجهان ذا الاول موصوله
ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو ومن ذا هو خبر منك
الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة
كما في قوله تعالى من هذا الذي فان هاء التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة و
المقصود من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصوله
مبني على الاحتمال وليس بثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع
الخبر قلت جعل صنعت خبرا لحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا وانما
قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح
رفع مصدرا ومرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعل فعلا مجهولا **قوله** ما كان اي
اسم كان الظاهر اي اسماء يقال كان هذ يحتمل التمام والنقصان والصيرورة
والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب بما من خواص اسماء الافعال ان لا يكون لها
اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا فاعله سد
مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المص في شرح ايضاح
المفصل وان فاته بيان المبتدا في هذا الكتاب وقيل هي مصادر منصوبة
بافعال محذوفة وينافي تقدير الفعل كونها فعل اسم **قوله** هيهات مثال لما
هو بمعنى الماضي او الامر لما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط
او لما هو استعمل في معناه الاصلي ولما لم يستعمل فيه فقط رويدا او لما تصغير
تحقيقا لارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدا الى المفعول
لتضمين معنى الامهال او بعد بمعناه **قوله** النجح في الحاشية النجح الخالص في القاموس
النجح بالضم الخالص من اللوم **قوله** وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي صفة



رويدا اي امهل مثال لما هو بمعنى الامر اولا ما هو بمعنى الفعل وكونه ع

الامر

الا ويتقيد بالشتق ويتقيد بالكاف ابن اعرف ويصح ان يكون حالا من الضمير
لمعنى الامر كانها من الثاني ولا يخفى ان يكون الشي قياسيا لا يقتضي ان يحكي من
كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي ان لا يجب التوقف في السماع اخذ على السماع
فلك ان تاخذ فعال من كل لفظ ان لم تسمعه من العرب فتكون فعال قياسا سيگا
يقتضي ان يصح لكن ان قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسيا عدم سماع
قوله بمعنى نزال عليه يصح اما ان يكون المراد بكونه قياسيا ان بناءه على الكسر قياسا
متوقف على السماع فافهم **قوله** الا نادر هو قرقار بمعنى صوت من النصويت
وعرعار اي بلا عبوا ايها الصبيان بالوعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار لعب
حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يجيء فلو كان صوتين لقيل
قار قار وعار عار وفيه ان معناه انه اسم حكاية صوت الرعد وصوت الصبيان
في مقام اللعب هذه اللعبة واعلم انهم اتفقوا على انه لم يات الا نادرا ومعناه انه لم
الفعل لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا انه فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لان
فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى
قوله ولم يجئ في الا ان دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب
عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردده
وكونها مؤنثة **قوله** وما كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها مستعمل
من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي
على ضربين احدهما ما صار علما جنس بالغلبة كجبار للمنية وهي في الاصل لكل ما يحدث
اي يحدث ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي من المنايا على
وصفيتها نحو قطاط اي قاطعا كافيته كيف والاصل في كل معدول عن شي لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشي منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة تماما لبث
اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان
الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع عن التركيب ما التام منه اصله
قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد

حكاية صوت الرعد وعرعار لعب

سيگا

يجعل ضميره الى الفعال المتقدم فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب
ومبني اي يختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معموله
احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مونث صفة علما علما وذكره لتتبيالح
فان قلت الاطراد احترازعن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مونثا قلت هو علم مونث
لان الزيادة على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر عن التانيث بل ان الاظهر على الثلث لا يخرج
بتسمية مذكر عن التانيث بل ان الاطراد احترازعن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى
ان بناء فعال علما مونثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمونث فانه لا يبنى
اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في اصل وصفه من غير نقل عن غير العلم وح يتم كلام
الشارح ايضا ان قيد مونثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام وغلاب مبني علم امراة
فطح فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل فمعنى قول المص معرب في تميم لا كلهم الا ما في اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم
كلهم بل عند اقلهم قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف الخ هذا وجه بديع ذكره فاضل
الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات الراء مستحسنة
والمصحح لكسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الاصابة بل على
لفظ العرب مالزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب وانا خته
نحو كما اذا قلت لح لاناخه البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخل في قوله او وقع
غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على
سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه اسم الاصوات ويشعر قوله ومن ههنا
الاعتبار ليس باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت بين القسمين فيقال
قال زيد ح ويقال قال غاق فيصير القسمان واحدا وفي وجه الاول نظر لان المقصود من الصوت
اختصاره بذاته اما الحكم على الحصر او ليطلب منه ما هو الوضع من صدوره كما هو في الالفاظ
وعلى كل تقدير فهو صوت وليس بكلم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء بعض الاسم
حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا
في الثاني لانه لا يلزم عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات
معنيين مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار الخ

ترخيم

ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو
الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات اشتمل على كلها
باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت قوله او صوت به البهائم يعني
مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل للتمثيل
دواعي اخرى للتصويت به من قضاء تعجب او تسكين توجع او تخفيف تحير فيشمل القسم
الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه بحمل دخول هذا القسم واما ما وجهه به الشارح
اقتفاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قبل ذلك لانه
لما كان هذا القسمان قائله الفاضل وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان
الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب
من المركب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الخبر معربا ما هو ابعد منه بطريق الاولى
ان يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب ولو ثبت الحاقهما بالمبني يجوز سقوطها
عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة باسماء المبنية ايضا قوله المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل للعهد لحمل كل اسم عليها اذ لا يصح التعريف
لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تنوين المحذوف الى المركبات
كل اسم لا يلائم جعل التنوين في اخواته المذكورات على ما هو الظاهر من كلام المص وبيان وبيانه
الشارح وجعل اللام للجنس ومتعلقه بداعية للجمعية لاجل نظائرها معهودات فهذا العهد
من المص داعي الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات قوله كل اسم صرح بجنس
المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في تخصيصه الاسم المبني لانه
في قسم الاسم المبني والمركب المعدود ههنا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك معرب
وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير يحتاج اليه
كما في ساير الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من الكلمتين
عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح
ح وصف المركب المعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود
نفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما او فعلين الى ما وجد من هذه
الاقسام المركب من الاسمين حقيقة نحو بعلبك او نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو

التعليل ح

المنسوب ح

فلا يصح ح

نحو بجنت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه بجنت نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس ونصر بمعنى التفعيل قوله ليس بينهما اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب لبيان الرضي حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرداءة عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل العلمية لحمله على العموم توجب اعتباره مالا لجناح اليه في التعريف نعم له قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر وبيت وبيت مما يتضمن الثاني منه معنى حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال نفي النسبة على وجه يخرج خمسة عشر ليس بمتحذر ولا متعذر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من صعوبة في شيء يعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى ليخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة لا يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل فلا حاصل لهذا النوعية فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجه والجواب ان خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاد التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنم وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور واحق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين والشهور

كون الجزئين عددين ح سه علان صيغة الفاعل

قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البيان لم يجعل مدلولا كالمتحا لتيهما كما بينا لكن المعطوف في الحقيقة مدلول المعطوف عليه فطاهر اهنه عبارة قوله والا اعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب باعراب الجاري على المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا يفيد الحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب جزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قائله للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني عند المص قوله في الاصح اي اعراب الثاني مع منع المنصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف في عبارة المتن تكثر الفائدة والا فالوضح عنها ليس الا ترجيح بناء على الاول واعراب الثاني غير لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غير توجيه ما ذكره جعل كبعلبك تقييد الاعراب الثاني لا غير قوله كناية جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشيء وغيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج وعن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كالضمير الغائب قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض وكان السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات ينبغي انه ما وجه الاصطلاح والكنايات لا دون الظروف لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت ثنائية وبه هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مولف من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام وتنصب ما بعده تميزا وللخبر وتخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اباه وهذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستفهامية والاخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم السبت وغيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر احدهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيل انها في الاصل كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل

فى اخراج عن التحكم الى بها قاله الفاضل الهندي انه اكثرو ولا الى ما ذكره الرضي ان السايل فى الاغلب لايعرف القلة والكثرة فجعلها على الدرجة الوسطى اولى قوله لكن حذر الزمخشري ان يكون كم هذا رد بقول الرضي ولا دليل على جوازه كنا يرى كتب هذا الفن بانه دال الجميع على كلام الزمخشري في تفسير الاية وبما يرده ما ذكر قبيل هذا الكلام انه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جزع بنيت سقفك وبكم رجل مررت والمجرور قصد تطابق كم وتمييزها جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى تمييزها كما فى الخبرية وعند النحاة المجرور بمن مقدرة وظهور اضمارها قصدا لتطابق هذا او بهذا عرفت

عنها تا التانيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليها ح و
لا يكون مفتوحتين كذا فى الرضي وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين
بواو العطف وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير
من شئ من قسمي المبني مشابه لا من مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر يرد
عليك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله مرتبة فى البناء منحط عن اخواتها لانه فى
الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار
كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المص بينائه لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلنا الوسط
لا يساوي شيئا من الطرفين كونه طرفا وتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة
لو قال كلتا بما نعم فانعل اذ فى تذكير كلا مما تذكير لان تانيث كم كما شاع فى السنة النحاة
تاويلة كنا وبلها بالكلم فقوله كم الاستفهامية فى تاويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين كما نوى ولو قيد ما التاويل فالظاهر
هذين اللفظين او القسمين قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الجزء ومن وجوه
ان كلا مفرد اللفظ ومثنا وجه لطيف قد ضيع لطفه وهو انه نبه ان كلا مما واحد بالذات
والتعدد اعتباري وذكر كلا مما تكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار
الاعراب باحد اعتباري كم قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل به اعلم ان المراد
بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت ساير كم رجلا انت صاحبه قوله
او متعلق ضميره النسخ الصحيح غير مشتغل عنه فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق
وفى بعضها لضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه اعلم ان المشتغل عن الشئ
يتبادر عنه الصالح للاشتغال به الموصى عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك فى
كم جاءك مشتغلا منه عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده
فعل مشتغل عنه بانه منتقض بقولك جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير
المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا
انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان بعده فعل مشتغل به
قوله وعمل لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به بنتقض بكم

تمييزها منصوبة مفرد عن
غيرها لشيئين بكم رجل مررت
لانه داخل في قوله ويدخل
من فيهما قوله والخبرية
يدل على ان التكثير
هذا اولى مما ذكر الفاضل
الهندي ان الخبرية تقتضي
رتبة الى لان الاشارة
التعليل لا لخروجا
كلاهما احدهما على الخبرية
لان الاشارة راجع الى
استثناء المتكلم
واستقلال متعلق
الحكم الخبر صح صح

لو ما ضربت

١٢٥

يوما ضربت

لانه ليس منصوب على حسب اقتضاء فعل بعده، فانه يقتضي منصوبات
كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاه كم يوما ليس
الا بالظرفية وملاحظة للمخبر قوله نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به قال الرضي
وليس يعرف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان
مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه
اعم الخ من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته الخ اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا فى قوله والا فمرفوع اي يجوز
رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرد ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت
نحو رفعه لكنه ضعيف وكل ما قبله ولم يقل وكل ماله مضاف او حرف جر مع انه اخصر
واوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليه مع اقتضائهما صدر الكلام قوله
نحو من ابوك عن من نظر للامثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبتك فانه تعين
كم هناك للخبرية لان النكرة لا يكون مبتداء للمعرفة بالاتفاق فى ما عداه مثل من ابوك
ومررت برجل افضل منه ابوه كاه قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا هكذا ذكره
الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة بالظرفية ومع الثانية عن الخبر
قوله اي كم فى باقي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل الشارح به كذلك قوله فكل ما بعده
قوله ذلك ان يقول بجعل الشارح من قوله ولهما صدر الكلام الى ههنا ولما لم يجز
الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام وشرط اول الشارح بان المراد انه يتاتى تلك
الوجوه فى جميع الاسماء وجعل غيره وجعل التاويل فى التشبيه فقال معنى قوله ولذلك
ان مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان قوله وكذلك
اسماء الاستفهام والشرط تجوزه لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
قوله واذا كانا شرطين فكذلك تتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم
الشرط مبتداء فعلى اربع مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا
ان ظاهر بيان المص فافهم او الجزاء او اسم الشرط مبتداء لا جزاء قوله وفى بعضها
وفى مثل عندكم عمة وبوئيه قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا كان
الظاهر وقد يحذف المميز اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه، والاظهر ان المراد

اقتضاء ح

ماهو تميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تميز هذا التركيب ذكر التميز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التميز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه وكذلك فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان الاليق تاخر هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك ضرب لباقة تارة وقد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق ايضا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك ضرب بنظر الحذف فهذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللازم يعني عنادة هنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه وكذلك ان يتعد حذف ازالة لانها كون بعض الظروف بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ثم اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف وكذلك ان يتقيد على عمة اشارة الى ان من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في ماعوض عن الاضافة المضاف اليه بشئ فانه ح كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجراه قوله لانه غاية الكلام كانت ما اضيف اليه لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان لا يكون المنسوب اليه او غاية الكلام في ما فضله اضافة يجب ان قصد يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه كلا وبعض واذ فالغاية بعد المضاف لانه يوجد العوض كان مذكورا والغاية العوض قوله شبهها بالحروف في الاحتياج اي المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبهة من طور الاضافة المرجح بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة ومالها قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة ومبنى على ما ضبط الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون اول ومن عل ومن علو وزنه منفعل دون ماهو مضمون الاول وقوله ويقال عليها ما بعدها ما يريد فضلا عما ليس بعدها ساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس قوله اكاد اغص بالماء الفرات من باب علم او فتح على ما في القاموس شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

الاعجاب ان يقال لان حسب بمعنى لاغير ولا فرق عن ان يقال جاء زيد فحسب بين ان يقال جاء زيد لاغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مناسبا في الابهام لانه على ما شاهد بناءها مما يشار كما في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط فهو الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رح قولهم فيما سوى اذا واختيار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل ماهو في موضع الجزاء قوله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذ وسائر اسماء الشرط ولا عراقة لها فيه ولهذا جاء جزاءها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويجئ جملها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قولهم اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها ولذا يستناد من الرضي ان مجئ الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه قوله من بجئته فجاءة بالضم والمد يقال من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة لان الفجاءة كالغرية مصدر فجاءة من المدة الحدين بمعنى بغتة قوله والمراد بلزوم المبتداء عليه وقوعها بعدها بعيد وقيل لزوم المبتداء في غرابة الاضمار على شريطة التفسير قوله زمان فوقا السبع او مكانه مفعول فيه لما جاءت لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفيه وقد سبق انه قال الرضي انما لم اعتبر على اذا المجردة عن معنى الشرط الظرفيه ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بنائها ظرفيه لا يصح في المقام لانها عدت من الظرفية المبنية فلا بد من الظرفيه لا مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتداءان عند الجمهور قوله وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل ايضا يمكن منع كونه في الاية المستقبل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه

قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف
يعلمون وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم في الرضي والاغلب يجيء اذ في
جواب بينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا
المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذا للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت
واقفا اذ جاءني عمرو وفي الباب ومما اي اذا واذا كانتين للمفاجاة تختص
الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ابقاعا للمخالفة بينهما وعن الزمانية **قوله** اي حال
كونهما للاستفهام والشرط كانه جعل استفهاما حالا منهما مما يتقدم وقد اتي استفهاما
معناهما والاظهران المص جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما **قوله** وقد
جاء في زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء اني بمعنى كيف نحو اني
نؤفكون ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى اني شئتم على الوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى
متى وكيف الا وبعده فعل **قوله** والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
بندرة من هذه العبارة ان يجيء كسرهما كفتحهما وليس كذلك وقال الرضي و
كسر همزة لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل
هو اي زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء والذي جرى اهل حيث ذكروه في باب النون وقيل
اصله اي اضيف الى اوان وحذف منه الياء والهمزة الهمزة وادغم الياء في الياء وقيل
اصله ان حذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجي الآن خاليا عن اللام ولم يجي اي مضافا
الى المفرد المونث وزيف الاولى بان اين للمكان وايان للزمان **قوله** بمعنى اول المدة
معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة
سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقال بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحسن
تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص اي اول
زمان رؤية الضمير كضمير رائية وليس فاعلا فلا تجد ان الظاهر اول زمان عدم
رؤيتي كما يتوهم **قوله** اي المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد
ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رؤيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى
بالحقيقة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد وكقوله ما سيأتي ويفعل في المفرد من التعدد
اي يقع بعد ما الزمان الواحد المعتبر وحدته الخبر المقصود **قوله** او حكما خ

نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبنا فيهما دفع لما يتوهم من كلام الرضي انه لا يختص
ما بينهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ
هذا التاويل من تقييد، المجيء المثنى بقوله اذا لم يكن المص عددا ولم ينصرف الهندي
في المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فاما لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حتى الا انه اهمل بيان ملاحظ
اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظة بين هذين اليومين يصير امرا واحدا وليس
كذلك فنقول هذا اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جاء المثنى لتعيين
انه اي زمان للمصاحبة **قوله** بحصول تعيين المقص من كونه معرفة الاظهران يقول
يوم لقيتني فيه في قوة يوم الملاقاة **قوله** اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه
ملتبسا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة قطعه عن المقص الذي يطلب
صلة الباء لما قال الرضي من انه لو لم يقل بهذا المكان العبارة قيل لهما المقص به
العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقص به والكون مقصودا به
شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقص بالعدد على العدد
ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام
لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقص بالعدد من تعيين الاحاد **قوله** وقد يقع مما بعد
المصدر لا يقال ما يقع بعد هما احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة
فينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته
مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد زمان السفر من
اوله آخره فهو بمعنى جميع المدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك او الفعل الاولي او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهم عبارة **قوله**
او ان اي ما كتب على هذه الصورة اراد ان ينقل عبارته ان مثقلة او مخففة
فاول الكتابة بالتسمية لها في لازم معناها اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه
يوجب ان يقرا او ما كتب على هذه الصورة والا يتك عاقل ان عبارة الكتاب
ليس ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف
فانه كثيرا ما يفعله المصنفون **قوله** فتقدير زمان مضاف هو زمان او ساعة

اووقت او يوم اوليلة لو ساعدهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر
الزمان المضاف قوله **قوله** ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدت
زمان رايته فيه ويرد عليه ايضا يلزم ناخير المبتداء فيما كان معرفتين فيما رايته
مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب **قوله** الذي بالالف المقصورة
وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها بمجرد موافقتها فى بعض الحروف بلدن
مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن معنى من فلذا
بنى ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن لانه يكفى بجهة البناء كون لدن على لفظ
ماهو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه بمعناه لجواز ان يكون
الدخول للتاكيد **قوله** ولدن بضم اللام فيها ثمانى لغات لا يحتمل الكتاب السبعة
ثامنها لما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المص فى البيان
بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف فى بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد
بان يقيد الدال بحركات ثلث معا لينبه بقوة التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا
ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن
بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب **قوله** وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها
بمعنى من عند ولدي بمعنى عند على ما فى الرضى وغيره **قوله** ولا يقال المال لدي
بجميع زيدا ولدن زيد لم نعثر فى كلامهم على هذا فى لدن وانما ذكروه فى لدي وعند
ولذلك يحذف عنها او يثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان
الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها يثبت تارة ويحذف تارة **قوله**
من شحرة بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى والمحو قبيل الصبح كذا فى القاموس
قوله لكونه مقطوع عن الاضافة هذا يقتضى اسند راك ذكره بعد ذكر الغايات
قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يجري منصوبا
مفتوحا بالبناء لا عوض جاء مفتوحا وحيثه مكسورا ومعنونا ويبعد عن
كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظايره لا يكون الامضموما **قوله** المعرفة
والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة انى بهما معرفتين لانهما كثرة

مبحث المعرفة والنكرة

ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية
الى تقديمها على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض احكام
المعرفة على مباحث الجزئي هذا المقام يوضع جزدي الوضع الجزء ما لوحظ فيه
الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والكلي ما لوحظ فيه الموضوع له
الكلي بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه
ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له
عام والثانى وضع عام لموضوع له خاص **قوله** بشئ متلبس بعينه اي بذاته المتعينة
فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده
اللغة اذا ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم
جاء زيد نفسه او جاء زيد بعينه وحرف الباء زايدة على ما صرحوا به فيكون المعرفة ما وضع
لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حسن بينا ولكل موضوع اذ ما من موضوع لشئ الا وهو
وضع لذلك الشئ نفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه فى امثال هذا المقام
بالمتعين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به **قوله** الحلو منه
للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف
الاشارة الى ما يعرفه المخاطب **قوله** وقوله بعينه يخرج النكرة يبقى بعد النكرة التى
كانت علما نكرت بالتاويل وهو مما جعله الرضى عيبا هذا التعريف فعدل عنه الى
ما يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال المطلق النكرة تجوز لما انه فى حكم النكرة وبعامل
معاملتها **قوله** واشار بترتيبها فى الذكر اي ترتيبها بحسب المرتبة تبع فى ذلك الهندي
وليس بذلك فان المبهمات ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي
المعرف باللام ومنه ما يفوته **قوله** فالوضع كلى والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغى
الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافى فربما يكون كليا **قوله**
ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض المتاخرين والقدماء
لم يعثروا عليه حتى المص فجعل معنى قوله بشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال واضع وضع
الضمير مثلا المتكلم كلى يستعمل فى جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى
فمفهومه الكلي مهجور فى الاستعمال واللام فى قوله لشئ ليس صلة الوضع بل غرضه

والشارح لما راي امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق
ولم يلتفت الى ما قصده قوله من حيث معلوميته ومعهوديته وبشكل تصوير العلم
الشخص بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ انه فانه لم يتح تصوره تو يعين
تشخص فلا يمكن وضعه اذ كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفته وضعه لغيره
حتى يترتب فائدة الوضع العلمي فهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام للابناء
في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره
الى اخره يوما فيوما فلم يتصور ... علم الشخص يعني وضع العلم للشخص فانه موضوع له
بتشخصات المتبدل من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ
بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة
في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية والذهنية من فروع الجنسية كما حققنا
لك في اول الكتاب فيقسمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشيء الى نفس شيء وقسمه
وكذا الى العهدية والجنسية قوله والميم في ليس من امبر مصيام في امسفر بدل من اللام
في سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدل منه
فلا يشمله حرف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الصمد الرحيم
الى غير ذلك ولم يذكره لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في نسخته
او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام على ما في
الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي والاظهر ما في الرضي ولم يعد من النحويين
فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة
الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا فالمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل
الهندي المرجع للامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض التكلف
في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يبق على كلامهم هذا الا الاربعة
فلما زاد المص واورد هذه العبارة بعد اختل الضمير ولا يخفى عليك نظرا الى ما سنبين
ان المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله
فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية

خبران ولو قال المص وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم
ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا على اللام
فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث
للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العلوم قد عرفتها فاحفظها قوله
لانه ان صدر بالاب والام الخ هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس
ابو العتاهية لقب ابو اسحق اسماعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري هذا
فاحفظ فانه بديع قوله واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع لو ضع واحد
لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشترك لانه
قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشترك فقوله بوضع واحد
ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل
المفيد فلا يخرج به الاعلام المشترك فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات
وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب
اصناف المضاف الى احدها وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه
كما سيصرح به فالاولى ان يقال اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون هذا الترتيب
ويحتاج الى الترتيب قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف
من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه يكون في الاصل معرفا باللام قوله لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندي عن اشكال
الرضي حيث قال عنده الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا
لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وتحصل الجواب ان واحد وضع لكمية احاد
الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان
الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء
الواحد والاثنين عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني
كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام
فاحاد الاشياء في كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال وما

حقيقة الرضي ان كلمة النسبة الى الصفة المنسوبة الي كم وهو عدد المعين الذي يجاب
به عن كم فان كم للسوال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى لا الوف
والمات ودخل رجل ورجلان على تقدير وقول واحد واثنين فاخرج رجلان
ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء فحسب فرجل ورجلان وضعا للمبهمين وكميتها
كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سوالا عن العدد المعين بحيث كيف ولا ينكر
صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مات الا ان يقال هذا ليس
جوابا عن سوال بكم بل اعتراف لعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما يتخيل عنه بقدر
المستطاع ولا يشكل بالتنوين لان ما عبارة عن العلم ولا تنوين ان كم ليس مخصوصا
بالسوال عن العدد والا لم يكن المساحة كما لان ذلك من القياس الكم الحكمي بكم
اللغوي **قوله** فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد منها جعل الاحاد
واجزاء المعدودات فيلغوا ذكرها ويكفي ان يقول كم الاشياء فينبغي ان يقال
المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات
الاشياء لا لكميتها **قوله** وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اي لم يكن
شيء منهما عند بعض الحساب من العدد لان العدد نصف مجموع حاشيته عند
بعض الحساب وبعضهم يستثني من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الزوج
الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا **قوله** اي اصول اسماء
العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد
والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث
او الفه وكذا لم يجعل فيما فوقهما الي العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث
فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصحح قال واحد الي عشرة فعد الواحد
والعشرة من الاصول لكن يجب ان الشارح ان يقول كثلث الي عشر وحصر
الاصول في اثنا عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او
واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب
يفتحها ما بين الثلثة الي التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امراءة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة

ذهب

ذهب البضع فلا يقول بضع وعشرون رجلا والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود هذا الكلام **قوله** او امتزاجيا كخمسة عشر جعل الرضي من
العطف لانه في الاصل من العطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل
لكن الصواب او نفهما لكان امتزاجيا **قوله** تقول واحد واثنان سمي الوحدة
واحدا اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة
والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون **قوله**
اثنتان لا بدل من ذلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي من الواو وابدال التاء
من الياء قليل ومن الواو كثير **قوله** احد عشر الاصل وحد على وزن حسن صفة
مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدي كذلك
عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة و
لا يستعمل احد ولا احدي الا في التنييف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل
واحد وواحدة في التنييف الا قليلا **قوله** ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون
التركيب الخ وللتصريح احد وعشرون احدي وعشرون نكتة اخري سوي ما ذكره
وانه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على الزائد
عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم
يصرح في مائة والف بالصورة العطف بل اجملها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف
على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق
ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ذكره الرضي من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة **قوله** فتقول مائة وواحد
او واحدة واياك عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف
على قوله مائة وواحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة وتجعل
واحدة ومائة عطفا على مائة وواحدة ليكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه
مع ان فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحدة اذ المناسب له واحد ومائة عينه قوله
فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم

وثنتان التاء في
ثنتان للتانيث
كما في اثنتان
والالف ثم
محذوف في ثنتان
صح

ان عطف الاقل على الاكثر ارح على ما لا يخفى على الدالق د فابق طعوم السباق المعدود
في سلك النباق واعلم ان اصل مائة مئية كدرة حذف لامها فلزمها الغاء عوضا
عنها كما في عزة وبنة ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيًا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف
بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع فاذا جمع اومى
حذف الالف **قوله** كما في معدي كرب مثال للتثاقل بالتركيب لا يجوز الاسكان
في معدي كرب واجب صرح به الرضي **قوله** قال الشارح الرضي نبه بذلك على
ان ما يتبادر من عبارة المتن مما لا يرضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف
الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه تحوى ما في الشرح التنوير
الي المص **قوله** لما فرغ من بيان حال اسماء العدد والمرجع في تلك المفرد العظيمة
الصافية **قوله** مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك انما يكون اذا
كان المميز مجموعا لفظا مجرور بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموع معنى بان كان اسم جمع
نحو رهط بفتح الراء تحرك فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الي عشرة او ما دون
العشرة وما فيهم امراءة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقل كونه
جمعا مصححا واذ لم يبن للتمر الاجمع قلة فيؤتي بها وان لم يكن الاجمع كثرة فكذلك
وان يؤتى له بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل **قوله** احدهما في صورة جمع المذكر السالم
وانما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صور جمع المونث السالم لانه
السالم لانه اختلف في مئين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده لم
الجمع وقال بعضهم هو فعيل كقضي ابدل ياء للاخير نونا **قوله** ولا يجوز
اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قبلها
مات او مئين غير مستقيم والقياس بات لا غير **قوله** فلانه الي صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلة الظاهر قليله وتلخيص هذا
الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصار عددًا فلو جمع الفضلة صارت
في الكلام كثيرة فافرد لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلث مات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مات

بالتثاقل فاما الاسكان

شرع في بيان مميزاتها بعد ما ذكر ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد

١٦٧

إضافته
من غير عدد اليها لكنه جاء مات رجل

رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت
الى المفرد ايضا نحو مات رجل مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مات رجال وقد يفرد
منصوبا **قوله** قال اذا عاش الفتى مئتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاة
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكر المقوا هذه الضابط عنه
بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة
واخواتها اذا اضيفت الي مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا
ومونثا نحو ثلثمائة رجل او امراءة واذا اضيفت الي الآف وجب اثبات التاء
سواء كان مميز الآف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الآف رجل او امراءة لان مميزها
المائة والآلاف لا ما اضيف اليه المائة والآلاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود
المميز مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة
اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا **قوله** فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت
تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر **قوله** هب ان مميز الواحد
مغن عنه فيه اشارة الي منع الاغناء بجواز افادة التاكيد كما في اله واحد فالاثنين
اثنين لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن
اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنا رجل فاعرف **قوله** لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاحاد الي الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز
والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على التعدد ويبنغي ان يجتنب في الاثنين ايضا
فافهم **قوله** ويقول في الحواشي الهندية ويقول انت فقد خرج مذكرا انت الحال
تقول ضعف الخطاب ويحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب
وترجيح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فيجب الاول **قوله**
وتقول في المفرد باعتبار حاله الي مرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد
من تلك العدد ومن غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحد تها
ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثاني الي غير ذلك **قوله** اذ فوقه مركبات لا تيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظائره اذا اسم الفاعل من

١٠٠ لا يخفى ان التفصيل حال من تمييز الاحوال فلا يكون مطابقا للحال وفيه الحال المرتبة

من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجه حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
وكذا في عدم الحاجة الى التميز **قوله** ومن ثمة اي من اجل اختلاف الاعتبار بين
الاولى المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل
الى مرتبة المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على
ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعلنا لا بد ان يشتق من فعل وذلك اثنين
الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما في لامه
حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ولم يجي مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق
العشرة لامتناعه استغناء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله فليس فيه معنى فعل
فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى
مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين
بالاضافة او بالتنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر الاسماء الفاعلين فان
الاضافة النصب فيهما متساويان والثاني اكثر كذا في الرضي **قوله** اي عدد ثاني
عدد الى العدد الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة
الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد **قوله** والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة بجواز ارادة المبدا والمنتهى من
عاشر العشر لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدا فينبغي ان يقال والا يلزم
جواز ارادة الواحد الثاني والثالث مثلا فيوجب الجزء الاول ونظر الفرق
بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في اخره حرف علة وفي حال النصب فانه
في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب **قوله**
المؤنث ما فيه الى يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغ كهندي وتاء والتي وانت
وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يتابعه لتقريرها
بيان الاحكام لانها تسير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم
اطلاق المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامته اي علامة التانيث التاء واي لم
يكن بمعنى التانيث فانها ياتي لاربعة عشر فصلها وحققها الرضي في هذا المقام **قوله**
او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي عدها هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث

الهمزة

الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف
المقصورة او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة
وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامت التانيث بالتاء والالف
مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء ونقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم
الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته
الهاء والتاء متغيرة عنها والبصريين على ان العلامة هي التاء والهاء متغيرة لما ذكر
في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه
يوصف النخل بالانثى والذكر وليس تانيثها بحقيقي واذا اسند الفعل بلا فصل
كما هو الاصل يتبادر تقييد بلا فصل من العبارة لاصالته ولا يبعد ان يقال التبادر
من الفعل ايضا التصرف فلا يرد نعم المراة ونعمت **قوله** فانه مع الفصل يجب
اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الثبات مقيد بما
اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب
ان يستثنى من قوله وانت في الفعل اذا لانا يثر علم المذكر الا في منع الصرف والجمع
بالالف والتاء ويجب ان يستثنى من قوله وانت ايضا اسم جنس اريد به فذكر من
افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت بعلم ان المسند اليه مذكر من افراده
وبهذا تم استدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقران على نملة سليمان كانت انثى وهو
من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان ضمير المنفصل في حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز
منه زيد ضاربه هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشتمل الضمير المنفصل كما
في تعريف القسم الثاني من المبتداء فانه يشتمل قائم انت **قوله** فانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يختر تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن حينئذ جعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو
والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه
الرضي **قوله** غير المؤنث الحقيقي عنه المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تقييد
قوله عنه الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي **قوله** في كونه جمع
المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتاءمل **قوله** اي اخر مفرده بتقدير

المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلون ومسلمات فيتدبد بهذا التقدير اشكال باشكال
قوله فولتابع لو امتنع في يكون التثنية مجموع المفرد والالف والتاء والنون فلم يكن مسلما
البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان النون في حال
الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق
التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراد، ولا مانعا بصدقه على الفرد
قوله ولو اكتفي بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات لعل اراد ان المراد بظاهرين
هذه العبارات ما في اخره الف او باء، ونون ملحقات فاعرفه قوله لانه على تقدير تسليم
هذا منع اجمعوا عليه من كون علامة التثنية والالف والياء وكون النون عوضا عن
الحركة اذ التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير تسليم في غاية المخافة وكيف لا وليس
الغرض من الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل عن مجرد الحاق الالف او الياء قوله
اي مع مفرد، هذا يؤيد تقديره المفرد في التعريف قوله تحت جنس الموضع له يشكل
بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا في تحت جنس الموضوع له الاسد بل
تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة
المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخول تحت
المراد ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى
المجازي في حكمه ويجعل ما ذكره في القمرين والابوين كاشفا عنه قوله ولو اريد
بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام
الهندي وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيد بالنظر الى ما ذكر
في التعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم
من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي
قوله وهو ما في اخره الف مفردة الى احترز بقوله مفردة عن الممدودة
بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيد في الوقف فانه لا يصح زيدا بها
مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله وسمي مقصورا لانه
ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه
من القصر بمعنى الحبس وكذلك ان يجعل من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول

فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصر كضرب جعل
قصيرا كل ذلك من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان
في المسمى بابى الالف في الاسماء العربية البناء كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل
مجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يوجد اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما مجهول
الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان للامالة سبب غير انقلاب
الالف عن الياء قوله لما كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لا بد من قيد اخر
وهو ان لا يكون للامالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقراء
بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قراء اذا تنسك هذا سهو في
القاموس القراء كرمان الحسن القراءة جمعه قراءون ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد
كالقاري والمتقري جمعه قراءون وقواري قوله لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل
والمفتاح واللباب كتب في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما اخره همزة اما ان يسبقها
الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن الف تانيث
كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي لا تغيير وقد اجيز
القلب ~~كحمراوا~~ واوا والاثم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي
ككساء او جارية مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب يوافق في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح
قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل باء وقد قال ولا يقاس
عليه خلافا للكسائي فلا ينبغي في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة
عن القاعدة قوله ان لا تحذف عن آخر المثنى اي اخر مفرد المثنى فلا يرد بنا في قوله وتاء
التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا تحذف عن المثنى قوله المجموع
ما دل اي اسم دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمي مركب
فالمراد اعم من اسم حقيقة او حكما وعدا لشدة الامتزاج على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة
لئلا يتوهم ان استعماله في تعريف كاستعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف
اسماء العدد في انها اعم من الاحاد جملة منفصرة طايفة طايفة او اثنين اثنين او
واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجلين ورجلين هذا ولو

بلغ

المتعبد ح

ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة واذا كانت للتانيث قلبت ضمتاج

ولواجري الاحاد مجراه وفي تعريف اسم العدد ليخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن
يبقي التثنية قوله بحروف مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده الخ ومادله فالقصد او الدلالة
بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه للاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في
الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن
حروف مفرده المقدرة كما في نسوة لانه تقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء
على وزن غلام فان فعلا من الاوزان المشهورة للجمع للمفرد على فعال واما في الحواشي
الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا في جمع امراة فليس
بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق
المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموعا فالتعريف
دوري قوله فتقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس الخ
المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله
كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس او ما دون العشرة كذا
في القاموس قوله فنحو تمر فالفارق بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر باسم
جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد من
لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب لما له واحد
من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بالاتفاق كما سنذكره ايضا
ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من
التوجيه اصح اعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى
التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف الجموع بقوله على الاصح ليصح
تعريف قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه كما هو جمع جمل وباقر جمع بقر
على ما في القاموس وكانه اراد بقوله جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين
فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اي لجمع المذكر الصحيح بر شدك
اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح لذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر
بتقدير مضاف اي لجمع المذكر الصحيح قوله اي اخر مفرده فيه انه يصدق على رحلين
وسلمات قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاضي فان قلت كيف

يصدق في شان المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يخص بالياء المذكورة قلت
بوجود الياء المحذوفة بحذف التنوين لالحاق واو او ياء ثم بحذف لالتقاء الساكنين
بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق
التقاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين
بين الياء وعلامة الجمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم الذي الخ جعل ضمير كان للآخر
الاسم ولك ان تجعل للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى
الآخر يدل عليه قوله اي الفا مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على الياء
والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين ومصطفون
دون المصطفون فتامل قوله وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جعل ضمير شرطه
الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فمذكر
علم يعقل لانه في تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس
الى الجمع بل الى ما اريد جمعه فان المص في شرط شرط التذكير مع انه يستغنى عنه
بكون الكلام في المذكر اما التنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر لمجرد تسمية كتسمية
اسود بابيض قال الرضي هذا ان عذر بارد ان لا يرد قلبا محروقا بنار الاشتباه
وقال الهندي مناط فائدة الشرط انهما مما وصفا المذكر دون نفسه كانه قال شرط
ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل
سنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع
المذكر السالم في بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج في جمع
المذكر السالم لضم اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في
جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكرا اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع
اعتراض حيث قال قوله ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك
لانه لا يجوز كون شرط مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر
في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم
يكن مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجزاء مما عرض فيه الشرط وفيه محذورات
ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف

لم يبق الكلام بمعنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون صح

مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون علما وليس في العبارة
ما يجعلهما مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر وذا
لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزا خبرا
لقوله لا بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر لكان علم يعقل فالضمير
راجع الى المبتداء لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من
التكلف الظاهر حذف العايد المرفوع مع انه خرج الرضي لمنعه في بحث خبر المبتداء
وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط بلا تقدير
ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع
بقيد الحيثية اي فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيئول الى كونه مذكر علما بقي انه لزم
الغاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه
منع الهندي اختصاصه بالشعر بقي انه هل يسمع منع الهندي لما اعاده الرضي
من غير سند موثوق به **قوله** من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ
لوضعه بالعقل صف لرجال بدلول **قوله** نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج
بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه اي عوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار
الى بني هلال وصار اليهم من بني اكل المرار فرس لغني بن اعصر هذا كلامه **قوله**
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة الخ اجاب به عما ذكره الرضي
انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو
سلمى وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من صفات
غير علم لا فائدة في قوله غير علم **قوله** الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل
التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط
النائب الوصف دون قوله مذكر لانه يستغني عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد
عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا
والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى من التذكر هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة
جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء تانيث **قوله**
اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة

لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث
بمجرد التاويل بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق
بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالبعير والاتان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ان يكون سببين عدم جمع مثل سكران
بالواو والنون لانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع
افعل التفضيل بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر **قوله**
للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون
ولم يرضه وقال من قال قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة تاويل الوصف قال
الرضي هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضميرا ان لا يكون عايدا الى
الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولا يقال
ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضميرا ان لا يكون
عايدا الى المذكور لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة
على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي **قوله** الشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث يعني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة
فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث **قوله** ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة
يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة كما في قوله
الحافظوا عورة العشيرة وقبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في السواد بكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب فليس بواجب **قوله** وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه
قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم
انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له
الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون **قوله** وان لم يكن له
مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيد بل المراد انه ان لم يكن
المفرد مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله

فانه لم يكن مذكر جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
الملفوظة والاخر فان يكون بالهاء قوله تغيير بناء واحده من حيث وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم
يتناول نحو فلك اذ التغيير اعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن
المتبادر الا للضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار
الامر اللاحق فرعي التبادر في الاول دون الثاني بقي ان التغيير نحو افراس
ايضا باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني بقي ان التغيير
نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحق من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان
يقال لا يتكسر في افراس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل
بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص
التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال
المراد التغيير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم تتحول لا حاجة
الى تكلف في اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغيير مفرده بتغيير اخر لا بتغيير صيغة
وان تغير اخره اجمع القلة افعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن
كثرة واما اذا لم يخرج جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم
يخرج فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع **قوله** اسم الحدث اي اسم يدل
على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة يعني بالحدث معنى قايما بغيره
ليس المعنى القايم بغيره مطلقا حدثا لان ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياه
ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره
هكذا حقق المقال **قوله** والمراد بجريانه على الفعل اي جريان اسم الحدث على الفعل
بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل بخلاف جريان الصفة
على موصوفها فان معناه جعل موصوفا صاحبها اي مبتدا وذا حالا وموصولا
او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف
قوله وان كان الاخبار عنه مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص

والضرورة ح

الحمع ح

مباحث المصدر

بهما بل يجري في الاولين ايضا اذ لا ضير في المفعول المطلق وان اراد وجوب
وقوعهما فيرد، قوله نخ وبل للمطففين فتامل **قوله** اي سماعي لم يرد ان ياء النسبة
محذوفة لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى سماعي تجوزا وحذف مضاف اي ذو سماع
قوله اذ لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت
ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي **قوله** ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام
النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع
التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم
الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان
القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار الذي نبو بان عنه
والاظهر الاقصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف **قوله**
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن شارح
الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الازج جعل ما نح ذلك المعمول تابعا
للفظه وجاز تابعا لمحله ايضا عند الاكثر **قوله** فان كان المصدر مفعولا
مطلقا اي غير قايم مقام الفعل بقرينة ما سباق قال المشهور خلاف النحاة في
المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جايزا او واجبا
قوله فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه
والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا التاويل
بان مع الفعل في تجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه خرج به الرضي قوله وقيل
عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه
ليس بتوجيه **قوله** وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما
كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما
فاجاب بانه ذكره عقيب قسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان لهما مزيد اختصاص
بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان تقديم المعمول مختص بالقسم الاول **قوله**
المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى
لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر

للبدلية ح ١

سموه من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق تعريفه ح

نعلا وصعدسا وحد ثا والثاني يوافق تفسير الرضي للفعل وح التجوز في قوله
لمن قام به اذا القياس بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي ود
الدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي على ان اسم
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله
لمن قام راجع الى الفعل والفعل ثم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام
الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه
صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم مثل ضرب ويضرب
قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى
التضمني او الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام الى بنه على ان لام الجارة
صلة قوله المشتق بتضمينه معنى الوضع ولك ان تجعل للتعليل افادة من قام به
الفعل فيستغنى عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ونغني
عن اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه
صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم
ان المراد بمعنى قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل
للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض
الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرا ومقترب من
فلان ومتعبد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين
معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل
المتصف بضرب متعلق بشخص بصدد عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول
وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق
من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب
بصدد عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقرب معناه القرب معناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى
قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا تقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا

للقيام شيء لا على التعيين فقوله هذا من قبيل نعم لا تتعين النسبة الى احدهما معينا
بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة
بالانتساب واما ما اجاب به الهندي من القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام
المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب
مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المص في شرحه الى
المص او التعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له الى فيه بحث لانه
يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلطه طولا فانا طايل
اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق
من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزنا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان
اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيقه اسم التفضيل بان طايل
للزيادة في المشتق منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل راسا وجعل
احكام صيغ مثل اسم الفاعل و بذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع
من اسم الفاعل وتابعهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظة منه ان صيغ
المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للاخر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره
هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما سنري قوله على زنة فاعل قال المص وبه سمي لكثرة
الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد
اختصاص بهذه الهيئة وفيه لانه وان وجها معقولا لكن الناشئ على ان قصدهم ليس
الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل
والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى الشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف
الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل
كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي على وزن
المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاولى ان المأتي في الاية بمعنى المفعول
من اتيت الامر بمعنى فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعد مفعولا
ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهله وعد مأتيا به على لجعل اهل

الح يرد عليه مع ما اورده الاتمام التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث

الوعد في كونهم مانيا للوعد بمنزلة الوعد في كونهم مانيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع
المفارقة عن نفسه فاسند المانى الي الوعد قيل بان الصيغة من وظايف التصريف
وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصويري وتعيين لموضوع الاحكام
النحوية **قوله** بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط
معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد الحرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا
كلامه اقول انما قال ظاهر النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه
ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي شرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه بشرط الهمزة او ما **قوله** فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة
احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل
صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب
وقد دل ما سبق على انه لا يكون الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي
الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين
الي المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام ويسمى لام التقوية في غيره نحو علم وعرف
ودري وجهل وفي الفاعل من هذه الافعال يكثر التقوية ~~في غيره~~ باللام لجواز زيادتها
مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قايم ولا تقوي الفعل باللام الا اذا قدم
مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي **قوله** كضراب وضروب ومضراب
هذه الاوزان الثلثة يعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما
مذهب سيبويه لا غيره وممن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان
الحال والاستقبال بل هي كالصفة وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب فات
من مشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا
عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم نظر
خلا الي صيغة المفردة الي لا ينافي ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان تعتبر معه قصد
اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها

كما ان اسم الفاعل لشبهه بالفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب
على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول
وكما ان اطلاق العمل قوله مع التعريف محل اذا اللام الموصول لا يفيد اسم الفاعل
تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف
دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه **قوله** اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به
على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به
واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب
اسم الفاعل فلا حاجة الي الحذف والايصال وكانه الذي جرته على ما قال **قوله** لمن
وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مفعول له
الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف والسبب منزلة المفعول
قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراطه
قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين
كابي علي ومن بعده مرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله واجره في العمل كاجره
اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد الاخر بالعمل والاشتراط
ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا **قوله** لما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق
من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله ليلا يبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ
الا انه لما كان المتعدي غالبا ما دام تاما يلتفت الي ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا
قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص مطلق الثبوت المشترك
بين الحادث والمستمر المجرد على الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي **قوله** فيخرج
عنه ضامر الحي ولا يهدم به تخالفها لصيغة الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذفت
شطر الاسم ان صيغة صيغة المشبهة من غير ثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به
ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة
المبالغة اسم فاعل **قوله** اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب
الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن

اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون
مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على ما سمع **قوله** ويعمل عمل فعلها
مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال بنية على انها
لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يريد عملها على نفعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول
دون فعلها **قوله** وعلى من التقديرين معمولها مضاف او ملتبس باللام او هذه
مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف
اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد لمعمولها معمولها الظاهر لئلا يرد
زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي
ان يراد بالمضاف المضاف الى المضمر بلا واسطة او لو اسطة لئلا يرد زيد الحسن
وجه غلامه بالاضافة في الجد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام
بالرفع في القبيح **قوله** والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم يقسمها باعتبار
اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول ليس الغرض من بيان اعراب
معمولها استيفاء اعرابه بل بيانه لان ضابط القبح والحسن مبنية على اعرابه فلذا
بين معمولها دون اعرابها **قوله** وحسن وجه عطف على حسن الوجه الى آخره
وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات
الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة
ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب
فلا **قوله** اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق كما صرح به الرضي لقوله واختلف في حسن وجهه
فيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل لعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند القراء
بعيد التخفيف باعتبار تقدم الالف واللام على اللام كما في قولنا الضارب زيد **قوله** احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق
على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف
فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه **قوله** لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة فالقياس زيد ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن
وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير

لا فائدة

١٢٩

لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب
ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع
الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه الى قوله فيه انه لم يتبع نعم الرجل زيد الا الزرق بنه وبين زيد الحسن
الوجه برفع الوجه وهما متناسبان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط
ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه
لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه **قوله** لان معمولها فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي
ان يقال يلزم تعدد الفاعل او لئلا يلتبس البدل بالفاعل فيها ضمير الموصوف التباس يقتضي
فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة
الى التمييز والشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان للاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا
باعتبار الضمير في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فلزم حين الجر
اعتبار في الصفة لحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان
الحسن وجههما بالجر **قوله** فتؤنث انت الصفة حجل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول
محذوفا ولا داعي اليه الا انسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة
قوله مثل فيما ذكر من الرفع المفعول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال
والاستقبال صرح به الرضي **قوله** وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير
المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه
اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي **قوله** لموصوفات قام به الفعل او وقع
عليه صلة الموصوف اما محذوف او موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى من الموصوف
بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا ينافي الا على تقدير جعل صلة الموصوف
الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معناها فعلا لمتصف بالزيادة
سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية
كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا في اصل ذلك المفضل عليه ان الجار والمجرور
محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد

زايد عن التوبيف فانه مشتق من الموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه
ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة على تقدير ثبوته كما في زيدا
افقه من الحمار قوله قوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان
المراد بالموصوف لاحاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان
والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة
مضاف وقوله اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايكفي في كون التوبيف
مانعا مالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلام على مذهب من جعل اسم
الفاعل شاملا لها لمنع خروجه لانه موصوف لموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع
للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافته زيادته الى غيره ولذا اوجب ذكر
المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل
على ما جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالتعميم وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغه قد رغير الصحيح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى
حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغة لانه الجادة قوله وفعلى للمؤنث
لاوجه لاقتصار على المؤنث لتتميم كلام المتن لانه يثنيان ويجمعان ايضا قوله
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكون مجرد ذلك لدخول
خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل خيري وشري على قوله
مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون
للمذكر وفعلى المؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما
معيرا اخير وشر يعني وشرطان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاث قيد الثلاثي
ما الحدث للتوبيف لحوايدي وارجل من الدد والرجل فانه لم يثبت واحبك ان تبني
بمعنى كلهما من الحبك واول لبسا شاذا ان قيد الرضى لاخراج هذه الامور بقوله جاء
منه فعل وقال لابد من قيود اخر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من
الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه
ما نبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا لزيادة ونقصان فلا يقال افنى منه اليوم
اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل تصرف في الفعل فلا يجامع

لبسا صح

يخرج صح

عدم التصرف للموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل محض يبنى
حدث عن شيء لانه يخالف فعله في انه فعل للنفي وهو للاثبات مع زيادة
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يكون الا مما يجري فيه الزيادة والنقصان
وكون الافعل الناقصة مما يجري في مدلولها الزيادة والنقصان محل نظر
قوله بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون
الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيلين بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض
والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله ويجوز في
القاموس العود كالوزن ذهاب حس احد العينين فان قصد غيره اي غير
الثلاثي الجرد بالام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف عالبس
بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي في الجرد بل اخص منه
قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة قد يكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهواه
صحح الهندي من غير ابن وقال في القاموس الهبنقة في القاف كقنفذ الاحمق
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن ثروان لجعله لحبا للكنية وقال في الحين
وذات الودعة وتحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق
النواة تعلق لدفع العين وذات الودع تحرك الاوراق وسفينة نوح صلوات الله عليه
وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان تعلق الودع في ستورها وذو
الودعات هبنقة يزيد بن ثروان تضرب بحمقه المثل والصحاح واقعة وزاد
انه احد بني قيس بن ثعلبة ويضرب به المثل في الحمق وقال الشارح [illegible]
غير مجد وكون هبنقة هذا وقد شنع الشارح رحمه تشنيعا للفاضل الهندي
وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرضى عاقل عن مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد
شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندي مرضيا له كيف
وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معد ولا كما في اخر او اسما كما في الدنيا والجلى اسما
للخطة العظيمة ولم يخرج عن معناه اخر بمعنى غير فيقول جاء في رجل اخر واعلم

تشنيعا صح

ان لاصل في تلك الاستعمالات من غيره للاضافة بمعنى الاول قوله واما قوله لست
منهم حصى الخ وقيل اللام زايدة والاقرب ان يقال اللام المتصلة للعهد فلا مانع لاجتماع
لام الجنس مع من ووقع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما ولا يجوز
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع
الافعل الذي خبر غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب
لم يعوض لان المضاف غير منصرف متاخ للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار
عند من جعل تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم رعاك
بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بين وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد
التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد
نحو زيد افضل من عمرو واو بعيدا نحو زيد اعلم من الحمار نحو زيد اكبر من الشعر
فانه ليس القصد بكبر الشعر وزيد وتفضل زيد في الكبر بل افعل التفضيل خرج عن
عن معناه التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد
المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل
عاريا من الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره
وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من
شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من اجرائه على الاغلب الذي
هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة المشتمل
حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف
المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد بحذف الجار اي احدهما
حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ان يقصد الشارح اشار
الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكانه جعل ان يقصد
مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى ضمن ما عدا
التفضيل لئلا يتوهم انه تكلف بل يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان

فعلا

قوله لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره الخ لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه
التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة مطلقة
غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق في معناه الاطلاق
عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق في معنى الزيادة على جميع من سواه
صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر
عرفا قصد تفضيله عليه ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة
للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح انما تقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم الخ اقول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع
المخلوقات ومن جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية القرينة الاستثناء وجه كونه الاستثناء قرينة العمل في المستثنى بالرفع على
الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع العمل على عمومه بمعنى اصلا في مظهر الا في
مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر
لانه يعمل في المظهر بلا شرط الخلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد
افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل
في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر في لفظه اثر العمل
والا لجاز عمله في ساير المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به
سواء كان مظهرا او مضمرا انما قد مناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا
كان او مضمرا بارزا او نظيره قوله رافعه لظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر فيه
الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه
لا يعمل في ملفوظ الرفع بكونه بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان الشيخ
الخ فانه يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به
لانه يعمل بحرف التقوية فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله
وانما يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري

في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوي وقوله لانه لما كان الحي
الاولي ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها
مستقلا كما تفيده اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببا
وهو في اللفظ لشيء الاولي ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا
سببيا لشيء ولا يحتاج لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط
رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شروط اصل عمله حتى لا يعمل
بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار
تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله وهو في المعنى صفة لسبب قال الرضي
وهو الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا سببيا وقال الهندي اي تفسير
المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول السبب ما جعل سببا ولهذا تبا لك
سبب الهباب اي جاعل الهباب سببات وانما عدل عن السببي الى السبب
للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقعي بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم
صحيحا كان جعله او سقيما قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل
قول المص يخرج عنه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امسي
فينبغي ان يطلق السبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يجيز بغير
تقييد السابق بالاول قوله مفضل ذلك السبب باعتبار الاول الى اعترض
الرضي بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدي الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار
في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار
فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله والمساواة يأباها مقام المدح هذا
يخص مثالا لا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح
فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة
او على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه
فان اصله بانه يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه

في الصحراء ويقال جلست في الدار ح

فعل التفا العدم ... في تركيب ليس في مقام المدح
... هذا الوجه ...

اصل البيان فتامل قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى
وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي الى فان
قلت هذا السؤال لا يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زيادة التفضيلية
التفضيلية سواء كان مرجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن يؤل عبارة
الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين
قوله بين احسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي
لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف
عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه في عين
زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم
الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل منه وهو انه لو قدم لزم
عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر
لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتداء مقدم رتبة
واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك وقبح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره
المص راجعا الى ما ذكر بمعنى يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن
ان يجعل جوابه تحرير ما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير اللام
على فوت المرام قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة الى
هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقتضي منه العجب لانه كيف يجاب
القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان
العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم
منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي
ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما ترى فلا يلتفت
اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف
ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل

تفضيل

تفضيل صح

فالمعنى

تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لا ان اصله من كحل عين زيد الى
رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل
لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان اسم التفضيل مختص اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار ان بالذات واما ان المقصود تفضيل
الكحل على العين فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين
زيد بحذف المجرور من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه (حذف صح)
عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف
المجرور والتاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله على الجر بتوقف الحمل على
تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة لم بل يكفي كونه كذلك
بحسب المال والصورة بان يكون يرجع المعنى الى ذلك ولا يكفي في الظاهر
مفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ (وتفضيل صح)
واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل
فتامل **قوله** ولو رفع لفظ العين الى لم يلتفت اليه المص بناء على عدم
تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا **قوله** وتقديره ما رايت عينا
مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار هذا الى
الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين مفعول
رايت واحسن فيها الكحل بدل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ولا زائد
عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين
زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة فان رح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين
زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة
في اصلها التكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة في الفضل ويلزم

المفضول

المقصود على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على
جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي مبرهنا فيكون
النفي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المص ان بين التركيبين
الاخيرين فرقا بان لا يتعين فيما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد
لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث
قال قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك (قال صح)
ان يجعل معنى قوله فان قدمت الى انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب
احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس معنى حسن مع
اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه وهو عين المفضل
لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهنا اعمال احسن متحققان نظرا الى تقدير الكلام
قوله لانه كان في مقام شان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال
نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره اسم جماعة الركبان
يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه كلما اتى من جعل ساريا صفة ركبا لان اسم
الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع **قوله** صفة بخلاف
الجمع **قوله** وساريا من السري واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر
محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان خفة التقديم
على المستثنى ح فلذا لم يلتفت اليه **قوله** فتقول ارى اما من رؤية البصر او من رؤية
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن ابلغ
من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتصروا علم **قوله** واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها
المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق **قوله** والحال ان لا ارى جعل
الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان
تقول وما رايت لبعدانه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثله لم يات منه الحكم بانه
لا يرى قط فتامل **قوله** فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة

من عين زيد بدا التركيب بالجواز ان يقال ما رايت رجلا احسن الكحل في عينيه الكحل صح

بلغ

ونفي العلمية صح

اي هو بصدد وشان الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل على انه بذلك الصدد
انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى
اعلم قوله اي نفس مادل بعين الكلمة جمع بين مادل والكلمة في التفسير اشارة
معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله واعلم ان
الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل
على اربعة معان رابعها تقيد بالحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير
مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل
النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى الفعل النسبة
لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو
مفهوم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه
يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا مفهوم من ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف
الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة
عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه
مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موضع من
شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة
ارادة الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء
الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس وايراد بين الامرين جامعا للامرين وانما
الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل كل فرد فرد
نحو جاء في الرجال اي كل واحد وكذا جاء في جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة
عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة
دلالات في اصل منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في فوائد الغياثية قوله
او لتقليل الفعل الاصطلاحي وتحقيقه قد يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في
الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل لتقليل مدلول
الفعل

متعلق متعلقه

الالتزامي ثابتة

لا لان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله
لدلالة الاول على المستقبل لا للترتيب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح
التلخيص قوله لانها وضعت الخ ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه قوله
وما اختص به لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات المتصلة
عنها الخ قوله ولحوق نحو تاء فعلت الاخصر ان يقول ولحوق تاء فعلت وفعلت
ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث الساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير
البارز المرفوع مطلقا ولا يختص بالحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا
بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قوله متصلة ذاتية يكون بين اجزاء
الزمان زمانية وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين
اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
التامة والمعلول وتحقيقه علم اخر ولتمه مطالب اخر ولزوم ان يكون للزمان
زمان انما يندفع لو كان التلبس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن
منشاؤه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى
ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان
ولا يندفع الشبهة الا بقيد بل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان
متقدم على زمانك قوله مبني على النحو اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه
كما هو عادته قوله باحد حروف نايت اوايد الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم
مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا
للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فانه اشتراك الذي بسبب زيادة
احد حروف نايت داعي فلذا قيد مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل مشابهته باحد حروف
نايت لوقوعه مشتركا لمثل منزل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب
زيادة حرف لكان اشد مشابهته قوله فانهم لم يراعوا في البيان ترتيب حروف نايت بل
راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفرد
مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد يجب ترك المزدلان

التقدم بين اجزاء الزمان

منشاؤه

لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب
بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع
الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مونثا
او مختلطا قوله وللمونث والمونثين غيبة اى حال الى ممكن جعل غيبة مصدرا حينئذ
الا ان جعلها حال النسب بنظايرها ولو قال المص والغايبة والغايبتين لكان اخصر
واظهر قوله ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
الى دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت اتصال
نون التاكيد او نون جمع المونث وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد
انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث مع انه مقصود بالبيان فقال
ما ل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث وفيه ان قوله
ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون
اتصال الظرف به يفيد الحصر الاعراب فيه فيكون شبهة بحالها لا الحصر وقت اعرابه
فى وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالقيد
لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين قوله واعرابه رفع
لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما ينفهم المعنى
المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب
الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله
وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح
منه اى من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونث قوله
وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو مستغنى عن التعريف وانما
قال حرفه الاخير ولم يقل لامه ليشمل نحو يحمر بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز
نحو يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو نضرب ونضربك قوله متصل به نحو يضرب
وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز
المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير انه لا متصل به

يدل عليه قوله والمنفصل به ذلك فتامل قوله للتثنية لا حاجة الى ذكر هذه القيود
ولانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطبة والمونث فيه ان الضمير
البارز فى الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث فالمطلق فى هذا المقام ينصرف الى الذكر
ولذلك صح قوله فيما بعد والمنفصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك
شاملا لنون جمع المونث لا ينتقض الحكم بجمع المونث قوله والسكون فى حال الجزم
لم يقيد به قوله كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهنا كلام
نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع او الجزم
قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله
مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا و
المتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب قايمة بما الحقه به قوله والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله والمنفصل معطوف على المجرد
وهو مع ما بعده تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد على مجرد
المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف بقوله لنا مثل
يدعوان ويدعوان بدل يضربان وتضربان الى لكان واضحا قوله والمضارع
المعتل الاخر عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر
من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله اسقط الحرف المناسب لها
لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد
والتجرد فى المضارع وقيده فى المبتداء حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد
اليه كما فى القسم المسند اليه من المبتداء واسناده الى شىء كما فى قسم المسند من المبتداء
لانه لا يحتاج الى التقييد فى المبتداء دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب
مع الغير فيؤخذ منه ما جرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل
بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه عن مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر
من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب
منه المنتصب بان الى وفى بيان المجزوم ويجزم بلم الى فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن
الناصب والجازم تبادر انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد

لان تحقق العامل وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم
موقعه لان الاسم لا تدخل عليه ناصب الاسم ولا جازم فنحو لم يضرب لا يصح ان يقال
لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في
كثير من المواضع فلا يتميز المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصود الاصلي في هذا
المقام تميز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب
الكوفيين اي اكثرهم ~~اذ الكسائي~~ منهم يجعل العامل حروف اتين **قوله** كما في زيد اذ الكسائي صح
يضرب لا نقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني
الاصل فلا يؤثر فيه العامل **قوله** ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف
والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين **قوله** وقال
الخليل اصله لا ان يرد ان لا ان يضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف
لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه
الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى تفيد اللفظ فمن التاكيد
فاعمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئته يكون مع النون ولذا خص لن من بين
حروف النفي بتاكيد النفي **قوله** بعد حتى نحو سرت ماذكره الشارح في تفصيل
الحروف التي تقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص سيفصلها اوانه صح
في محل ماذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم
جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ
العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية
او الوجدان والظن الى غير ذلك **قوله** من المخففة صيغة الفصل هنا للحصر
اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله
من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة **قوله** فانها للرجاء
والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال مع الناصبة
العيب لخروجها عن مقتضى وضعها ومع حتى من المخففة الموجبة لحذف
ضمير الشان وقوله لثبت هذه تاكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع اي كون
جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر

قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله**
لكونها جوابا وجزاء ومما لا يمكن الا في الاستقبال فيه بحث لان كلام القائل لا يكون
الا بعد كلام ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك
في جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالموجبة ان يقال
اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي مبني الاصل
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء حض بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقعة
بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا
انهم وجدوها ولم يجدوها ذا وجهين فتدبر **قوله** فالوجهان جائزان جعل
وجهان مبتداء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه
حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر
بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان
كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل فتدبر **قوله**
بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبيل
ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فلت حتى
ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او معنى كي
قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها اخر جزء مما قبله او متصلا
باخر جزء منه **قوله** فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا يحتمل الاستقبال
كما لا يخفى **قوله** كما يقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع
لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس
مع الماضي قبله فيجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة
القابلة لذلك في كلام المص تحكم **قوله** كانك كنت في زمان الدخول هيأت
هذه العبارة تجعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال
على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكي من
حيث انه حال برزه في نظر السامع في معرض الحال **قوله** لانها علم الاستقبال
فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال انه يقال

بنافي افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته **قوله** كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتداء بعدها للتحصيل الا المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ماقبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان يحمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص بجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق **قوله** وامتنع نظراً الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سببيا لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري متيقنا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لا ينفاه شرط صحة التامل

قوله فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** فقوله ايهم عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكره وانه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف والمعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالزكاة محمد **قوله** اي ما كان صفة انه تعذيبهم الاولى ما كان صفتها فعل الله تعالى تعذيبهم فتامل **قوله** والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فبتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوف المبتداء ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله بتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح **قوله** من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا للمشهور ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء المستدعي للجواب

فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم تقصد السببية في زرني فاكرمك **قوله** لا يصح النصب يتجه انه يحتمل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** والحق بالجار فاستريحا جعله لا ضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك منزلي والحاقي بالحجاز فاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق في معنى الامر لاترك ولالحق فاستريحا **قوله** واو التي ينتصب اي اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتداء ولقد احسن **قوله** بشرط ان يكون الى ان او الا لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان **قوله** اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فيشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يحتمل اعجبني اتك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا تقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا فيشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخرا عن العطف **قوله** ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عنه بالعاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض في الشرط والثاني اشتراك الجمع فيه فعدا ولا المخصوصات بشرط ليضبط وفصل عقبها شرائطها الخ ثم العد يذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل **قوله** وبعد العاطفة اي العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر منه قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل **قوله** ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم تضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة فاحتاج

الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون
التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى
تقدير المعرفة فافهم ارج لان رعاية جانب المعنى اسم من رعاية جانب اللفظ
قوله احتراز عما استعمل في معنى النفي وعالم يستعمل في شيء نحو لا اقسم
قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا
فقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازات
اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازات قوله والمجزوم بها فعلان اي
قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واى وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا
فشاذ في كيفما سند وذان اذكرهما من كلم المجازات كما يجزم بها شاذ قوله ويختص
اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية فيكون
تركيب من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل
ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم يضرب ليس عاملا في اضرب فانه بدخول
لم ومعموله وانما دخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه
نكرها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله سببية الفعل
الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى
ان يصحح الكلام بافادة سببية الاول وسببية الثاني فكان المصنف اراد
بجعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فالحاصل ان المراد لافادة
سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعيد عن التفهيم
قوله من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الشرط اي قد يبتنى كذلك وذلك
اذا كان الاول سببا واما اذا كان لمزوما عن غير سببية فليس الامر كذلك
والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط
هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه لعله الى اي يحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما ان في ان
ضربت ضربت واما في ان ضربت لم اخرج لان الجزم بلم بان لقرب لم وسبقه

ينبغي
جعله سببا

معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب
يتصور فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي ان نقتد بجزمه
المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيد فيكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط
فيه معنى لكونه مستقبلا بدون الامر والنهي كالدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا
قبل دخول ان فلا تاثير فيهما مستقبلان معنى وكذا الاستفهام على ما ينبغي قوله
او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن
والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر والاستفهام
نحو ان لم يفزك زيد فانصره او مضارع منفي بما نحو ان لم يفزك فما تضربه ووجه
عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل و
والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء بناء على ان الفاء واذا
لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها
بها اي بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة قوله وانما التي
يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة في عبارته مشعرة بانه جعل
مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صحة صفة ان تجعل
~~مقدرة في قول المص وان مقدرة خبرا لانها كانت~~ ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان
مقدرة وقوع خبرا لان قوله اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لا حاجة في تقديرا الى اشتراط الصلاحية بل يكون قصد السببية فان تحقق
السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء لنكتة قوله فانهم
يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع الى اقوى الشواهد على ارادة الصيغة
انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة
~~فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة~~ قوله وفي بعض الشروح انما
مثال الامر الامر المعرف بصيغة لا تحمل ان يكون بمعنى المصدر بزيادة المثال لدفع
توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة
الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون

قوله بعد الامر
منصوبا مقدرة
خبرا لانها كانت

فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة يطلب بها شامل الى قوله يطلب
بها اخراج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام
ولا فى النهى ولا بالصيغة فلا يحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر
لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الافعال
فى التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر
ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج
النهى وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احترازا عن
الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا
خرج عن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه



بل شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة **قوله** وفى صورة
حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم والاولى وحكم حكم المجزوم **قوله** فى اسكان الصحيح لى لا افتاد
فى ان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم
الاخر لان النون ليس اخر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل
والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الاخر **قوله** فان كان بعده اي بعد
المضارعة لى بعنى المص بعد كون آخر فى كلم المجزوم اركان لى ولهذا اكتفى ببيان زيادة
الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله آخر مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فى ما فى
اخره نون او حرف علة اسكان الاخر بل حذف فينبغى ان تقول اسكن اخره او حذف
قوله والمراد بالرباعى ههنا اي فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف
الاصول فيه اربعة وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لا يخص المزيد فيه وقوله
وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لا يتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال
ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا
يعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن **قوله** دفعا للالتباس بعين ضم
الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح الهمزة فقوله
فانه اذا قيل فى اقتل لى سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها

لتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد
بانه لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه فائده والصواب انه اذا قيل فى اقتل
بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة
لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة
ليس كسرة الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة بل فى ما سوى امر
من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى
من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلما باعتباره عن الوقف
اي فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده **قوله**
او على حذف مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا
لادنى ملابسة لم يكن **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصوف الفعل الذي لم يذكر فاعله
الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله يشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه
اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشائعة **قوله** ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فى تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره
اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه **قوله** وبضم
الثالث الى قوله خوف اللبس لاخصر فانه كان ما ضا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك
قبله خوف اللبس مستغنى عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء
قوله لئلا يلتبس فى الدرج بالامر فى تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفى واحده وتفاو
الاولى ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس **قوله** هذا علة لقوله وبضم الثالث
والثانى يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى فى ضرب بكسر ما قبل الاخر
لتوهم ان صيغة معلوم من باب علم واللبس من باب علم بالمجهول فالاولى ان يقول
المط فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل
والثانى مع التاء خوف اللبس **قوله** اي ما يكون عينه فقط ويمكن ان يكون اراد
ما اعتل عينه وعين اللفيف لا تعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب
قوله وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى المبنى للفاعل
فيه كما ذكر وبعده ذكر مضارعه ولم يمكن ماذكرنا هذا كلام وهو سهو من الناسخ

ماحرف المضارعة ضمة للصواب بمثال ما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة ع

بعضها صح

وصوابه اغاض العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف والماضي كما ذكر وتبعته ذكر
مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذان القيدان
لنسبة الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا
ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه
فتقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف
فهمه على متعلق او يتوقف ما يشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل
قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارة سيما هذه
العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول
بالحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال التعلق من
الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول الفعل ايضا متعلق به فاوضح بيبيان
تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول
يريد به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال
هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم
كالمتعدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا
والمتعدي ايضا لازما بنقل الانفعال نحو انقطع وبناء التفعلل كتدحرج قوله
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهوران
في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما تركا لانهما لا يتحدان
جوهر الحروف ولا ينصرفان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة
معنى تستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته
في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدثت في الكلمة معنى المصاحبة
المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين مع
النقص المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله وثانيها
غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجو ان اضبطها

١٤٩

واعمل رسالة ينتفع به الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
الى وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
قوله والثاني والثالث من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من
معا عليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر لا وجه لتخصيص بيان
المصير بل هما مثلهما في خصايص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت
قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يجوز
كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمني قاعدا
قوله كانهم ارادوا بالشك الظن الى هذا من خلط اللغة باصطلاح المبرزين
والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله يساوي الطرفين
اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشية عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي اي الجملة المذكورة عند اي عبارة عنه
فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم بيقيني وهكذا وهذا
الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال
لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد
مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه
ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عند اي عبارة عنه والمقصود من ذلك
التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها ومع هذا
الفايدة للجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجملة فافهم قوله فتنصب
الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منها مفعول لها
قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احد مما ذكر الاخر اي هذا هو الشايع وخلافه
قليل على ما قصد الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت حزني زيدا قايما كل
رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه
اريد انه اذا ذكر احد مما ذكر الاخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في الحاشيه
اي لا تخلنا جاز عين على غرانك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة
هذا في العبارة اي لا تخلنا اذلاء على غرانك الملك بنا وبالجملة الغراء بمعنى

الاغرام ولم نجده في اللغة **قوله** فلا يقول علمت وظننت القاينة هذا لا يوجب
حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هنا لك جهات
افادة اخر كان يقول يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع اليقين
قليلا او يقول لا نعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت
اليوم وما علمت اليوم **قوله** للسعلال الجزئين الصالحين ان يكونا مبتداء وخبرا
او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الا فائدة
في تقييد الكلام بالتام وكلامية عني مقيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير معمو
ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص **قوله** فلذا
قيد جواز المبني وللاحتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل **قوله**
بلا واسطة كما يجي مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت
واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الي ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل
عليه يتنزلان معه امتزاجا تاما حيث يسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير
معتبرا قبلها ولذا اجاز تقديمها على كلمة تضمنت الاستفهام **قوله** الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدها ان الالغاء جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان
الالغاء جائزا كان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان
الالغاء واجب في الصورة المتصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم
الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي الالغاء والتعلق في هذا الباب
بان الالغاء جائز ولذا قيدوا بالجواز والتعلق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل
ساق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب فتدبر **قوله** اي البصرية اي راي بمعنى
ابصر والحلمية الحلم النوم **قوله** ولقد راني للرماح دريئة اي ابصرني حلقة من
هدف الرماح ولكونه اري بمعنى الحلم ساغ فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى
ما ذكره من حاله **قوله** ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصلح الاستناد
من بعض افعال القلوب لا متصلة ولا منفصلة فيجب حمله على البدل ثم لا فائدة
في هذا البيان كما ظهر من بيان المعنى **قوله** وهي اما العلم او الظن فالمراد
بالمعاني ما فوق الواحد **قوله** وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص

بالبعض ولئلا يقال لا وجه للتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان
لكل معاني آخر **قوله** وحسب بمعنى صرت احسب وهو الذي في شرحه كذا في الحباب
قوله بطبعي اي يتهم نظنني بمعنى المفعول **قوله** وانما سميت ناقصة لانها لا يتم
بمرفوعها كلاما كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث
الاقل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان
مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي يتم بمرفوعها وفيه ما فيه **قوله** اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل
وفرق بينها وبين تقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر
وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل
مسامحة لا يليق بمقام التعريف **قوله** لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة
فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر
لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها
بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى ان يقال المراد ما يكتفي العمدة فيما وضع له تقرير
الفاعل على صيغة صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده **قوله** ولو جعل الموضوع له
اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى
اخراج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكفي
تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
داخله في الافعال التامة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه يجعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقدير الافادة
لان الغرض من وضع اللفظ افادته المعنى لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير الفاعل
على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها لها من الزمان
ونحوه والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلول بها فيتاكد النسبة
المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا ريب ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته

مما اشتهر في بيان فائدة
التاكيد والافعال
الناقصة موضوعة
لغرض تقرير صح

شرح صح

ان الحدة افادة التقرير على تقدير جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على ان الحدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها
ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد تضمن كثيرا التضمين ملاحظ معنى فعل لازم لمعنى
فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولا برازه في مقام التفسير طريقان منها
جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال في تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم التسعة
بهذا صايرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة وكاملة
حالان لا صفتان كما يوهمه العبارة قوله وجادت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت
قوله من القرارة وهو الخفة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل علي
ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم تحدثنا فاعلمنا لا يريدونا
قوله ارهف شفرته بالضم السكين العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز جاد
وقعد الموضع الذي استعملها العرب وبهذا اخاء المص بالتركيبين اللذين وقعا فيهما لكنه
قال في بعض نسخه الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبطه
موضع استعمال فقعدان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم
زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتداء والفاعل قوله اي لاجل
اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد
غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى
جعل ماضيا مفعولا فيه في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين
من الماضي قوله بتيهاء قفر التيها المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه بمعنى
الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت
بيوضا صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان سرا منها
لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه لعيد هذا المعنى كذا في العباب
قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الخ وانما ذكره مع كونها غنيه خارجة
مما هو بمعنى صار ومغايره لانه يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير

ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة
والاتيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في
جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولهذا احمح معها كونها
تامة وزايدة لجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى كن فيكون
اي الظاهر ان قوله تعالى كن في موقع الايجاد بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا
بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا
كن بمعنى موجودا قوله وتكون زايدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها
شاملة لتصاريفها فيالك من نعمى يحولن ابوسا انتفاء منها من اجل تحول النعمى بالنعم
وهو النعيم وضمير يحولن اليه اما لارادة المتعددة بالمصدر او بجعل ابوسا وشدايد
لجمع وان كان واحد التعدد الخبر قوله قبل سمي اسمها فاعلا قد فات هذا القائل
هذا التنبيه ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق في بعض الافعال ونحن نقول
في هذا الكلام تجميع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل الاسم
المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا يجعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة
المص مما لا مقتضى له قوله او تقديرا كقوله وللتعميم قال ويلزمها النفي ولم يقل
يليها كلمة النفي قوله وتقديرا الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف
هنا نوع تقديره في المصادر وكله مقدمة عنه لان مائي ما دام صار علما في تقدير
الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر
قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال
الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لها الكلام عن الاشتمال على ما نصب
الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان كان الاسم الاتم ان يقول
واخره كما في خبر المبتداء ومع لا اشكل عليه ما اورده الشارح ايضا قوله فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يختار هذا
لشيء ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقدم
والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان

تجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر على اصطلاح
من يسمى الاسم فيه
فاعلا صح

ماكك الظاهر ان هذا بعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس المعلم نعم هذا يتجه على قوله قسم يجوز **قوله** وهي اي الافعال الناقصة الانسب بسياق الكلام ان هي راجعة الي الاخبار الا انه صرفه الي الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين متنازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقتحاظا بهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه لمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطاء في اللغة وما بينهما انه لم يتعين المخالف عند المص في ليس بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما اي اشار الي ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبره للعايد الي فعل المقاربة اي هو ما وضع **قوله** عسي طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسي للاشفاق فينبغي ان يقال رجاء واشفاق لا تقول عسي الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون عبارة باعتبار غلب منها **قوله** لتضمنه انشاء الطمع والرجاء والاشفاق والانشاءات في الا من معاني الحروف انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية **قوله** بتقدير مضاف واما في جانب الاسم فيرتكب ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صايما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل **قوله** فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولي ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا

نحو عسيت صايما **قوله** ~~فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة~~
والذي ارى ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صايما وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسي وفي يخرج ضمير عايد الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الجز كما في زيد قام لان كون عسي طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسي ان يخرجا الزيدان ويتعين ايضا انه كان كذلك لينبغي ان يجوز عسي يخرج زيد بحذف ان فتامل **قوله** واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسيا ان يخرجا الزيدان ولو كان الاستعمال عسي ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولي ان يقول المص تقول عسي زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسي ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهته قولك عسي ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسي وان يخرج خبره او يكون اسم عسي ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول **قوله** فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد من حب تيه يبرح **قوله** ان عصيا صح يعني ذهب وانقطع قولك ي الا فعال اي كبا قي الافعال قوله يغني اي غني لم يكد وجد لم احد **قوله** وقال عسي على وزن طلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عتبية بزيادة الياء بعد العين ولم يجد من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل الاولي وفي المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي او الاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكانه وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما نفي به القرب اذ استعقب انتفاء القرب الوجوه فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال رانا ثباته فيه اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل في وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف **قوله** وفي الدعوى

يعود

يخرج

الثانية بقوله ذي الرمة لا نقول لم يكد ماض فيجب ان يكون الاثبات لانا نقول
جعله للاستقبال وكان من خطأ ذا الرمة راي انه ماض وكان يكون للاثبات لانا
نقول جعله للاستقبال وكان غير ذي الرمة اما النقلة عن تغيير اذا او سدًا لباب اعتراض
القاصرين **قوله** وهذا مسلم لكن يثبت مدعاه وهو لجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم
يثبت دعواه الاولى وفيه ان كلامه يدل على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نثرًا مرسلا وقد قدح
في التمسك الاول فلا فايدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه
بمجرد ذلك ما لم يثبت مواخذة بحرمها الفطن فتفطن **قوله** وهي مثل عسى وكاد في
الاستعمال الا في المعنى ويتجه عليه انه توهم ان الاصل استعمال خبر مع ان كذا الاصل
بدون ان وهذا تناقض **قوله** وجمعه بالنظر الى كثرة افراد، يعني بمنزلة ذكر الكل
في المعرفات للتنبيه على حال الزود ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر
كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان نقول جمع مع عدم كونه
الانوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء
كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و
للتنبيه على انه الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين وفي ضمن التثنية والجمع
ايضا اي كما هو مفهوم في شرح المفرد **قوله** ولا شل عشرة الشلل اليبس في اليد
او ذهابها يقال شلت وشللت مجهولا ومعروفا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب
من حسن الرمي **قوله** فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء ويمكن ان
يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله من شاعر
ولا شل غيره ليس كذلك **قوله** وذاي لفعل التعجب ولما وضع الوجه هو الاول
لان تعريف الشيء ليتاتي الحكم عليه لا للحكم على التعريف **قوله** ما اشهى الطعام في
القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه **قوله** وما امقت الكذب في القاموس مقته
ابغضه **قوله** وانما قيدنا التقدم والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل
بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديرات الجائزة في غيرها والممتنعة
واما ما ذكر من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقدم والتاخير من

بلغ

استعماله صح

قوله

من خواصه وان كان معه مانع اخر واجيب لا يخفى على الفطن الاشباه من الجوابين ليس
بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه المواد والاحسن ان يقال المراد انه لا يقدم
احسن على ما ولا يؤخر عما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك
مانع اخر من التقديم احسن على كلمة ما فتفطن **قوله** من باب شر اهر ذا ناب عند
من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء عظيم احسن زيدا الا امر
جلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا
من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء فيلزم احسان الشيء عن نفسه ولا بعد
ان يقال ما مبتداء نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام
التعجب جدا **قوله** قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه يخرج فعل
فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع
هذا التوجيه **قوله** وبه اي مجرور وانما عبر عنه به لان الباء زايدة كالعدوم فيخ ذكره
كانه لم يذكر **قوله** او لانه للزوم كالجزء من الفاعل **قوله** ومفعول عند الاخفش
ويؤيده حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر **قوله** وقال الفراء وتبعه الزمخشري الخ و
يمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اي صر ذا حسن بزيد **قوله** بهذا اللقب
اراد باللقب الشهرة لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحويين والاظهر ان
المراد بافعال المدح والذم افعال وضع لانشاء مدح وذم كما هو في نظايره ولا داعي
الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة **قوله** اسم نكرة منصوبة وصف
المنصوبة لمجرد التوضيح اذ المميز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الا الاول فاحترز
عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما في المفصل للتوضيح فافهم وانما اتى
بالمفصل ردا لمذهب ابي علي وسيبويه **قوله** ليتبادر لام تعريف الجنس اي العهد
الذهني ليلايم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتداء يبعد ان يكون اللام للعهد
الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد
مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم
افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييز صار بمنزلة نعم الرجل
وصار الخبر مرتبطا بالمبتداء بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة

الاشبه صح

الحسن له

الجنة الآن يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر ونكرار يريد به المنصوبة صح صح

كان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتداء لا لحسن تقديم التفسير
على الابهام **قوله** مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل يحتمل ان يكون منعولا وظني ان
الملتبس بالفاعل تعين للفاعل لا اذا التبس فاعل النعل بالمفعول تعين التقدم للفاعل
قوله حقيقة او تاويلا لا يخص التعميم المطابقة للجنس بل يجري في المطابقة في غيره ايضًا
فالانسب تاخيره **قوله** من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا يريد ان في حب لغتان
حب بفتح الحاء كما هو القياس وحُب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم للادغام اذا اصله
حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى
الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب **قوله** والعامل في التميز او الحال ما في حبذا من
الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل
الى التميز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التميز عن الذات المذكورة المبهم كما في
رطل زيتا ان العامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا **قوله** فان الراكب حال
عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعي ان ذا ذو الحال لا زيد هو بعينه
ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل عن
المخصوص كما في بعض النسخ **قوله** اي برحها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم
ومعناه الاتساع كذا في القاموس **قوله** ففي عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم
يجمع واو القسم معها كما جمع باوه مع الباء وتاء فرقا بين المحدود مسامحة والمعدود حقيقة
والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده
ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب تضمر بعدهما ايضا ولا يضمر بدونهما هذه الحروف
الاخر الثلثة في الشعر ايضا الا نادرا **قوله** كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص
من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح قلى القدر من اول النهار
الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في
الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقة او التنزيلية   وعلامة صحة
وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في فذكان من
مطر اي شئ من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل

المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات
الموصول **قوله** او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه فيه
في الحال او في الاصل **قوله** فهي بهذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة لان من اما للابتداء
من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيره **قوله** فلا يقال حتاه كما يقال اليه دمعه
وليس اختصاصه بالظاهر في جد كونه بمعنى الى **قوله** ولاصلبنكم في جذوع النخل
الجذوع الساق قوله والمصاحبة تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة
بالمصاحبة **قوله** فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء
الفرس في مكان بعيد من السرج ولا مصاحبة للسرج الفرس في الاشتراء **قوله**
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة العرفيين ان تعدية اللازم
بحرف الجر في الكل اي في الثلاثة الجحد وغيره مخصوص بالباء **قوله** وفي غير الخبر
الواقع في الاستفهام الباء للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على سماع والا لتعديه وقيل
التعدية مقصورة على السماع **قوله** واللام للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء
والنفي عن غيره وجرى عليه المحول ذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص بجده
المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لبكر ايضا فيه انه لا ينتفي الاختصاص
الاضافي في مورد استعمال لها فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر **قوله** وبمعنى
الواو في القسم لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم
لا كباءه **قوله** مختصه بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة للفرق بين رب وساير حروف
الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما نبه الرضى انه للتقليل
التقليل في المعرفة اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه
انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة وكذلك ان تقول ان مجرور رب في معنى التميز عنها لانه
للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان
خلا عنه بيانهم **قوله** ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان
انتفى عنه موجبه من التقليل **قوله** ربما ضربه بسيف صيقل اي مجلو **قوله**
وواوها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها في حكمها
ولا يخص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل وواوها

و النفي سماعا
لا يدل على
ان ما يذكر
من غير التقييد
بالسماع
قياسي
كالاستعمال

تيحقق

فى حكمها لبلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة
موصوفة تنبيها على ان التفات بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون
الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل   وبلدة البلدة كل
جزء من الارض مستحيز عامرا وغامرا الانيس المؤانس وكل مأنوس به واليعفور
ظبى بلون التراب او عام وبضم الياء والخنشف والعيس الابل البيض يخالط بياضها
شقرة كل ذلك من القاموس   فلا يقدر له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وجوب ارتكابه للتاويل يستعمل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا   انما يكون عند
حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السوال خبر ثان
اي يكون عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السوال وليس احدهما متعلقا
بيكون والا خبر خبر لفساد المعنى فافهم وذلك لكثرة استعمالها فى القسم وهى
اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل فى السوال وغيره ومع الظاهر والمضمر
نوجه الظهور ان للباء معانيا كثيرة شايعة غير القسم غير القسم بخلاف الواو
مختصه باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصه بلفظ
الله لكان اوضح   فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى   ويتلقى اي يجاب يقال تلقيت
كذا اي القى اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يتلقى الى القسم الجواب
باللام الى فجعل القسم ملقى اليه تجوزا فصار مآله ويجاب والاظهر ان المعنى انه
يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه او حرف النفى   اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة الى آخره تنازع اعترض وتقدم فيما تدل عليه فاعمل تقدم وحذف
معمول اعترض واليه اشار الشارح   اذ التقدير ليس مثله بالنصب وقوله
على بعض الوجوه اشارة ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا فى وجه
واما الباقى فمنها لا زيادة فيه بشيء ~~وهو ان نفى مثل~~ وهو ان نفي مثل المثل
كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى المماثلة من الجانبين
وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم
الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل

لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء فى صفة مع كون الشيء
اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة
فيه للكاف هل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة
قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب
من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة
المثل يوجب دخول الكاف على الضمير فى التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن فى
حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادة ان يبقى على اصل
معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدي به معنى المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل
هو الواجب فلا ان على بمعنى من فى قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا
معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا قوله يتحكى عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام و
الانهمام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي تعلوها بحباب الغمام الذائبات قوله
الحروف المشبهة بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع
والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر فى عملها وفرعية هذه الحروف
قوله فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف
بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها انشاء والتاكيد والتشبيه والترجي والتمني فى
الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء و
الشايع استعمال الماضي فى الانشاء كصيغ العقود قوله اي بعكس ما فيها على حذف
المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها فى المرجع
والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي من استثناء ان من هذه الحروف فان قلت
ان زيدا ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وان زيدا ان لها
صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام
يوجب الا وقوعه فى صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيدا قائم ابوه قلت زيد ان لها صدر الكلام
~~اذ لا ينكر صحة زيدا قائم ابوه قلت~~ سواء كان مقصود الذاته اولا واسم ان وخبرها
ليسا كلمة ما بل جعلها مفردا فهي ليست فى صدر الكلام وقعت فيه قوله ويلحقها اي
هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح سمع العمل فى ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم

جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا و
الاصح انها حرف زايد كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح
والاصح لكان انفع كما وقع بعض اشعار هم يشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت
انه يختص بليت قوله فان المكسورة تغير معنى الجملة قال الشارح الرضى اخذ في
تفصيل معانى الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى
اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا تشتمل على اسناد
تام يصح السكوت عليه قوله تكسرت ان نبه على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على
ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في
في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اول
وعليه حمله الشارح الرضى وح يتجه عليه انه لا مقابلة تنبيه وبين كونه بعد الموصول
بل مما تحت كونه ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا
يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه
بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء
مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وتحت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد
بالقول ما يحكي به لا القول بمعنى الاعتقاد لانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها
مع جملتها فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ
ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد
هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم
فاعله مندرج في الفاعل على اصطلاحه غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا
دخل في خبره لام الابتداء علمت ان زيدا لقايم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله و
الفيلسوف ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف
اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف اليه عند
المص كما عرفت في تعريفه للمضاف اليه فلم يحتج ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام
الرضى قوله وقالوا لولا انك خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف

وبعد الموصول بل مما تحت كون ان في ابتدا الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا كسر بعد القول ويحتمل ابتدا الكلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول صح

عبارة المص ومندرج في المفعول على اصطلاح والمراد بالمفعول

١٥٧

فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعده
حرف الشرط مبتداء وقد بعد الشيخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولا انك
جواب سوال مقدر وهو ان يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة
اسمية لانه مع غاية ضعف لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف
قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك انه فاعل لانه لا سوال
يدفعه قوله نحو لو انك قايم صوابه لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حروف
الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير ان الى ترجح احد مما بعد تكلف الحذف
لا ينافي جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في مثل يكرمني فاني
اكرمه ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتداء او خبره
مبتداء اقتصر الرضى على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه
لاستلزامه قبل الحاجة لكن في كونه مبتداء بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس
المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله
اكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقدم
الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد
المص من مواقع المفرد كما عد المبتداء والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح ان يكون
جملة اطلاق خبر المبتداء في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة الشباهة
قولهم الى انفع شباهه واحذر بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم
قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا يرد للكلام السابق
عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماضي عند سيبويه والخليل وفسر سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد
عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم
النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد
الذي فيه معنى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لانيتك ولا جرم انك قايم بالكسر
فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى
الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تخفيفا باسقاط الميم

وحذفه صح

وزيادة ذا بجد لا فى حالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتيد بل ميزة ان بالحين
فمما يتعين به لا عن ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظ ومن جملة يتوهم انه من اشباهه ثمت
كما انك قايم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما زايدة عند كافة النحو وازيادة ما
مع الكاف الجارة لان لئلا يشتبه بكان قوله جاز العطف على ان الظاهر فجاز
ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة اللفظ واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة
فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم المجموع وكلما ان ورجح المص الاول وتبعه الرضي
واوضح قوله حيث يكون مع علت بتاويل الجملة لانه نايب مناب مفعولين ورد بان مفعو
علت فى تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نايبا عن مفعوليه
كونه فى تاويل الجملة ولم يجوز السيرافى العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله
دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوز العطف فى المفتوحة مطلقا واما باقى
التوابع مما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنها والكل عن البدل ايضا والجواز هو القياس ولا اثر لكونه اي لكونه اسم ان مبنيا
فى جواز الحمل قال الشيخ الرضي الكسائي مع ما فى الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على المحل لان كون شيء واحد خبرا
لاسمين متغايرين فى الاعراب تغايرا لفظا يستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير متخالفين
فى الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء العدم الجواز فى
ان زيدا وعمرو قايمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد فى اثر واحد
لان العامل فى خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد
والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف يوهم
خلاف المقصود حيث خلافا للمبرد والكسائي فى مثل انك وزيد ذاهبان لانه
يشعر بانهما لا يخالفان فى انتفاء البناء مطلقا بل فى قسم من البناء يكون المبنى هو
الضمير فالواضح تركه فى لتنصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم قوله ولكن
فى جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم وهو لا ينافى المعنى الاصل
لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة
بالفعل العطف الى محل اسمها خلافا للفراء قوله اذا فصل بينه اي بين الاسم

الى وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق
بالخبر نحو ان فى الدار لزيد قايم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل
على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن
الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته فى قد يتكرر اللام فى الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك
لراغب وهو قليل على ان اذا قلب همزة هاء فيقال لهنك قايم كذا فى الرضي قوله و
اختار وانقديم انه دون اللام الى اي بمحو العامل فى التقديم لشرف العامل على ما
ليس له ولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال الاختار
التقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاء ان قوله لفوات بعض وجوه مشا
مع الفعل قوله ولهذا لم يذكر صريحا اي يكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا و
لم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه فى ضمن جواز الغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله
ولان كثيرا من الاسما لا يظهر فيه اعراب لفظي هذا لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر
العبارة فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قوله اي من الافعال التي هي من دواخل المبتداء
والخبر لا غيرها دفع لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم دفعا لما اعترض به الرضي على
المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال ليس بوجه والا ولى ان يقول
واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لا نقول قوله لا غير ان افاد
وجوب دخولها على فعل من افعال المبتداء لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد
لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال
فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتداء والخبر ولم يكتف بقوله
من دواخل المبتداء لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقايما دون ان كان قايما
لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقيتهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
ويلزم دخول اللام على الخبر الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع افعال
النواسخ الا الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الجزو وعلى الاسم اذا فصل بينهما و
قيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء واللام يدخل فى المثالين المذكورين واجب بانه
دخول اللام فى المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية
مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورد البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والايجاز

جاءني القوم لو زيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشيا ببعض المواضع
كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ونحن نبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم كما نبطل انكارهم اعمالها ونجعل المفتوحة كالمكسورة شبه بمخفف
المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كون مقتضي كثرة الاستعمال والنقل **قوله** وان
كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا
لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي **قوله** وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان
اشرق بمعنى اضاء والثدي ويذكر خاص بالمراة او عام ويؤنث والحقة بالضم وعاء
من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقتان وتراي انه مثل خصيان
ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغ منتهى الجموع يصح تثنيته
بتاويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس حسن
الثدي في كونها عظيمة غاية العظم **قوله** فنقلب كسرة الى الكاف قال الرضي فيه
نقل الحركة الى المتحرك **قوله** وكلمة ان لتحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد
والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه
قوله واذا لم يعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت
لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة في انها يلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شيء
عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة المخففة
قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل في اللغة الفصيحى ومعنى المرادة بالاستعمال
الافصح فهي في تلك اللغة كمخففة المفتوحة في انها لا يعمل اصلا **قوله** ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن
ههنا حيث قال هنا وتخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف فيلغى على الافصح
ولعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
قوله ومعنى الاستدراك فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان
يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات
وتداركته بمعنى يكون لكن للاستدراك اذ لتدارك ما فات المتكلم بابهام كلام ما ليس
بواقع بايراد كلام واقع للتوهم **قوله** واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا

لم يجئ هذا المثال مما ذكره الرضي واحكم القران حيث وقع فيهم وان ربك لذو فضل على الناس
ولكن اكثر الناس لا يشكرون فمنافات ما في القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف
حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين
المتغايرين لا يجب ان يتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم
الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكروا **قوله** فالجزءان منصوبان
على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق
عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني
لكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت لم هذا من
مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين
قوله وشذ الجمهاء اي كلمة جاءت في اللغة العقلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل
كزبير او قبيلة **قوله** وارفع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه **قوله** لعل ابي المغوار
في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسر مما كثر الغارات **قوله** او كان اشهر
ذلك الرجل باني الغوار بالتاء صح ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ومنه ما وقع في
كتابة على رضي الله عنه كتبه علي ابن ابي طالب **قوله** والا فلا وجه الى التاويل بعد ما جزم بوجوب
الجر بها وحكم بشذوذ الجزم بوجوب الجر لبعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال
بجعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع عن عقيلي **قوله** العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه الخ او تميل الى المعطوف
قوله كما ذهب بعض اخر فلم يعثر عليه **قوله** فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
الخ فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجرد من الموصوفات
البواقي **قوله** وليس المراد اجتماع المعطوفات ولا اجتماعها في كونهما مقصودين
بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولي فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو
اثنان **قوله** فقولك جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله فقولك
مبتداء لا خبر له لان قوله اي حصل بخبر جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر
وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم
عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما

دون الآخر فالجنو قوله بخلاف الخ فنقل الشارح وظن ما قيل قوله بخلاف تاماً و
اقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب
انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب مع انه بعيد عن العبارة
قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع
واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه فليكن من مقابلة الخاص بالعام قوله
مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا
كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء
نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه
عنه قوله والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من
ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع
راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي
في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقى له و
كانه لم تذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر ان الحرد
على الحواشي الهندية محل نظر لان لا يصح على تحقيق الرضي تقييد الجزء حكما بقوله نمت
البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى في
في حكم الجزء لكن الاصل في جعل اعم من الجزء حقيقة او حكما لاحتفاء عنه لانه قال الرضي
في بحث الجارة ان ما بعد حتى العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبله نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو بنى ضربني السادات حتى عبيده ثم على انه يمكن ان يقال
لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه يلاقي الجزء الاخير كما سلف
الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليلة لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجاب
الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ما ذكره وجها لعدم دخول حتى
على الملاقي تكلف يستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى
ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفه بحيث وصار مغايرا لسائر
الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل
لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى المص في هذا المقام باقل

قوله لانه فات منه قيد لابد منه لان لا نقول يعلم من مقابلة مع قطع النظر عنها للكلمة لانا نقول صح

ما لابد منه فلم يقل والامر مردود غير نظر في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين
اذا انتازع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل
كما في التقسيمات واو للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل وللابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها في لا تطمع منهم اغار
او كفورا والكلام الاخرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير
جائز في ام واما ما اجاب به عنه فلا يندفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما
عند المتكلم قوله لان همزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها لزومه في اللغة بمعنى ... لم يفارقه فاللازم بمعنى صح
غير المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العرب بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما
هو في اللازم المنزاني قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم به
بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب
ان يراد بالاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو
قوله بطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم
ا انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب ان يقال المراد انه في
اصل وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر
في قوله وكان بالتعيين الخ واختلف في تحقق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم
ان سواء مبتدأ لان المضمون وان كان موقفا لكنه مسطور في صورة الفعل والاسم
الصريح اولى لجعل مبتدأ هو من صورة الفعل وبحث ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب
بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت وقال او قعدت
الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان
لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط واستعيرت حرفي الشك
في التركيب على الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي فيه بمعنى المستقبل
كما ام كذلك بعد ان وانه لا يحسن وستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلزم الماضي
لان الماضي بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبدله بالمضارع تقوية
للقرينة قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا بالاضافة
الى الافصح فنظر وقد يجاب ويبقى كليهما اما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب

اي ان اقمت وقعدت فالامران مستويان على اعتبار معنى الشرط

الجواب فى التعيين او تنبيه على ان مراد ، بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم اولا
ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة العام المسئول لارد سائل
فالجواب ما يطلب بنفيهما بخطئة له فى اعتقاد ، لا اجابة سواله فالجواب بالتعيين
دون نفى كليهما وح الحجة ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص بنعم
ولا بالنفى الا ان يقال لا سائل لنفى كليهما فتامل قوله والمنقطعة كبل فى الاضراب
على الاول ومثل الهمزة للشك فى الثانى هذا هو الاكثر وقد يجئ لمجرد الاضراب اذا
كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او
كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله ام هل يستوى
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه من عطف الانشاء على
الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته ولجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه
يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف والكلام على تقدير عدة
من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك انتهى عنى شاء ام شاء
وقال يتجه عليه بؤل المنقطعة ح الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على انه شاء
وعلى اى تقدير بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على
الاخبار بتاويل القصة وجعله عطفا على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز ان
يؤل بل اهى شئ يقول لنا بلا شك والترديد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار
عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثانى ان الواو الداخلة على ام الثانية لعطفها على اما
الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما
والواو لعطف احديهما على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد
اما الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية
عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زايدة
لتاكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل الزم اما فيهما دون لكن للزومها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
بل للمعطوف نفيا على لكن العاطفة على النفى فان الحكم الثابت لما قبل لا لا يثبت له

مستأنف صح

المعطوف عليه صح

بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا بنفى عما بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله
حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعانى بل اصوات وضعت لغرض
التنبيه فالاتيان بها يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل كلها الخ ولا
يكون الا فى صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها يفتح اسم الاشارة واما
اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء
والاصل انتم هولاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا لعلمت ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا
فقال اما تحقيق الكلام الذي يتلو ، تقول اما ان زيدا عاقل معنى انه عاقل على الحقيقة
دون المجاز والا حرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قايم كما تقول اعلم ان زيدا
خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسب ان يجعل ان بعدها
مكسورة فتامل قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل للقريب والبعيد
ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان كما انه اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون تحذوفة
ومذكورة ولا تحذف من حروف النداء سواها ولا ينادي اسم الله تعالى والاسم
المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا فى القاموس قوله نعم
فيها اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة
النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا فى الرضى قوله
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد فى حديث
الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان
تقبل منك فقالت نعم فقال النبى عليه السلام فدين الله احق فانه ايجاب للقبول
لا تصديق للنفى قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعنى بحرف اذ للايجاب شئ من حروف
الايجاب عن الاستفهام بالقسم ووجهه غرضى على متامل خفى قوله ويلزمها القسم
استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم ويقول ويقول
اي والله واي والله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه
نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير النيابة ها مناب الجار وفى تاء اي ثلثة اوجه حذفها
وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم

المعنى بحيث صح

في كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة كما فعل هاء الله وهذا ايضا من مضايض لفظ الله
قوله لمن قال هو فضالة بن شرياب قوله من حوي جهين في القاموس الحوي
سوي باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن
قوله ومعنى كونها زايدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان
كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف الرضي وقال مع اشتمالها
تفيد المعاني التي وضعها الواضع لها فانها لم تفد شيا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ
التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده
الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال قوله وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان
قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون يراد مع لما كثيرا ينهم الكثرة من تقييد
القلة
ان المكسورة بالقلة مع لما وكونها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين لو وكو
حتى يلزمها قلتها وكذلك ان يفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح
ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زايدة كقوله تعالى وما لهم
ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد لما مقابلا لزايدة ووجهه خفي
وصح هذه موضع لزيادة ان لم يذكره قوله نحو كان ظبية تعطو الى تاخر السلم ويروى
وارق السلم اتعطو التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة ولحد و
تتطاول الى الشجر لينا والناظر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من
القاموس قوله وقلت قبل اقسم وان كثرة قبل القسم الذي جوابه نفي
للايذان بان جواب نفي نحو والله لا افعل قوله في بئر لا حور سرى وما شعر والحور
الهلكة على وزن العرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة
جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه يتعجب فقال الحور جمع حاير قال
الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح
الابيات اي ما تكه حتى اذا الصبح خبر الجار والمجرور متعلق شعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العطشان سرى في بئر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح
والحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الافتراء
والانقلاب

١٦٢
والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل ينبغي ان يجعل من الحروف الزايدة وكذا
ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف الزايدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف
ما لحقته عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة
وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا
معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزايدة بعد العاطفة على النفي وفي
من الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظيا لكنها ما نحن من زيادتها هذا كلامه ونحن
نقول اذا لم يكن للمرء عين صحيحة قوله فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر
اذ لا يخفى ان الحرف الزايد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه
عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قايم لو رفع زيد لا يفهم ان المقصود
تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يتعذر لان اسم يحكم عليه بزيد قايم وفي حيثما
تضرب تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد
حيث بدون ما تلك السببية فكان ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت
لاختل دلالة اللفظ قوله فهي تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون
تفسير الغير ما في معنى الفعل قوله اي يفعل مقدر في معنى القول الى اشار الى
توجيه ظرف المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار لارادة الظرف نعم
اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب
فيما الظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه انه يجعل ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدر اللفظ غير بلفظ صريح القول فقوله يختص
بما في معنى القول معناه بمفعول ما في القول لانه يفسر ليس اللفظ في معنى القول
الا انه جعل الرضي ما في معنى القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من مفعول ما في
معنى القول قوله فقوله ان اعبد والله تفسير للضمير في به اشارة الى وجه قوله
فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا الى من ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا
مذكورا الى ذكر من عنك بالاية في انه تفسير مقول القول الصريح زعما منه ان قوله
ان اعبد والله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديره امرتني به امرتني بقول اذا
المامور به لا يكون نفس اعبد والله بل قولهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن

مفعوله

وهو بعيد عن العبارة

قال ان صرح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي
وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام بدونه و
لا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم
هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
الآية على مذهب سيبويه قوله او تقدير انحو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع
بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو هلا
يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة منصوب بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها الحج جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف
الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة
اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكما تدخل تتصرف في الكلام   أي الهمزة تصرفها عم
بنقله من الخبر الى الانشاء اذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم
الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل بالاحكام دون
الهمزة ومجي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى قوله هل ثوب الكفار الا انه
اي لم تثوب وافادتها فايدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الباء الموكدة للنفي في خبر
المبتداء الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف
هل بعد الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل على
هل قوله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت
وان ترشد غزية ارشد ويعرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول
فاكرمني وتقول اثم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا يجمع بعدها ام ويجوز في هل و
سائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات
كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان المشهور ان لولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا الاذم معناه ذهب المحقق التفتازاني ان لو موضوعة لذلك وكانه خالفه
لتكفية ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كان حصوله مقدرا في

الماضي كان منتفيا فان التقدير لا ينافي الوجود نحو الموجود والمعدوم كما حقق في محله قوله
فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق ايضا هذا اذ استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم
او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله ويكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في
زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني قد صرح المص بسبب تخطيتهم فقال الشرط سبب والجزاء سبب والمسبب
قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاءه ووافقه الرضي في دعوى
وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم
والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاءه قوله موضع
منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اذا ان تبين وجه بعد ان الواجب
لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع
موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لقوة دلالة
لو على المضي وبان المراد موضع منطلق على قوله فان قولنا انك منطلق اذا دخل
عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير اخر منطلق
وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض
دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او حالا
شرطها بذيوله فانه تكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله
واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في الحج دفع
لاعتراض الهندي بانه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع
ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام
ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما
اذا كان معه ما يوجب الشارح والهندي صحته بتضمين التقدم معنى الدخول
اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا
حقيقي والمكان كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينتصب
بتقدير في بلا ضعف قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي
بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدأ لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير

عنه الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط بقوله
على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع الصور التوسط حصل بقوله اول
الكلام لا بحاله فقوله على الشرط فلا بد من ذكره. **قوله** اي لزم القسم جعل ضمير لزمه
للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم
دون ان تقول وكان الجواب له تدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم
في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله**
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيما اذا كان الشرط ماضيا لا
يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد
صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم **قوله** وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان
الجواب للشرط فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم جواز الغاء
القسم في قوله انا والله ان تأتني اتك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله في الذكر وص
وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما اعتبار صح
انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى
الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما اريد
اللف باعتبار مثالي انا والله الخ وان اتيتني والله الخ فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على المعنى غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم و
اعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه يحجب عن
الناظر او يحجل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء
وكانه اصلح بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده هذا والاولى والانسب بسياق
الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجواب اعتبار القسم على تقدير تقدمه
اول الكلام **قوله** وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله الخ فيكون مثالا لا
لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان اتيتني فيكون في حيز انا ويكون مثالا

لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط و
القسم معا **قوله** انما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي الخ نص على ما اشار اليه
التسهيل المالكي **قوله** اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف والنشر **قوله**
او مقدرة كالملفوظة في صدر الكلام مقدرة كالملفوظة مطلقا المقدر في صدر الكلام
كالملفوظة مطلقا المقدر فيه والمقدر في وسط كالملفوظ فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر
اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال
الرضي في بحث اما بحوان ضربتني اكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان
بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير
القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا انه
توسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما
ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء وتدخل الفاء على اداة الشرطية
الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد تقدم الجزاء
على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع تقدمه
جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط ح كذا في التسهيل **قوله** اما التفصيل قال الرضي
وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيد فضربت ولا زيد فضربته بتقدير اما هذا فما وقع في
توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان الحسن انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير
كما ينبغي **قوله** والحاكم كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم
يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين تعيته فاما اكرمه واذ تعيته فانا اكرمه
ولاذ شواهد كثيرة في القران لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين
مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة
حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك
لقصد المبالغة **قوله** مما في خبرها اي حيز فانما هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح
التعويض بجزء مما في حيز مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان ما في حيز اما معمول الشرط
كما انبه المذهب الاخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق مخل اذ لا يجوز في

فى اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفى اما يوم الجمعة فانى منطلق اما انا فانا منطلق
يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه قال الرضى وتبعه الهندي هذا مذهب المبرّد
اختاره المص **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره
ظ نا اوضح وابعد عن التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد الخ وهذا ...
المذهب بانه لوكان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم زيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار
بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح وهو تقدير العائد
اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والثاني رجح اختيار
تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو
جاز رفع زيد فى اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع فى اما يوم فزيد منطلق بالكون
المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان
صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فلم يكن ضمير الى مهما لا بد منه فى
لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط يكن زيد بمهما وكذا تقدير يرتبط
بكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر زيد الا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد فى وقت
يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه فى الجزاء ايضا فيقول لنا اما زيد فمنطلق فى تقدير ما يكن
زيد فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري فى تفسير مهما تاتنا به من اية
وقال هو افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضى وتعقبهما المغني
بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر فى
مهما هو المذهب الاول **قوله** وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر الخ عدم جوازه فلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العائد **قوله** تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا الخ هذا ردع
للمخبر ونفي للخبر وقد يكون بيانا لما يكون خبرا فى به المتكلم منكر كقوله تعالى واتخذوا
من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا **قوله** وقد جاء الى كلا بمعنى حقا وح يجوز ان
يجوز ان يجاب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله
كلا بل تحبون العاجلة **قوله** لانها مختصة بالاسم فلو لم تعيد لم يصح قوله
تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحرك لانها لا تلحق

بجوابه

لتانيث

لتانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف
ولا علامة التثنية والجمعين فى الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما
عدم عد علامة التثنية والجمعين فى الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها حروفا فى لغة
ضعيفة تبعا للبيان حكم تاء التانيث فافهم **قوله** لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا ... كما فى المجموع المنزل صح
منزلة المونث بالتاء **قوله** فان كان الى المسند اليه الى او المعنى فان كان تانيث
المسند اليه ظاهرا غير حقيقى او المعنى فان كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقى
قوله اي انت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال والا ولى جعل اسم كان **قوله** وهذه المسئلة قد
تقدمت الا انها ذكرت الى هذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر
من قوله تلحق الوجوب فيستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى **قوله** اي جمع المذكر والمونث
فى مثل قام الزيدان الى بمعنى الضعف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افاد
عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير لصار متعيدا لكن بالكثر
مما ينبغي ان تقصد لانه متعين بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقى وبفعل الماضي **قوله** اي
ادخلته نونا الحاق النون ليس على ما ينبغي لان ادخال النون الذي تسمى تنوينا قال
فى الصحاح نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء **قوله** فتسمى ما به
تنوين الشئ لا يقال لزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به تنوين
الشئ اي ادخال النون على الشئ بل هو نفس الداخل **قوله** نون ساكنة اي بذاتها
ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى اخر المعرب
نحو محسن وصائن كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى يتكلم عليه **قوله** فلا يضره
الحركة العارضة الطارية فلا يضره ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد بذلك
عبارة التعريف **قوله** ومن شاهد نون من الى هكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح
وظهور ان المراد ومن كلمة لان الكلام فى قسم الحرف يمنع ذلك الشمول **قوله** تتبع حركة
الآخر اي آخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرية واخ بل المراد بالآخر
ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين خاص فان الصاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره
منوي لكنه ينتهي به التكلم **قوله** لان المتبادر من متابعتها الآخر الى فقد يحث

بلغ

بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه سقط في الوقف باسقاط الحركة **قوله** لا التاكيد الفعل لحرج نون التاكيد الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير الخ لاستغنى عنه **قوله** ولا ينتقض التعريف بالنون في مارجل انطلق قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج نبيح حركة الآخر نون التاكيد ايضا **قوله** فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضي قيل تختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال الرضي في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف **قوله** اي اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا كان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ الآمر عن امره ولا يفهمه المخاطب لا يمكنه الاقدام فقولهم اي اسكت السكوت الا مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن **قوله** لزالت للعلمية والتانيث ولهذا قال الزمخشري تاء مسلمات ليست متمحضة للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة عن مسلمات علما ينصرف **قوله** وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء فيجيء تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم **قوله** وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين يغني عن تحصيلها بالاشباع **قوله** كما في قول الشاعر هو رؤبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب اضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشتباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب لن يدرب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سكت **قوله** واما التنوينات الاخر فني اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية

كالنون

كالنون يفيد نحو قول المص ومنه التمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع **قوله** وخطا بحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا لقلة قاعدة وضوعها على خلاف قاعدة العربية **قوله** وكذلك قولهم فلان بن فلان الخ في الرضي وطامر بن طامر وهيّ بن بيّ وضل بن ضل بانه يعبر عن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهيّ بن بيّ كلاهما على وزن اي من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق نسله ولده فلم يحس منه اثر **قوله** الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف لانه لو كان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجوز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا **قوله** نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعضا من مدلوله **قوله** لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة تحذف نونها الساكنة لان الاخر الاولى بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منها حرف براسه على ما نقله الرضي فلا **قوله** والف الجمع اي الف الفاصل الاولى الاكتفاء بالتفسير **قوله** تختص اي نون التاكيد الظاهر ان تختص خبر ثان لنون التاكيد فيتعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد ان تجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يعني عن هذا التفصيل قوله اضرب بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة **قوله** فلا يقال زيد ما يفعل من الا قليلا في لحوقها مع النفي نظرا الى ان النفي بلا لمشابهة النهي صحيح قيل لحوقها في النفي المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جازت

القسم المثبت

قليلا نحو لا رجل في الدار بل زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه
يدخل بعد لم تشبيها لهما بلا النهي في الجزم **قوله** ولزمت اي نون التاكيد في
مثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما القسم كما افاده
الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم
بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يشتغل
بظرف او جار مقدم عليه **قوله** اي الشرط المؤكد حرف بما سواء كان التاكيد
لان ما كما في صيغتها او ما او جايزا كما في قيمتا واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط
ايضا **قوله** ليدل على الواو المحذوفة وفي لا تخشون ليطرد وكذا قوله
ليدل على الياء المحذوفة **قوله** ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان
يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في



اضربان واضربنان وسيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكن في
كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة **قوله**
وهو الواحد المذكر غائبا كان الى وصيغتا المتكلم ايضا **قوله** بمنزلة الالف استثناء
اي من الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان
الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل
ان يراد بقوله ويقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان
انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون القصة استثناء
قوله فانه عن التقاء الساكنين على غير حده او لانه تنزل المخففة منزلة
المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه
قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون الحاق مطلقا للزوم
التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا يضربانّ بالحاق نون الوقاية
واضربانّ نعمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس مع
المدة في كلمة واحدة ولانه لا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة
والف التثنية **قوله** وغرضه من هذا الكلام بيان الانفصال المعلقة الاخر
هكذا قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق

بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين
في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من
كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة او كالمتصل منفصلا والنون
المشددة مع ضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو
يحابّ والف يحيى فانه يمنع من الاعلال لياء يحيى فما ذكره الرضي ان تشبيهما
لضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان
بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل
الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال
الاخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او
غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع
الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة حتى يستحق ان يحمل
عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل **قوله** اما مع ضربانّ
لا يخفى انه تحيز في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد **قوله**
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصرفها الى بجنب المراعات ترتيب تصرفها الى فانت
مراعاة ترتيب المثل لها فيهما **قوله** حط المرتبة ما تدخل الفعل فاد فاد على لا حق
الاسم اولى **قوله** غيره وما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال
للمرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة **قوله** المفتوح
ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر
في محله يوجب ان لا تكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس
اللهم شكر نعمائك على قدر آلائك واسالك ان تجعل هذه
الارقام المبتداءة بخير اسمائك مختوما بافضل انبيائك ذخرا لي وموجبا لجزيل
جزائك وصلى عليه بدوام ارضك وسمائك تمت هذا الكتاب
في جماذي الاخر اليوم في يوم الاربعاء الوقت في وقت الصلاتين سنة ٩٦٣

تم هذا الكتاب في يوم الاربعاء في جماذي الاخر في الصلاتين

بلغ المقابلة من
اوله الى اخره
وتمت في وقت
العصر